



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على النظام السياسي دراسة حالة: تونس بعد 2011

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية تخصص: نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إشراف الأستاذ:

- حلواجي عبد الفتاح

إعداد الطالبين:

- أحمودة كريمة

- شيخة كوثر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ/ فرج عبد الحميد	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
أ/ حلواجي عبد الفتاح	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
د/ جراية الصادق	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مَحْسُورًا
يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ
وَمَا يَكُونُ لِرَبِّهِ
شَيْءٌ إِلَّا عِنْدَ رَبِّهِ
يَكْتُبُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾

سورة الحج الآية 11.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

رمز الحب الصافي، ونبع الحنان والعطاء الوافي، إلى التي أوصى بها
خير الأنام وجعلت لجنة إكرامها لها تحت الأقدام، فلم يفني حقها أي كلام:

... أمي

إلى من أهداني بسملة الأمل وعلمي المبادئ والكفاح إلى قدوتي ومصدر عزتي:

... أبي الغالي

إلى مصدر فخري واعتزازي وعنوان فرحتي بوجودي، وإلى من يكونوا لي سنداً في الدنيا

... إخوتي

إلى رمز الصبر والوفاء والإخلاص

زوجي الفاضل

وإلى كل عائلي كبيراً وصغيراً وإلى كل أحبائي.

إلى من جعلت شملي بهم أسوار الجامعة، فاستقصرت سنين معهم أقول لهم ستبقى أيامنا والسنين الجميلة

ذكرى لن تنسى، وسأذكركم دوماً صديقتي العزيزات.

وإلى من ذكراهم دائماً في قلبي ووجداني لكنني اكتفيت فعجز عن ذكراهم قلبي ولساني.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا.

شريعة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من سهر على تربيتي صغيرة ومن تعب على تعليمي:

أمي وأبي حفظهما الله ورعاهما

إلى كل من كان حافزاً مدعماً لي في المشوار الدراسي إلى:

أخوتي فرداً فرداً

إلى أعز صديقتي ورفيقات دربي:

إلى أساتذتي كل واحد باسمه

إلى أساتذة جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الحوقر

شكر وعرفان

يقول عز وجل

﴿وَإِذ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم 07]

قال النبي صل الله عليه وسلم : من صنع إليكم معروفاً فكافئه فإن لم تجدوا ماتكفؤوه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه

ما من خطوة نخطوها إلا بقدره الله تعالى، وما من عمل ينجز إلا بتسيير منه عز وجل

فنشكره ونحمده على نعمته علينا وتوفيقه لنا راجين منه أن يكلل عملنا بالنجاح والتوفيق

إن شعورنا بالغبطة والاعتزاز ليس في إتمام إنجاز هذا البحث فقط إنما هو أيضاً تشريعاً بأسماء كريمة ساهمة في إنجازه ونخص بالذكر:

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف جلواجي عبد الفتاح الذي لم يدخر وسعاً في تقديم العون والمجهودات المبذولة التي لم يبخل بها علينا والاقترحات الوجيه والملاحظات القيمة، فكان لنا بحق نعم المعين على الطريق فله منا أسمى عبارات الشكر

والشكر موصول بفائق الاحترام إلى كل الأساتذة كلاً باسمه

والشكر موصول إلى من كان يهمة الأمر ، فكان كالبلسم الذي يزيل الصعاب ويمهد الطريق لطموح أكبر

إلى كل هؤلاء نهدي ثمرة جهدنا

كريمة
كواثر



مقدمة

إنّ التزامن الذي شهده الواقع بين التطورات الدولية وتفسيرات مختلف المفكرين منذ نهاية الحرب الباردة (the cold war) فرض واقع دولي يتميز بالتشابك والغموض أفرز اختلاف في كينونة التهديدات الأمنية وحدثها ومدى استهدافها من منطقة إلى أخرى، وهذا ما غير طبيعتها من تهديدات تقليدية إلى أخرى جديدة، حيث أصطلح عليها العديد من المصطلحات التي وصفت تلك الحركية التي مست الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية، متجاوزة بذلك النطاق الجغرافي الذي لم يعد منحصراً حول الدولة وأمنها العسكري، بل تجاوز ذلك إلى إقحام فواعل جديدة مهددة لوجودها واستقرارها، مثلما دعا له الكثير من المفكرين أمثال "باري بوزان Barry Buzan" و"أولي ويفر Ole Waever"، والتي نذكر من بينها: الإرهاب و الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة و مشاكل البيئة وغيرها... إلخ.

حيث أصبحت هذه التهديدات تمتاز بالتنوع و لم تقتصر على البعد العسكري التقليدي فحسب و إنما أصبحت ذات أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بيئية وغيرها ، خاصة أنها ارتبطت بالحراك الذي عرفه العالم بأسره بعد نهاية الحرب الباردة ، بغية التغيير و النهوض بالمجتمعات من أنظمة الاستبداد إلى الانفراج الدولي ، كما حدث في العديد من الدولة والتي نذكر من بينها تونس التي شهدت ثورة ديسمبر 2011-ضمن ما يسمى بالربيع العربي- مما جعل هذه الأخيرة تقع في تبيعات المرحلة الانتقالية التي تمخضت عن تلك الثورة .

و لهذا فان الواقع الجديد الذي شهدته التحولات القيمة للدراسات الأمنية و تغير مفهوم الأمن و التهديد و كذا واقع ما بعد ثورات الربيع العربي أصبحت حقيقة فرضت نفسها على تونس و ما أعقبته من إفرزات مست جميع القطاعات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، ولهذا فقد استوجب عليها التعامل مع التهديدات التي استفحلتها سواء بالواجهة أو الترويض لكي تضمن الحفاظ على سلاسة المرحلة الانتقالية الحرجة التي تمر بها تونس بعد ثورة 2011.



أسباب اختيار الموضوع:

تشمل أسباب اختيارنا لموضوع التهديدات الأمنية الجديدة على تونس قسمين رئيسيين وهما:

1- الأسباب الموضوعية:

* دراسة الأبعاد الجديدة التي عرفتھا الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة و كذا قياس مدى انعكاساتها على الدول من خلال استكشاف تأثير إفرزاتها على كيانها سواء بتفاعلاته الداخلية أو الخارجية

* الكشف عن مدى خصوصية تونس بعد الثورة من خلال المكتسبات التي حققتها و التي أحيطت بمختلف التهديدات الأمنية الجديدة

2- الأسباب الذاتية:

* إن توفر الرغبة في تناول موضوع تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على تونس هي أقوى مبرر لاختياره، والذي يدفعنا لذلك هو الحرص على تناول المواضيع التي تخص الدول العربية عامة و المغرب العربي خاصة ، و دراسة مدى قدرتها في الحفاظ على كينونته في كامل الظروف الداخلية و الخارجية في ظل تلك التهديدات.

* وبما أن التحولات الدولية التي اقتضت إعطاء الدراسات الأمنية بعدا جديدا لواقع الأمن و التهديدات ، هذا ما دفعنا إلى تناول موضوع جديد يمس مدى التغير الحاصل الذي طرأ على الأمن و كذا قياس تبعاته المؤثرة على تونس.

أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها.

1- الأهداف النظرية:

* دراسة مجال من مجالات العلاقات الدولية المتمثل في الدراسات الأمنية عن طريق بحث الظاهرة الأمنية في ظل التحولات العالمية الجديدة ، الشيء الذي يضيف نوعا من الحداثة و الديناميكية في تناول لهذا النوع من الدراسات.



* إبراز جانب التهديدات الأمنية الجديدة المختلفة الأبعاد في تونس الذي شكل هاجس كبيراً بعد الثورة، عن طريق اختيار أربع متغيرات نعتقد أنها من أخطر التهديدات تأثيراً عليها.

2- الأهداف العملية:

* إن النجاحات النسبية التي حققتها تونس بعد الثورة أو المكتسبات التي تمكنت من إعطائها فرصة العيش بشعوبها الحرة و الكرامة ، قامت بتسليط الضوء عليها و جعلها أكثر الدول حرصاً على الحفاظ على أمنها سواء داخليا أو خارجيا ، وعلى جميع الأصعدة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لذلك فقد استوجب قياس مدى تأثير هذه التهديدات الأمنية الجديدة على كيانها بعد النجاحات التي حققتها بعد الثورة.

* إن التهديدات الأمنية الجديدة المختلفة وفق طبيعتها في الفترة المعاصرة لم تعد تقتصر على العدوان الخارجي و المواجهة العسكرية فقط بل تعدت ذلك إلى استفحال الدول الأكثر استقراراً من بينهم تونس التي استطاعت ترسيخ مؤسسات سياسية فعالة بعد الثورة ، و لذلك فهدفنا من الدراسة هو البحث ما إذا كان الاستقرار التي تعيشه تونس بعد الثورة له أولوية الحفاظ عليه بمواجهة التهديدات أم أن هذا الاستقرار مهدد بالانهيار من جراءها .

أدبيات الدراسة:

لقد استندنا في بحثنا هذا بعدة أدبيات سابقة تتراوح ما بين الدراسات التي تناولت تحليل المفاهيم الأمنية و ما بين الدراسات التي تناولت الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لتونس بعد الثورة فمن بين الدراسات الأمنية نجد:

مقال ل: " أحمد فريجة" جانفي 2016 بعنوان -الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة -التي عنيت بالبحث في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية حسب ما جاء في أدبيات العلاقات الدولية بهدف رصد أهم المتغيرات التي كان لها تأثير في تحول هذه المفاهيم في انتقالها من حماية حدود الدولة إلى حماية الأفراد و المجتمعات، مثل ما طرح في مقال عبد النور بن عنتر، 2005 بعنوان **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**. وكتاب " سيد أحمد قوجلي "



2012، بعنوان تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي و التي أضافت المساهمات النظرية التي تعنى بالاهتمام بمفهوم الأمن بمختلف أبعاده و مستوياته التقليدية و الحديثة، ومع تفسير طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزت التحولات المفاهيمية في الفترة المعاصرة.

أما الدراسات التي حاولت أن تدمج بين تطور مفهوم الأمن وتطبيقه على تونس نجد:

- مقال ل " أنور الجمعاوي" 2014 بعنوان **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق** التي عنيت بالبحث عن مدى تأثر الدول العربية و خاصة تونس بالتهديدات الأمنية المستجدة على ساحتها و مذكرة لنيل شهادة الماجستير 2011، " ليندة عكروم" تحت عنوان **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** التي حاولت فيه تفسير ما تعيشه الدول العربية جراء استفحال كل من الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و غيرها من التهديدات عن طريق قياس نتائج الفشل و النجاح من مواجهة و مكافحة أسبابها و تبعاتها و كذا آثارها سواء على المستوى العالي أو البسيط مثل ما جاء في مقال ل: "أحمد إدريس" 2016 بعنوان، **تونس و المنطقة المتوسطة أمام التحديات الأمنية** التي ركزت على تونس خاصة في ذلك.

أما فيما يخص الأدبيات التي تناولت التهديدات الأمنية الجديدة في تونس نجد:

- كتاب ل "عبد الرحمان الهذيلي" 2016، تحت عنوان **الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية**، و كتاب "عادل أبو بكر الطلحي" (د.س.ن) بعنوان **الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا مع ما قدمه "أنور الجمعاوي" 2016 بعنوان تحديات مكافحة الفساد في تونس إضافة إلى دراسة " أحمد بن مصطفى" 2015 بعنوان المديونية خطر داهم على سياسة و استقلال تونس**، و كل من هذه استهدفت أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي استفحلت تونس بدراسة أسبابها و آثارها على جميع الأصعدة و كذا أساليب المواجهة و السيطرة عليها للحفاظ على المرحلة الانتقالية بعد ثورة 2011.



من خلال ما سبق نجد أن هذه الدراسات لم تركز على العلاقة السببية بين المتغيرات الأساسية للموضوع ، وركزت في الغالب على كل متغير على حدا، لذلك جاءت مذكرتنا هذه عن البحث في تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على تونس .

الإشكالية:

* ما مدى تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على النظام السياسي التونسي بعد ديسمبر 2011م وفقا للتحويلات العالمية الراهنة؟

التساؤلات الفرعية:

- 1- هل يعتبر تراجع البعد العسكري في التفاعلات الدولية هو سبب تغير مفهوم التهديد؟
- 2- لماذا يعد الفساد المالي و الإداري أخطر من التعدادات الإرهابية في تونس؟
- 3- هل انعتاق تونس من التهديدات الأمنية الجديدة مرهون بالخروج من الضائقة الاقتصادية التي تعيش بها؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية وجب طرح الفرضية التالية:

- 1- كلما استطاعت تونس أن توافق بين المدخلات والمخرجات كلما قللت من نسبة تعرضها إلى مختلف التهديدات الناعمة و الصلبة.

الإطار المنهجي:

فرضت طبيعة الموضوع الذي في صدد دراسته إلى استخدام منهجين و هما:

- 1- **المنهج الوصفي** : وذلك بمحاولة تفسير و تحديد متغير الأمن بالإضافة إلى وصف طبيعة العلاقة بين الأمن و التهديد في الفترة المعاصرة من خلال جمع البيانات الوصفية حول واقع



التحديات الأمنية الجديدة في الوطن العربي بشكل عام و في تونس بشكل خاص ، وصولا إلى التحليل و الربط و التفسير لهذه البيانات ، وقد تم هذا في إطار معالجة أهم المفاهيم الأساسية للدراسة مثل: مفهوم الأمن - مفهوم التهديد الأمني وصولا إلى المفاهيم المرتبطة بالتهديد الأمني الجديد كالإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الفساد و المديونية الخارجية و غيرها.

2- منهج دراسة حالة : وذلك بتسليطنا الضوء على دولة تونس كنموذج للدراسة لنوضح من خلالها مدى تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الدول و كيائها ، عن طريق رصد أهم الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المتأثرة جراء هذه التهديدات.

تقسيم الدراسة:

تم تناول الموضوع في ثلاث فصول أساسية وهي:

الفصل الأول عبارة عن فصل مفاهيمي ونظري للدراسة ، حيث أنه من المفروض عند معالجة أي ظاهرة سياسية لابد من الانطلاق بالمفاهيم كركيزة أساسية لتحليل الظاهرة ، في مجمل دراستنا تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التهديدات الجديدة من خلال مختلف التعاريف وأهم الأطر النظرية المفسرة له وكذا طبيعة هذه التهديدات.

أمّا في المبحث الثاني فتطرقنا إلى المقاربة الجيوستراتيجية والسياسة لدولة تونس بغية تبيان الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لتونس مع الكشف عن بنية النظام السياسي التونسي وكذا الفواعل السياسية المتحكمة في هذا النظام .

الفصل الثاني فتم فيه رصد انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على الواقع التونسي داخليا إقليميا ودوليا من خلال المبحث الأول الذي تناولنا فيه تهديد الإرهاب والهجرة غير الشرعية على تونس وذلك برصد الظاهرة و قياس مدى استفعالها على الساحة التونسية والمواقف المختلفة من تفشيها . مع تناول تهديد الفساد الإداري والمالي مع المديونية الخارجية على تونس وذلك



بالكشف عن تبعاتها آثارها على مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية ضمن المبحث الثاني من الفصل .

الفصل الثالث والأخير؛ والمتمثل في تبيان السياسات التي اتخذتها تونس لمواجهة هذه التحديات التي انعكست سلبا عليها وحالت دون تحقيق ديمقراطية منشودة فيها وذلك من خلال المبحث الأول التي تناولنا فيه سياسات النظام التونسي لمواجهة التهديدات الأمنية في إطار سياسات مكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و كذا سياسات الحد من انتشار الفساد والمديونية الخارجية ، والذي اعتبر كمقياس لمدى إمكانية الدولة التونسية من ترسيخ الديمقراطية في بلادها ضمن المبحث الثاني الذي تناولنا فيه تداعيات مواجهة هذه التهديدات مبيين فيها العراقيل التي واجهت تونس للحد من هذه الأخيرة سواء الداخلية أو الخارجية وكذا مآل عملية الانتقال الديمقراطي في ظل هذه التهديدات سواء بالتأثر أو التأثير بينها.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا خلال جمعنا للمادة العلمية المتعلقة بالموضوع ، قلة الدراسات التي تتناول التهديدات الأمنية الجديدة في تونس ، إضافة إلى عدم وجود دراسات معمقة و متخصصة تتناول الواقع التونسي خلال التأثير و التأثر بهذه التهديدات.



مقدمة

الفصل الأول

المنطلقات النظرية و المفاهيمية للتهديدات الأمنية الجديدة.

المبحث الأول: ماهية التهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: الإطار العام لمفهوم الأمن.

المطلب الثاني: التصور المفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة.

المبحث الثاني: المقاربة الجيوستراتيجية و السياسية لتونس.

المطلب الأول: المقاربة الجيوستراتيجية لتونس.

المطلب الثاني: المقاربة السياسية للنظام السياسي التونسي.

الفصل الثاني

طبيعة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على تونس بعد ديسمبر 2011

المبحث الأول: تهديد الإرهاب و الهجرة غير الشرعية على تونس.

المطلب الأول: تهديد الإرهاب على تونس.

المطلب الثاني : تهديد الهجرة غير الشرعية على تونس.

المبحث الثاني: تهديد الفساد المالي و الإداري و المديونية الخارجية على تونس.

المطلب الأول: تهديد الفساد المالي و الإداري على تونس.

المطلب الثاني: تهديد المديونية الخارجية على تونس.



الفصل الثالث

سياسات النظام السياسي التونسي في مواجهة التهديدات و مآل الانتقال الديمقراطي في ظلها.

المبحث الأول: سياسات النظام السياسي التونسي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: سياسات مكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية في تونس.

المطلب الثاني: سياسات مكافحة الفساد المالي و الإداري و الحد من المديونية في

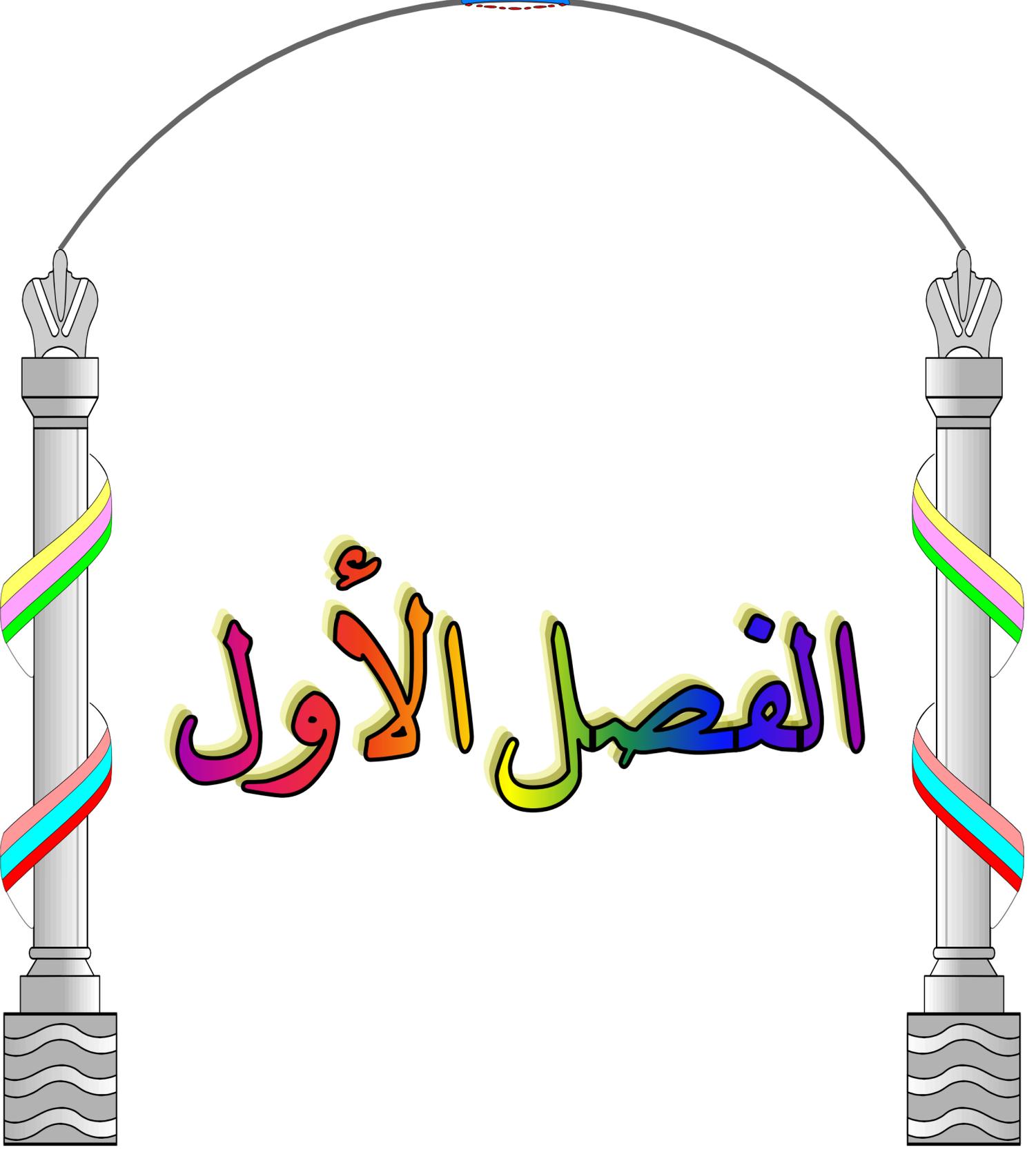
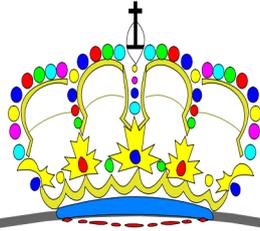
تونس.

المبحث الثاني: تداعيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في تونس.

المطلب الأول: عراقيل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في تونس.

المطلب الثاني: مآل الانتقال الديمقراطي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة.





الفصل الأول

الفصل الأول المنطلق النظرية والمفاهيمية للتهديدات للأمنية الجديدة

المبحث الأول: ماهية التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الأول: الإطار العام لمفهوم الأمن.

المطلب الثاني: التصور المفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة.

المبحث الثاني: المقاربة الجيوستراتيجية و السياسية لتونس.

المطلب الأول: المقاربة الجيوستراتيجية لتونس.

المطلب الثاني: المقاربة السياسية للنظام السياسي التونسي.

تمهيد

إن الحديث عن مفهوم التهديد الأمني يتميز بالغموض والتعقيد، هذا أدى إلى عدم القدرة على الإجماع بين المفكرين حول حقيقته، وذلك ما جعله محاط بالكثير من النقاشات حول مفهومه أبعاده ومستوياته من فترة زمنية إلى أخرى حيث ارتبط في فترة ما بين الحربين بقدره الدولة للمحافظة على كيانها عسكرياً إلا أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى اندثار هاته النظرة، ذلك أن أدبيات الواقع الدولي وتطورات العولمة فرضت نوع جديد من التهديدات أدت إلى التغير والحياد عن المفهوم الأول للأمن، حيث لامسنا مؤشرات تلك التطورات في التجربة التونسية لذلك أردنا الإحاطة بالأهمية الجيوسياسية و الإستراتيجية لدولة تونس بغية قياس ما كانت تعيشه و ما حققته بعد ثورة الياسمين 2011، وعليه سنحاول في هذا الفصل أن نضع إطار مفاهيمي شامل حول الأمن و التهديد الأمني الجديد ، و كذا دراسة شاملة حول دولة تونس وما يميزها، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية التهديدات الأمنية الجديد.

- المبحث الثاني: المقاربة الجيوإستراتيجية والسياسية لتونس.

المبحث الأول: ماهية التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الأول: الإطار العام لمفهوم الأمن

1- الأمن لغة واصطلاحاً:

يعتبر مصطلح الأمن على الرغم من قدمه من المصطلحات ذات الأهمية البالغة في الحياة الإنسانية، وذلك ما جعل الباحثين والمفكرين في حقل الدراسات الأمنية لهم زوايا مختلفة يرون منها هذا المصطلح، إلا أنهم يجتمعون في نقطة واحدة، هي الوصول إلى ضبط مفهوم الأمن ومن هذا المنطلق يمكن أن نتعرض إلى مفهوم الأمن في اللغة والاصطلاح محاولين في ذلك الوصول إلى تعريف إجرائي، قد يلئم بجميع زوايا تعريفات الأمن، فإذا تطرقنا إلى مفهوم الأمن من الناحية اللغوية فهو:

>> من آمن، يأمن، أمناً، فهو آمن، وآمن أماناً وأماناً، أطمئن ولم يخف فهو آمن، وأمن أمين، والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان، نقول أمن منه، أي يسلم منه وأمن على ماله عند فلان أي جعله في ضمان، والأمان وأمانة بمعنى واحد، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة <<¹.

والذي نجده نفس المدلول في كثير من الآيات القرآنية نورد من بينها:

الآية 04 من سورة قريش بقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾.²

وكذا في الآية 83 من سورة النساء بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.³

ومن هذه النصوص القرآنية نستشف أن الأمن يتضمن عناصر متكاملة، فالأمن سنة إلهية من سنن الخالق، وانه حالة شعورية لا يمكن إلا الإحساس به، ويستلزم الكائنات الحية كشعور من حيث طبيعته .

¹ - محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1968، ص 163.

² - سورة قريش، الآية 04.

³ - سورة النساء، الآية 83.

أما اصطلاحاً فقد تعدد تعريفه وذلك وفقاً للزوايا المنظور بها من قبل المفكرين والباحثين للأمن في الدولة واستقرارها السياسي ووحدتها الترابية، أما من ناحية تطور معطياته، فقد تعدى ذلك إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.¹

ومن بين أهم المفاهيم التقليدية للأمن ما جاء في دائرة المعارف البريطانية على أن: "الأمن هو حماية الدولة من السيطرة عليها بواسطة قوى أجنبية"².

في حين ركزت الموسوعة السياسية على الأمن القومي على أنه: "هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".³

- أمّا عن ما ورد من تعاريف للأمن من طرف المفكرين فنذكر منها:

والتر ليفمان: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتقادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"⁴.

وفي السياق ذاته قدم آرون لوفرز تعريف الأمن يتقاطع وتعريف ليفمان: "يقدر الأمن بالمعنى الموضوعي بغياب التهديدات للقيم المكتسبة، وبالمعنى الذاتي بغياب الخوف من أن هذه القيم ستهاجم"⁵.

ومما سبق من التعاريف يمكننا استخلاص التالي:

- الدولة هي فاعل رئيسي ووحدة أساسية لدراسة البعد الأمني للواقع الدولي.
- البعد العسكري هو الدرع الواقعي لردع التهديدات الأمنية الخارجية للدول.
- إن التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي التي أدت إلى عمليات التكامل والتعاون الدولي من خلال ظهور فواعل جديدة (الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية والإقليمية، التحالفات

¹ - ليندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010)، ص 16.

² - أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة: التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة. الرياض: مركز الدراسات و البحوث، 2006، ص 1977.

³ - عبد الوهاب الكيالي، و آخرون، موسوعة السياسة، ط 3، ج 1، بيروت: الموسوعة العربية للدراسات و النشر، 1990، ص 33.

⁴ - أحمد فريجة، "الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة". دفاثر السياسة و القانون، العدد 14، جانفي 2016، ص 159-160.

- أحمد فريجة، المرجع نفسه.⁵

العسكرية... الخ) تعرضت هذه الأطروحات للانتقاد، وهي أن أمن الدولة لم يعد يقتصر على عدتها العسكرية وعدوها الخارجي فحسب، بل تعدى ذلك إلى الحفاظ على كينونتها السياسية، الاقتصادية والإجتماعية، وهو ما جعل موضوع الأمن أكثر استيعاباً لمستوى المعالجة المفاهيمية من قبل المفكرين

مثلاً أكده روبرت مكنمارا على أن: "الأمن لا يعني تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، وليس هو القوة العسكرية، بالرغم من أنه قد يشمل عليها وليس النشاط العسكري التقليدي، بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن الحديث عن الأمن.

ومما سبق نجد أن مكنمارا إضافة بعد جديد للأمن، حيث أنه ربط أمن الدولة بمدى استقرار تنميتها، إلا أنه لم يرفض وجود البعد العسكري لترسيخ أمن الدولة.

أما باري بوزان فعرف الأمن: "في حالة الأمن يصبح النقاش حول مسعى التحرر من التهديد، وإذا نقلنا النقاش إلى النظام يصبح الأمن متعلق بقدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وتكاملها الوظيفي"¹.

في سياقٍ أوسع من ذلك أجزم كل من كين بوث وولير بأنه: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ولا يتحقق ذلك إلا إذا نضرت للأمن على أنه تحرر و إنعتاق"².

أما الباحثين العرب فقدموا تعريفات أحدث وأكثر استيعاباً لأبعاد أخرى، مثلاً قدمه بطرس غالي على أن: الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري، ولا يمس فقط سلامة الدولة، وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي.³

ومن هنا نجد أن بطرس غالي وضع تعريف أشمل يجتاز البعد العسكري في الأمن إلى الأبعاد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي رأى أنها لا تقل أهمية في تحقيق الأمن الداخلي والخارجي عن البعد العسكري.

1 - أحمد فريجة، المرجع السابق، ص 161.

2 - جون بيليس، ستيف سميت، عملة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

3 - معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 16.

وهذا ما أكده يزيد صايغ، في تعريفه للأمن على أنه: "يشمل الدفاع عن القيم الوطنية والوحدة الترابية، وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء، والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني"¹.

ومما سبق من التعاريف المختلفة من حيث الزوايا والأبعاد للأمن نؤكد على وجود ثلاث صفات رئيسية وهي:

- 1- النسبية : بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه، لأن ذلك يعني تهديد أمن الآخرين.
- 2- الشمولية : بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد واحد، وإنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية منها العسكرية والاجتماعية والثقافية والنفسية.
- 3- الديناميكية : بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعين أشياء مختلفة في أوقات و أماكن مختلفة بمعنى مسألة الأمن متغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي².

2- مفاهيم الأمن وفق النظريات التقليدية والمقتربات الجديدة:

شهد مفهوم الأمن وفق المقتربات النظرية في العلاقات الدولية في تطوره مرحلتين فاصلتين أولاً تركزت على اختزال موضوعه في الدولة مع البعد العسكري كوحدة تحليل، وثانيها اتسعت تلك النظرة إلى فواعل أخرى، كالجماعات والأفراد مع اعتبار القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية كوحدة تحليل، وهذا ما سنعرضه في ما تراه النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية للأمن بمدلوله الضيق، إلى جانب ما تراه مدرسة كوبنهاغن والنظرية النقدية مع نظرية ما بعد الحداثة للأمن بمدلوله الواسع.

1.2- مفهوم الأمن وفق النظريات التقليدية :

تعتبر المثالية من أعرق مدارس العلاقات الدولية لذلك الأمن في صيغته الأولى من المنطلقات المثالية التي عمل أنصارها على إبراز نظرتهم للأمن، وذلك بالدعوى إلى إقامة مجتمع دولي قائم على القانون، فالمثاليون يرفضون استعمال القوة ويفضلون تطبيقها ضد الدولة التي تنتهك القانون

1 - عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص 57.

2 - وهيبه تباري، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي : دراسة حالة الارهاب"، مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولودي معمري تيزيوزو، 2014)، ص 23.

فقط لتحقيق السلم العالمي من وجهة نظرهم يكون برفض الحرب والعمل على حل الخلافات بطرق سلمية،ومن هنا يكون تطبيق الأمن هو ضرورة التمسك بقواعد القانون الدولي.

في حين رأى أنصار النظرية الواقعية بشقيها (الكلاسيكية والحديثة) الذي يعتبر هانس مورغانو من أبرز روادها إلى جانب الكثير من المفكرين والباحثين ك ريمون آرون و كينيث ووالترز و ستانلي هوفمان على أنه مبادئ وأسس تفسر سعي الدول لتحقيق التوازن إزاء الطبيعة الفوضوية التي يتسم بها النظام الدولي عامة، وفي ظل هذه الفوضوية يبقى الأمن هو الغاية الأسمى للدول،استنادا إلى القدرات العسكرية وكذا كذا القوة السياسية التي تعتمد عليها هذه الدول، وذلك باعتبارها هي الفاعل الأساسي والوحيد في العملية التفاعلية للعلاقات الدولية فالمصلحة الوطنية من أهم أولوياتها الحفاظ على مبدأ البقاء، وعليه فالأمن هو الالتزام الأول للدولة، كقول ريمون آرون الذي يدعم ذلك " إنه في الحالة الطبيعية ، الأمن الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية ".والعامل الحاسم في العملية التفاعلية لكل دولة هو مبدأ القوة الذي يختزل في البعد العسكري فالدولة دائما في حالة بناء لقوتها وتوسيع تأثيرها ونفوذها¹.

ومن هذا فالتصور الواقعي للأمن يرتبط أساسا بمدى قدرة الدولة كوحدة أساسية لحماية مصالحها القومية باستعمال القوة العسكرية من أي تهديد عسكري خارجي.

في سياق ذلك نجد النظرية الليبرالية التي تأخذ مدلول الأمن في العلاقات الدولية بتصور أكثر تفاعلا واتساعا وشمولية من النظرية الواقعية اعتمادا على عدة منطلقات تبلورت من إسهام عدد معتبر من المفكرين من بينهم جون لوك و ايمانويل كانط وجون ستيوارت ميل، حيث اعتبروا الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات دول أخرى وإنما تهديدات فاعلين غير دوليين: يشمل العوامل المؤسسية- الاقتصادية- الديمقراطية ، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام فالأمن وفق هذا الاتجاه يختزل في معادلة فحواها:كلما تدمقرطت الدول كلما صار الأمن الدولي سليما، أي أن الأمن الجماعي يكون عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية إقليمية تلعب دور المساعد في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول²، وهذا ما يدفعها الى إيجاد قيم مشتركة بينها وبين غيرها من الدول لتقوية روابط التعاون والاعتماد المتبادل الذي يمكن بدوره تقليص حدة النزاعات بينها مما يحقق إمكانية عيش الشعوب بسلام.

1 - عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 17.

2 - رياض حمدوش، " تطور الأمن و الدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية". الملتقى الدولي ، الجزائر و الأمن في المتوسط ، جامعة قسنطينة ، أفريل 2008، ص 275.

على الرغم أن التصور الليبرالي ينظر إلى الأمن نظرة أخرى أوسع من النظرة الواقعية إلا أنه احتفظ ببعض المسلمات الواقعية كإبقاء على الدولة كفاعل مركزي لأن الفواعل الأخرى كمؤسسات موجودة ليست لمنافسة دولة وإنما لمساعدتها، وكما احتفظ بمسلمات الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي.

2.2- مفهوم الامن وفق المقاربات الجديدة للأمن :

من بين أهم المدارس التي أخذت مفهوم الأمن بمستواه الواسع والحديث هي مدرسة كوبنهاغن التي تستمد أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنضر باري بوزان "الناس الدولة والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية"، الصادر عام 1991.

و إلى جانب باري بوزان نجد العديد من المفكرين الذين لهم نفس التوجه من بينهم أولي ويفر وجاب دوويلد، الذين ركزوا في منطلقاتهم على وحدات مرجعية غير الدولة وعلى قطاعات أخرى غير العسكرية، تمتد إلى أشكال أخرى من التهديد و توصل من خلالها مفكرو هذه المدرسة إلى أن مستويات التحليل: النظام الدولي، الأنظمة التحتية (الإقليمية) والوحدات مثل الدول، الشركات المتعددة الجنسيات ووحدات أخرى تحتية مثل اللوبيات والإثنيات، القبائل، الأفراد وقسمت الأمن إلى قطاعات وهي:

- * القطاع السياسي: يشمل نظم الحكومات و يدرس التهديدات التي تسبب أضرار بالاستقرار.
- * القطاع العسكري: يشمل القوة العسكرية ويتضمن القدرات الدفاعية ومدركات الدول لنوايا بعضهم اتجاه بعضها الآخر.
- * القطاع الاقتصادي: يشمل الموارد والنشاط الاقتصادي للدولة وعلاقتها مع الفواعل الاقتصادية الأخرى.
- * القطاع البيئي: يشمل النشاطات المؤثرة على المحيط الحيوي، المحلي والعالمي، وبالتالي إضرار البشرية كالتلوث مثلاً.
- * القطاع المجتمعي: ويشمل المتغيرات كالهوية، اللغة، الثقافة، الايديولوجية، الدين¹.

كما أضافت المدرسة مفهوم "الأمننة" بمساهمة أولي ويفر، فالأمننة كعملية يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها، نفترض أن الأمن يمكن أن يفهم على أنه نتيجة لأعمال خطاب "speech act"، أي عملية الاستخدام المتكرر لإظهار حدث ما

على أنه تهديد وجودي، من خلال لغة خطابية موجهة للجمهور العام تقدم من خلالها القضية على أنها تمس البقاء المادي أو المعنوي، وتتطلب إجراءات استثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة، ويرى بوزان " أن الفواعل الأمنية الأكثر شيوعاً قد يكونوا قادة سياسيين، حكومات، لوبيات، جماعات ضغط، أما اللأمننة فهي تعني انتقال القضايا المؤمنة خارج الطوارئ إلى عمليات المساومة الطبيعية للمجال السياسي، فإزالة القضايا من الأجندة الأمنية يرجع التحرك الأمني".¹

ونستهل كذلك النظرة التي قدمها التيار النقدي الذي يأخذ مفهوم الأمن عندهم الشكل الكلي للإنعتاق، أي تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدماً، لتجسيد خياراته، استناداً إلى المفهوم الذي قدمه كين بوث، وهو أحد رواد النظرية النقدية للإنعتاق الذي "يعتبر تحرير الناس كأفراد وجماعات من القيود البشرية والمادية التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بحرية للقيام به، الحرب والتهديد بالحرب هو واحد من هذه القيود مع الفقر ونقص التعليم والقمع السياسي، وهكذا الأمن والإنعتاق وجهان لعملة واحدة، للإنعتاق ليس القوة أو السلطة...والإنعتاق نظرياً هو الأمن".²

وفي هذا السياق فإن الجدول (بالاعتماد على كتاب سيد أحمد قوجلي تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي 2012) يُعتبر تلخيصاً للمنطلقات الفكرية لكل من التيارين:

النظرية النقدية	مدرسة كوبنهاغن	
الأمن كإنعتاق	الأمن كفعل كلام	مرجعية مفهومة الأمن
الفرد	المجتمع	موضوع التهديد
حق الأمن للأفراد	الهوية المجتمعية	القيم المهددة
المحلل الأمني	النخبة السياسية	من يقوم بالأمننة
التحرر من التفكير	نزع الأمننة	كيف يتحقق الأمن

الجدول 2 : مقارنة مفهوم الأمن بين مدرسة كوبنهاغن والنظرية النقدية.

ومن هنا ظهرت اتجاهات مختلفة تتبنى مفهوم أوسع للأمن أخذت تسميات متعددة.

* الأمن المتكامل: بحيث يتضمن كل أشكال التهديد.

¹ -Barry Buzan ;Lever Hansen ;The Evolution of International Security Stude.USA: Cambridge university press; 2009;p 214.

² -Steve Smith ; The concept of Security in A Globalizing Word. London: Routhedge; 2006;p44.

³ سيد أحمد قوجلي ، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي .الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية 2012، ص36.

* الشراكة الأمنية: حيث يتم إشراك الدول غير العربية.

* الأمن المتبادل: إذ يتم التخلي نسبياً عن نزوع الدول المنفردة إلى تعظيم أمنها على حساب دول أخرى.

* الأمن التعاوني: بحيث يتم تقاسم أعباء الأمن لاحتواء التهديدات.¹

أما الطرح ما بعد الحداثي يعبر عن الأمن في الدول العاجزة على أنه: "عدم تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها للاستخدام القوة ووسائل القهر، ومن جانب آخر ضرورة إعادة النظر كلياً ليس في وسائل التهديد ومصادرها فحسب بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن أي أن الأمن لا يتحدد بحماية الدولة وتعزيز رفاها بل يفترض أن يهتم أيضاً بحماية الفرد والمجموعة وتعزيز رفاهم"².

وعموماً نستشف أن هناك ثلاث مستويات للأمن تعبر عن مدى تأثير التهديدات عليه، وهي المستوى القومي أو الوطني والمستوى الإقليمي وكذا العالمي أو الدولي كأعلى تأثير.

الأمن القومي: يهدف بالأساس على بقاء الدولة والاستقلال الوطني والوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية والحريات السياسية وغيرها هي أعلى قيمة بالنسبة للدولة التي تعتبر كوحدة تحليل رئيسية³.

أما الأمن الإقليمي: فهو الذي ارتبط وجوده بالمنظمات الإقليمية التي تأسست كوسيلة لضمان الأمن الإقليمي للدول داخليا، قصد ردع التهديد الخارجي عليها، إذا ما توقفت مصالحها وغاياتها وتمثلت التحديات التي تواجهها.

الى جانب الأمن الدولي: الذي يرتبط مفهومه بالمنظمات الدولية التي تهدف إلى السيطرة على الصراعات الممتدة لأكثر من دولة تعذر عليها ردعها، والتي تمس أمنها القومي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بحيث تطلب ذلك وجود جهاز دولي لردع العدوان ووجود تنظيم دولي لتحريم العدوان مع وجود إجراءات أمنية كذلك لدحره⁴.

¹ - سيد أحمد قوجيلي ، المرجع نفسه.

² - عادل زقاغ ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن -برنامج البحث في الأمن المجتمعي" ، ص 2. متحصل عليه: <http://www.geocities.com/adelzzgagh/recon1> ، 10-02-2017 ، 18:30.

³ - وهيبه تباي ، المرجع السابق ، ص 42-

⁴ - خليل حسين ، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام. لبنان : [د.د.ن.] ، 2009، ص 1-2، متحصل عليه: drkhalilhussienblogspot.com ، 03-30-2017 ، 18:00.

المطلب الثاني: التطور المفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة

عند حديثنا عن الأمن سابقا وما استعرضناه من مفاهيم أساسية، استدعت الحاجة الآن إلى ضرورة تبيان ما الذي يدفعنا إلى تحقيق ما يسمى بالأمن، وتلافي الشعور بالأمن، ألا وهو التهديد، فالتهديد والأمن هما مفهومين مترابطين ارتباطا وثيقا ببعضهما، عند النظر إلى الأمن يجب أن ينظر أولا من منظور التهديد الذي يتعرض له، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التهديد الأمني بصفة عامة، وكذا تحديد عناصر التهديدات الأمنية الجديدة، وطبيعتها بصفة خاصة.

- الإطار العام لمفهوم التهديد الأمني :

إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية الأمنية أنتج اختلافا أكبر في تحديد المقصود بالتهديد، فمفهوم التهديد من الناحية اللغوية هو: " ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر ". فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا، أما مفهومه من الناحية الإستراتيجية "بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية معرضة أطراف أخرى للتهديد"¹.

إن مفهوم التهديد ينطلق من رصد واقع التحولات الدولية و انعكاساتها على المضامين الجديدة للأمن ، حيث أصبح التهديد في فترة ما بعد الحرب غامض وغير محدود السياق، خاصة من حيث غياب التدقيق حول مصادر انعدام الأمن، ويعرف التهديد غير التقليدي بأنه: " مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر، التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي، والتي قد يواجهها نطاق واسع للكائنات يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، مما يشمل الدولة، ولكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال، وتوسيع نطاق التهديدات الأمنية طيقا من المشكلات الاقتصادية أو البيئية أو الصحية أو اجتماعية أو السياسية"².

وبناء على ما سبق فالتهديد أصبح صعب التحديد فيرجع ذلك إلى سببين هما :

¹ - ليندة عكروم، المرجع السابق، ص32.

² - أمينة دير، " أثر التهديدات الأمنية الجديدة على واقع الأمن الانساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الافريقي ". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، ص29-30.

* مسألة الذاتية والموضوعية في التهديد أي استحالة قياس هذا الأخير، كما أن التهديدات التي تسيطر على إدراك فقد لا يكون لها واقعا جوهريا .

* صعوبة التمييز بين التهديدات الفقيرة بما فيه الكفاءة لتشكيل تهديدات الأمن، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة العادية في بيئة دولية تنافسية.¹

ومن هنا تختلف درجة التهديدات وصورها، حيث يمكن أن نتخذ التهديدات عدة أنواع:

أ- التهديدات الفعلية: وهي تعرض الدولة لخطر دائم نتيجة استخدام القوه العسكرية بالفعل، أو التهديد الجاد بالاستخدام.

ب- التهديدات المحتملة: وهو وجود الأسباب الحقيقية وتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها الى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

ج- التهديدات الكامنة: هو وجود أسباب الاختلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

د- التهديدات المتصورة: وهي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية.

وهناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي وهي:

* طبيعة التهديد: بمعنى نوعية وأبعاد التهديد سواء سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو جغرافيا.
* مكان التهديد: أي تحديد موقعة أو مدى قربه أو بعده الجغرافي سواء كان مباشرا أو غير مباشر، مدى انتشاره و انحصاره في مكان معين.

* زمان التهديد: تأثيره آني أو المستقبلي ومدى استمراره وهل هو ثابت أو متغير.

* درجة التهديد: قوته وخطورته وهو الأمر الذي تطلب التعبئة الشاملة للحد من تأثيره.

* تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافته، وهو الأمر الذي يتطلب التعبئة المناسبة للحد من تأثيره.²

1- طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة:

إن الوضع الجديد الذي أفضت إليه نهاية الحرب الباردة، بعد التصارع الذي ساد بين القطب الشرقي المتمثل في الاتحاد السوفياتي والغربي والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، أضحى

1- أمينة دير، المرجع السابق، ص 30.

2- سليمان عبد الله حربي، " مفهوم الأمن: مستوياته و صيغته و تحدياته-دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19،

دخول العالم في " حالة فوضى معمة ". ترتب عنها حصول قناعة مفادها أن التهديدات الأمنية الراهنة أصبحت أكثر اتساعا وانتشارا و فتكا، حيث أصبح التهديد أقل وطنية في تعريفه و أكثر عالمية في مداه بشكل أنه لم يعد بمقدور أي دولة مهما بلغت قوتها أن تحمي نفسها¹. ولا حتى الهيئات ذات الطابع العالمي، فلم تعد التهديدات الأمنية الجديدة محددة المعالم وذو طبيعة عسكرية، أي أنها لم تعد متعلقة أساسا بزيادة الإنفاق العسكري على التسلح، ذلك أنها تتسم بالشمولية والقوة، وعابرة للحدود ولا تستثني أي دولة مهما كانت قوتها أو موقعها²، كالإرهاب والهجرة غير الشرعية - الجريمة المنظمة - القرصنة المعلوماتية - التطرف - التلوث - الفقر - الأمراض - المديونية - الجفاف - المخدرات - اختلال في الميزانية - التهريب - تبييض الأموال - الخلافات الإثنية المذهبية - البطالة و الفساد الإداري والسياسي.

فالدو هنا لم يعد محددًا، وحتى الدول لم تعد هي صاحبة الحل والربط في هذا المجال. فحالة الفوضى هذه جعلت العالم كله خاضع لمنطق توزيع المخاطر، كما انه قد أصبح ضال الوجهة ، لم يسبق له عبر التاريخ ذلك، فأنماط التهديدات الأمنية الجديدة ذات استراتيجيات مبتكرة وخطرة صادرة من فواعل غير الدول وبالتالي فلا يمكن التعاطي معها والضغط عليها، فالخطر المحقق للأمن هو اللايقين والعدو هو ذلك المجهود الذي لا تستطيع أن تراه أو تلمسه أو تحسه³.

استنادا إلى ما توصل إليه غراهام إليسون للكشف عن تأثير المتغيرات الجديدة للأمن القومي والعالمية أن حل المشكلات عبر الأممية سواء سياسيا، اقتصاديا، بيئيا، إرهابيا⁴، ثقافية والإجرامية لا تقتصر على وسائل قومية تقليدية ، بل يتعدى ذلك إلى ضرورة اللجوء إلى آليات التعاون والتنسيق بين هذه القوميات للوصول إلى حكم فوق قومي للقضاء على هذه التهديدات

1 - حسن الحاج على أحمد، "حرب أفغانستان: التحول من الجيوسياسي الى الجيوثقافي". المستقبل العربي، العدد 276، فيفري 2008، ص 13-15.

2 - عبد العظيم بن صغير، "الحرب على الارهاب و تأثيرها في الأمن الانساني". العالم الاستراتيجي، العدد 03، ماي 2008، ص 22.

3 - أحمد فريجة، المرجع السابق، ص 167.

4 - غراهام أليسون، أثر العولمة في الأمن القومي و العالمي : الحكم في العالم يتجه نحو العولمة. تر: محمد شريف الطراح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002، ص

المبحث الثاني: المقاربة الجيواستراتيجية والسياسية لدولة تونس

المطلب الأول: المقاربة الجيواستراتيجية لدولة تونس

1- الأهمية الجغرافية :

دولة تونس، هي دولة عربية إفريقية تقع في القسم الشمالي لقارة إفريقيا، يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال والشرق، وليبيا من الجنوب الشرقي، والجزائر من الغرب، عاصمتها مدينة تونس وشعارها الجمهورية التونسية، وهي دولة مسلمة، تبلغ مساحتها 163,610 كلم²، تحتضن أكثر من 10 مليون نسمة، من أهم مدنها تونس العاصمة، سوسة، صفاقس، قابس، بنزرت، القيروان، باجا، قفصه، كما يتميز الإعمار في الفضاء في التونسي بعدم التكافؤ حيث تحتضن الولايات الساحلية نسبة 65.3 % من مجموع السكان ، إلى جانب أنها تزخر أراضيها بثروة طبيعية متنوعة منها النفط والفوسفات والحديد- الزنك- الملح البحري- وكذا الثروة السمكية¹

باعتبارها دولة شاطئية بالدرجة الأولى.

تمتاز تونس جغرافيا بموقع فريد جنوب البحر الأبيض المتوسط وهي تشكل بروزا في الشاطئ الإفريقي، يقترب كثيرا من أوروبا والشواطئ الإيطالية والفرنسية بالذات، وقد أدى ذلك إلى سهولة انتقال الشعب التونسي إلى أوروبا، وفي السياق نفسه، فإن الموقع الجغرافي لتونس بين دولتي الجوار يشكل دائرة حيوية في الشمال الإفريقي، وهي دولة السهول والمرتفعات المحدودة، والمجاري المائية العديدة، لذلك أطلق عليها "تونس الخضراء".لما تشمله من مساحات زراعية خصبة تصل إلى 17.5% من المساحة الكلية، وتعتبر اصغر دولة مساحة في الشمال الإفريقي مقارنة بجاراتها.

وتونس بوضعها الجغرافي تشكل أهمية كبيرة في المجال الحيوي* خاصة وأنها تعتمد على قطاع السياحة بكونه مصدرا اقتصاديا مهما إلى جانب الاقتصاد الحر وسيلة للتواصل مع شعوب العالم في وقت واحد، بما أدى إلى أن تنتهج تحييد بالغ في سياستها الخارجية للمحافظة على الموارد السياحية، وهذا ما أدى إلى اندماج تونس بدرجة أكبر نحو الانفتاح و العولمة، والذي

1 - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، "الثورة القونسية 2010-2011". موسوعة مقاتل الصحراء، [د.د.ن.]، 2013، ص1، متحصل

عليه: www.moqatel.com/openchare/informatio/information.doc.cvt.htm، 16-03-2017، 19:32.

* يعرف المجال الحيوي بأنه النطاق الإستراتيجي أو الجغرافي الذي تتركز فيه مصالح الدولة، و يتسع أو يقل طبقا لهذه الدولة.

دفعها إلى أن تكون الأسبق في إشعال الثورة، لإدراكها لما وصل إليه العالم الخارجي من تقدم والمتمثلة في ثورة 17 ديسمبر 2010.¹

2- الأهمية الإستراتيجية

الجمهورية التونسية دولة مستقلة ذات سيادة، نالت استقلالها عن فرنسا في 20 مارس 1956، كما وضعت أول دستور لها في 1959، وهي دولة متوسطة القوة، تتمتع بأهمية إستراتيجية خاصة في الشمال الإفريقي، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، ويعد بمنزلة القلب لدول الشمال الإفريقي، ويتوسط الساحل المطل على أوروبا، كما تعد تونس مفصلاً جغرافياً رئيسياً بين الدول العربية جنوب البحر المتوسط مابين مصر وليبيا من الشرق، الجزائر والمغرب من الغرب.

وتونس تاريخياً هي دولة قرطاجنة القديمة، التي سادت قوتها في الشمال الإفريقي، وكانت ندا قويا للإمبراطورية الرومانية في أوروبا، حيث أوقعت سيطرتها عليها حتى عام 939 م ثم احتلتها فرنسا آنذاك، إلى أن اندلعت ثورة تونس ضد الحملة الفرنسية، وانفجرت المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، عام 1907 جراء ضعف فرنسا أعقاب الحرب العالمية الثانية، بقيادة الحبيب بورقيبة حتى أعلن استقلالها في عام 1956.

أدى الموقع الإستراتيجي لتونس إلى دعم قدرتها السياسية وتأثيرها في المجال الحيوي، وكانت من أوائل الدول التي رحل عنها الاستعمار في الشمال الإفريقي و انضمت إلى جامعة الدول العربية 1956، بمجرد إعلان الجمهورية وهي دولة مؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية 1964 وإحدى دول عدم الانحياز، ومن دول المؤتمر الإسلامي، إلى جانب كونها عضواً في الأمم المتحدة، حيث اتخذت تونس دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف دبلوماسية، مركزة بقدر كبير على مكانة قطاع السياحة في اقتصادها، وذلك للإبتعادها قدر الإمكان عن الدخول في توترات أو صراعات، مما جعلها بالمقابل ملجأ لبعض المنظمات العربية مثل منظمة فتح الفلسطينية الى جانب بعض السياسيين من دول أخرى الذين اتخذوا تونس مقراً لهم.

إن الوضع الجغرافي الإستراتيجي لتونس أثر بدرجة كبيرة على قدرتها العسكرية بأنها تتجه بالأساس على بناء الجيش الذي يحقق المستوى الأقل من الدفاع، وهما الحياد وعدم إثارة القلاقل و افتعال الأزمات، والثاني هو الاعتماد على قوى دولية في درء التهديدات عنها، فإذا قسما

¹ - كهينة رشام، آسيا قاسمي، "التجربة التونسية في مجال السياحة: واقع، أبعاد، رهانات". الملتقى الوطني الأول حول، السياحة في الجزائر: واقع و آفاق، (المركز الجامعي العقيد آكلي محمد الحاج، البويرة، [د.س.ن.])، ص3-4.

لإجمالي الجيش التونسي فيبلغ حوالي 35 ألف فرد، أي 2.5% من نسبة التجنيد للشباب من السن القانوني لذلك، ينشق من ذلك القوات شبه العسكرية المتكونة من 12 ألف مقاتل والمسماة بالحرس الوطني¹.

المطلب الثاني: المقاربة السياسية للنظام السياسي التونسي

1- بنية النظام السياسي التونسي بعد 2011:

شهدت تونس في عام 2011 تغييرا سياسيا على إثر ثورة شعبية تمخضت عن حركات احتجاجية منذ أواخر 2010 وأدت الى انهيار مفاجئ لنظام قائم على حكم شخص واحد، استمر فعليا منذ حصول تونس على الاستقلال التام سنة 1957، وانتهت هاته الحقبة بالانقلاب العسكري على يد الرئيس زين العابدين بن علي الذي اعتلى سدة الحكم، وحاول أن يجري تعديلات على نظام الحكم الذي سبقه من خلال اتخاذ حزمة من الإصلاحات .

ومن المعروف أن التجربة البورقيبية التي صاغت نسق النظام السياسي التونسي المعاصر قامت على ركائز ثلاثة وهي:

- هيمنة الحزب الدستوري الذي ارتبط بحركة التحرير الوطنية منذ تأسيسه، وقاد البلاد إلى الاستقلال.

- الزعامة الأبوية التي ترجمت دستورا بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دائرة القرار.

- الإيديولوجية التحديثية العلمانية من تركته الحركة الإصلاحية التونسية المتمحورة² حول النهوض بالتعليم وتحرير المرأة.

كما أن حكم زين العابدين بن علي على النظام السياسي لم يكن بأحسن حال من التجربة البورقيبية، بعد أن انقلب على رئيسه عام 1987، إلا أنه تمثل رجل البناء والتحديث بجدارة، حيث نجح في تمرير صورتين رئيسيتين داخليا وخارجيا، فاستطاع أن يستقطب الأحزاب اليسارية لتلافي حالة الفوضى والتطرف، وتحقيق المسار التعددي، وتوطيد المسلك الديمقراطي تجسيدا لمعادلة "التحديث والتنمية من دون حرية"، واستطاع أن يستقطب القوى الغربية الكبرى بتبني التجارب

1 - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص2-3.

2 - خيري عبد الرزاق جاسم، " النظام السياسي التونسي بعد التغيير ". ص 2- 5، متحصل عليه : www.iasj.net/iasj?fun

التنمية الغربية الناجحة، ترتب عن ذلك استحقاقات انتخابية أكدت على الولاء المطلق للرئيس المنتخب شعبيا ووسعت أكثر من نطاق الصلاحيات الممنوحة له تحت وطأة الحزب الاشتراكي الدستوري، وعليه فإن نظام الحكم الرئاسي ضخم من صلاحيات رئيس الدولة على حساب البرلمان الذي لم يعكس الصفة التمثيلية للإدارة الشعبية.

كل هذا اتسمت به ملامح النظام السياسي التونسي قبل التغيير الجذري الذي نتج عن الحراك العربي 2011، حيث كان مسعى التغيير بالدرجة الأولى خاصة في تونس هو التحرر من القمع و الاستبداد والتهميش سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية جراء تفاقم نسبة البطالة من تراجع الأوضاع الاقتصادية واحتكار الثروة من طرف أصحاب السلطة ، وكذا إغلاق جميع منافذ التنظيم السياسي وممارسة الانتهاكات الجسيمة في حق الشعب التونسي من كبت حق التعبير وطمس الحريات وغيرها من الأسباب الجوهرية التي آلت إلى تأجيج الأوضاع وعلو صوت المطالبة الشعبية.

يعود عوامل إنجاح الثورة الشعبية في حينها إلى ثلاث أسباب رئيسية وهي:

- وجود ظروف موضوعية مواتية للإنتهاء الحقبة السلطوية في تونس من أهمها تمتع تونس بمعدل عالي من التجانس السكاني، وارتفاع معدلات الوعي والتعليم للشعب التونسي، مع تراجع الاستقطاب الإيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس.
- ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي من أحزاب سياسية ومنظمات حقوقية- اتحادات عملية- نفايات مهنية- مثقفين وفنانين وشباب، وذلك ما ساعد على توسيع نطاق الثورة، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبق.
- ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة خاصة بين المجموعة المحيطة بين علي و بين المؤسسة العسكرية التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين.

مع هذا كله كانت الثورة الشعبية دون قيادة موحدة ولا برنامج سياسي و اقتصادي بديل و واضح، أستهل ذلك بانتخاب مجلس وطني تأسيس في 23 أكتوبر 2011 بعد شعور منصب الرئيس بعد أحداث سيدي بوزيد، يكون بمثابة البرلمان المؤقت الذي يعيد صياغة الدستور الجديد، ويشرف على تسيير شؤون البلاد، الذي حل بدوره حزب التجمع الدستوري بقرار قضائي. كما حرص على تسريع الانتقال الديمقراطي في تونس بضرورة إجراء انتخابات تنظيمية تشرف عليها الهيئة العليا للانتخابات لضمان النزاهة والشفافية في الاختيار، حيث أنتخب المنصف المرزوقي

كرئيس مؤقت للجمهورية التونسية 12 ديسمبر 2011، كما توالى أحداث عديدة تترجم حالة الاضطراب، وإعادة ترتيب النظام السياسي التونسي والأوضاع الداخلية للبلاد في المرحلة الانتقالية، إلى أن أجريت الانتخابات الرئاسية في 21 ديسمبر 2014، الذي حاز على فوز الناجي قائد السبسي المرشح من حزب نداء تونس¹. وكذا إصدار دستور جديد خلافا لدستور 1959 الذي سمي بقانون "التنظيم المؤقت للسلطة العمومية". بعد الإطاحة بحكم بن علي، وقد عمل الدستور الجديد حد أقصى لترسيخ التوازن بين السلطات الثلاث التي عانت تونس من اختلالهم لمدة عقود سلفت².

غير أن تنظيم السلطات الذي نص عليه الدستور الجديد كان ينقصه الوضوح لدرجة عدم القدرة على تحديد نوع الحكم في تونس بغض النظر عن أهم التنظيم هدفه الأوحى والوحيد هو تنظيم السلطات مع تطلعات الشعب التونسي، إلا أن مجمل الإصلاحات الدستورية تمثلت في توزيع الصلاحيات بين طرفي السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، وهذا ما حال دون تحديد، أهو رئاسي أم برلماني، أو أنه نظام مزدوج³، وهو كأقرب صورة على ما هو عليه الآن، من منطلق توزيعه للصلاحيات داخل السلطة التنفيذية، مما يساعد على منع منظومة الاستبداد.

2- الفواعل السياسية في النظام السياسي التونسي بعد 2011 :

عرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة حالة من التعدد والتنوع تحلي ذلك بإعادة ترتيب الفواعل الرئيسية المشكلة للطبقة السياسية في النظام السياسي التونسي وكذا المشكلة للطبقة النشطة في الساحة التونسية ترتب عن ذلك إمكانية الدولة ترسيخ مؤسسات فعليه بدأت بتحرير دستور 2014، من طرف المجلس التأسيس لبناء الجمهورية التونسية الثالثة على أسس وقواعد ديمقراطية، واستهلت ذلك بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تضمن الشفافية والنزاهة في التمثيل.

ولذلك كان للسلطة السياسية المتمثلة في شخص الرئيس الباجي قائد السبسي منصب الأسد، حيث استطاع حزب نداء تونس الذي أسسه في 16 جوان 2012 أن يجوز على الرئاسة بنسبة 55.68% في دورتي الانتخابات 23 نوفمبر و 21 ديسمبر 2014، وأن يحوز على التمثيل النيابي في مجلس النواب في 16 أكتوبر 2014 ب 85 مقعد.

1 - خيري عبد الرزاق جاسم، المرجع السابق، ص 5-12.

2 - خميس بن بريك، "الحجة عن النظام السياسي لتونس". ص 1، متحصل عليه: www.aljazeera.net، 22-03-2017، 21:05.

3 - خولة الغوشي، "برلماني؟ رئاسي؟ أم مزدوج؟ غموض حول هوية النظام السياسي التونسي". ص 2، متحصل عليه: <http://nawaat.org>، 22-03-2017، 20:54.

ويعتبر حزب نداء تونس ذو الإيديولوجية العلمانية الليبرالية الوسطية من الأحزاب الفتية في تونس، حيث تأسس إلا بعد ثورة الياسمين، إلا أن جذوره التاريخية تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث تمثل حركة نداء تونس امتدادا للحركة الوطنية التحررية الاجتماعية بقيادة عبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة، وهي تنطلق من أول حركة نقابية المتمثلة في المشروع التحديثي التونسي بقيادة محمد علي الحامي والطاهر حداد وفرحات حشاد الذي أُغتيل¹. والحزب الدستوري من عهد الحبيب بورقيبة، وكذا من أنصار التجمع الدستوري من عهد بن علي يؤمن الحزب بفصل الدين عن السلطة لبناء مجتمع متطور يسوده العلم والثقافة، وقد نجح هذا الحزب في استقطاب عدد من رجال الأعمال ووجوه النخبة المثقفة من بينهم الحركة النسوية التونسية في تونس من المنادين بإحياء التجربة البورقيبية، واستطاع هذا التحالف أن يشكل قوة ضاغطة على حزب الترويك²، ونجح في تعبئة الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس مثل حرية التعبير وحرية المرأة والإعلام كلما كان في صدارة القوى السياسية الداعمة إلى استقالة الترويك

في المقابل نجد الأحزاب المعارضة للحزب الحاكم متباينة الإيديولوجية من أبرزها حزب الترويك الجامع بين الإسلاميين والعلمانيين، والمتمثلة في حركة النهضة، وحزب التكتل من أجل العمل والحرية وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والذي استطاع يعلو سدة الحكم بعد الثورة على يد المنصف المرزوقي، وظل متمسكا بزمام الأمر مدى سنتين وأكثر إلا أنه عان من حالات الانشقاق الداخلي ولا سيما بالنسبة لحزبي التكتل والمؤتمر على نحو خاص، ولم يبق في حزب الترويك خاصة بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 إلا حركة النهضة التي استطاعت أن تجوز على 69 مقعدا في مجلس النواب و أصبحت لها الأغلبية بعد استقالة 22 نائب من حركة نداء تونس.³

وتعتبر حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية الخصم التقليدي لنظام الحكم الحالي في تونس، وكانت تتمتع بقاعدة شعبية و جماهيرية واسعة التي اكتسبها بما تعرضت له شيء أنواع الإقصاء والنفي والاعتقال لقياداتها، عطفًا على اهتمامها بالهوية الثقافية العربية والإسلامية

1 - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية، برنامجنا من أجل تنمية طموحة في خدمة التونسيين. تونس: [د.د.ن.]، 2016، ص6، متحصل عليه: program: menidaaa.com، 2017-03-24، 15:14.

2 - أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق". سياسات عربية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد2، جانفي 2014، ص4.

3 - منير حرز الله، "الإصلاح السياسي في تونس و تأثيره على التنمية المحلية بعد 2011". مذكرة ماستر، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص46-47.

التونسية، التي استطاعت أن تجمع قواعدها وكواردها خلال فترة زمنية قياسية تمكنت من خلالها تصدر المشهد السياسي التونسي، وشكلت أبرز الفاعلين السياسيين في مرحلة ما بعد الثورة التونسية¹.

ومن بين الأحزاب المعارضة نجد أيضا الجبهة الشعبية المتكونة من 14 حزب من القوميين وأقصى اليسار، والتي لا تحظى بعمق شعبي كبير مقارنة بسابقتها، وباعتبارها ذو توجه راديكالي، فهي ذات نفوذ عالي داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية، وقد برز دورها الفعال في معارضة حزب الترويكا، آنذاك متهما إياه بفشلها في قيادة المرحلة الانتقالية، والتي كانت احد الأطراف في تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني مع حركة نداء تونس، وعدة أحزاب أخرى* اشتراكية وليبرالية، منددة بفشل الحكومة، وغيرها من الأحزاب الأخرى، التي كانت لها أدوار معتبرة في الساحة السياسية، مثل حركة الإتحاد الوطني الحر، وحزب آفاق تونس وغيرها².

ولا ننسى الدور الذي يحضى به المجتمع المدني في تونس من مكانة بارزة تؤهله إلى تولي النضال السياسي والاجتماعي في كثير من الموضع خاصة بعد ثورة الياسمين، والتي آلت إلى تزايد عدد المقبلين على العمل المدني، حيث وصلت إحصائيات 2017 من مركز إفادة الإعلام حول المجموع العام للجمعيات في تونس إلى 2003 جمعية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: المجموع العام للجمعيات التونسية الى غاية 07 مارس 2017 (بالاعتماد

على إحصائيات مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات 2017)³.

الولاية	عامة	صناعية	رياضية	وساحلية	ثقافية	حزبية	تجموعية	التفويض	المساعدين	تربوية	حرفية	مواطنة	حماية	أخرى	أمنية	حزبية	التدبيرية	المجموع
تونس	717	42	356	384	707	460	398	31	236	69	180	198	45	35	106	31	1	3996
أريانة	125	9	131	194	51	126	103	10	111	39	27	62	10	9	10	6	0	1023
بن عروس	59	4	124	37	163	99	55	12	126	31	17	34	22	18	3	3	0	807
معدية	47	7	46	21	90	46	36	106	106	6	3	8	12	8	0	1	0	447
نابل	47	9	202	40	235	112	78	15	367	49	4	33	30	28	4	4	0	1257
قصرين	7	0	29	13	31	20	17	6	114	6	0	7	4	3	7	0	0	257
مدية	33	10	102	26	136	104	59	16	260	24	18	18	13	8	2	2	0	851
باجة	17	4	35	14	63	33	40	9	137	2	14	8	17	11	0	1	0	408
جندوبة	9	7	44	15	73	48	63	12	223	9	13	19	7	7	7	0	1	540
التفليس	3	2	39	2	55	49	52	9	157	8	9	12	8	12	0	0	0	425
سليانة	1	5	22	15	76	44	34	11	195	4	6	11	6	5	11	1	0	439
القنيطرة	14	0	85	19	68	68	42	11	227	7	8	21	7	8	0	2	0	590
القيروان	15	3	60	19	93	87	206	15	247	21	16	16	13	9	13	2	1	816
سوسة	16	9	97	13	124	83	97	14	298	16	11	16	13	14	1	1	1	824
مرسى	81	2	87	61	203	121	75	17	193	6	23	37	6	18	2	2	2	990
التمشير	76	9	134	57	132	68	70	13	167	4	18	15	22	8	4	0	3	800
المنستير	21	2	60	22	107	70	43	12	165	2	4	3	2	9	0	0	0	526
سقاية	144	12	153	153	297	165	78	16	481	27	16	28	16	29	31	2	3	1635
قابس	21	6	64	31	180	111	140	11	105	9	24	18	9	13	10	1	1	745
توزر	12	2	25	12	61	33	44	5	44	1	15	14	1	11	2	0	0	282
قابس	6	12	41	11	99	70	49	8	99	4	7	4	7	8	4	0	0	431
قابس	25	1	83	27	134	93	83	11	152	5	25	20	5	14	0	0	1	685
مدية	31	6	83	19	157	127	94	9	271	4	24	28	4	18	12	1	1	889
تلمسان	7	37	11	87	87	62	51	8	121	7	121	5	7	14	5	2	1	435
المجموع	1534	169	2139	1086	3565	2297	2007	291	4602	493	341	643	383	296	139	65	13	20083

1 - محمد سليم هاشم شويكي، "سياسات حركة النهضة و أثرها على التحول الديمقراطي في تونس". مذكرة ماستر، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016)، ص 102.

* - وصلت عدد الأحزاب السياسية في تونس بعد الثورة الى 205 حزب وفق إحصائيات 2017، وهو يعقب رقما قياسيا مقارنتا بالأحزاب التي لها دور رئيسي في الحياة السياسية لتونس التي تعد على الأصابع

2 - منير حرز الله، المرجع السابق، ص 48.

3 - مركز الاعلام و التكوين و الدراسات و التوثيق حول الجمعيات، "الاحصائيات المتعلقة بالجمعيات 07 مارس 2017"، ص 1، متحصل عليه: www.ifada.org.tn/ar/index.php?id.page=13&lang=ar، 2017-03-25، 18:38.

ما يدل على ذلك على الوعي المجتمعي لدى الشعب التونسي، فقد سبق للمجتمع المدني التونسي أن لعب دورا أساسيا في عملية الانتقال الديمقراطي¹.

ومن بين الجمعيات والمنظمات الجديدة بالذكر، "الإتحاد العام التونسي للشغل"، الذي أسس عام 1944 على يد فرحات حشاد، الذي أعتيل سنة 1952، وأتحاد منظمة نقابية مهنية عريقة تولت الدفاع عن حقوق العمال وعملت على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية، وقد كان الإتحاد في صدارة القوى المدنية المكافحة للاستعمار، وأدى دورا كبيرا خلال دولة الاستقلال في الدفاع عن الطبقة الشغيلة، وفي مواجهة تفرد الحبيب بورقيبة بالحكم، فكا نفي صدارة القوى الداعية إلى التعددية السياسية والنظام الديمقراطي، غير أن دوره في المشهد السياسي آل إلى الانحصار في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي (2011-1987)، فجرى تدجينه وتوظيفه لتركيز الخيارات السياسية والتنموية والاقتصادية للنظام القائم، على الرغم من ذلك لم يفقد ثقله الشعبي، وحافظ على استقطابه لآلاف المنخرطين، واستعاد حضوره في المشهد السياسي إبان الثورة، فقاد عدة تحركات احتجاجية سلمية لمطالبة الحكومات الانتقالية المتعاقبة بتسوية وضعيات الأجراء والموظفين في المؤسسات العمومية والخاصة، وللمطالبة بتحسين المقدرة الشرائية للمواطن، ووضع حد لارتفاع الأسعار وكثرة الضرائب واستنزاف الطبقة الوسطى². ويتفق مع اتحاد عدة جمعيات ومنظمات حقوقية في ذلك، مثل اتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، والرابطة التونسية عن حقوق الإنسان وعمادة المحامين وغيرها، تعد ذلك الى تجميع الفرقاء السياسيين من السلطة الحاكمة- حزب الترويكا آنذاك- والمعارضة حول طاولة تفاوض واحدة ضمن خارطة طريق تدعو الى الحوار الوطني يوم 17 ديسمبر 2013 التي جرت توقيعها من جانب الأطراف السياسية المشاركة في الحوار على استكمال أعمال المجلس التأسيسي واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابا*، وإصدار القانون الانتخابي والتصديق على الدستور الجديد وغيرها من القضايا المحورية. وهنا برزت منظمات المجتمع المدني وقدرتها الفعلية على صياغة رؤيا جديدة في تحقيق الاستقرار السياسي والتوسط بين الفرقاء السياسيين بهدف الوصول الى الانفراج السياسي للبلاد وتقديرا لذلك، فقد حضي الرباعي الراعي للحوار الوطني 2011 على جائزة نوبل

1 - مونة مصدق، "دراسة حول واقع المجتمع المدني في تونس". ص1، متحصل عليه: jamaity.org، 25-03-2017، 17:40.

2 - أنور الجمعاوي، المرجع السابق، ص12-13.

* هي هيئة عمومية مستقلة تحدف الى ضمان انتخابات ديمقراطية و نعددية نزيهة و شفافة و تشرف هذه الهيئة على انتخابات المجلس الوطني التأسيسي و الاعداد لها و الاشراف عليها و مراقبتها و تنتهي مهامها بالاعلان عن النتائج النهائية لهذه الانتخابات.

للسلام لعام 2015، حفاوة على مساهمته الفعالة في الانتقال الديمقراطي ، وكذا تأكيد على نموذجية المجتمع المدني التونسي¹.

¹ - الهادي التهامي، الثورة في تونس و الدور الوطني لاتحاد العام للشغل التونسي. تونس:المغربية للطباعة و النشر و الاشهار،2013،ص 43-44.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق نستنتج أن الأمن هو مفهوم واسع و يتميز بالغموض ولا يوجد إجماع بين المختصين حول معناه، ولوقت طويل سيطرت المقاربة التقليدية الواقعية على مفهومه باختزال جوهره في المجال العسكري، إلا أن بعد بروز أبعاد جديدة أصبحت تتحكم به على الساحة الدولية استوجب عليه الخروج من ذلك المفهوم الضيق إلى مفهوم أوسع يشمل قطاعات مختلفة سواء السياسية أو الاقتصادية أو البيئية المجتمعية و غيرها، و الذي استوجب ذلك أيضا قراءة جديدة لمفهوم التهديد الأمني الذي لم يقتصر وجوده على العدوان الخارجي فحسب بل تغلغل ليصبح أعمق من ذلك يبدأ من تهديد الفرد إلى تهديد الدولة و يمتد بين جميع القطاعات، وهذا ما دعانا إلى دراسة دولة تونس من خلال مختلف قطاعاتها التي تبلورت بعد ثورة 2011 بغرض إسقاط القراءة الجديدة للأمن و التهديد الأمني على ديمقراطية ناشئة كتونس، وما مدى وجود تهديد أمني فعلي على ساحتها، و الذي سنكشفه في الفصل الثاني من هذا البحث.



الفصل الثاني

طبيعة تأثير التهديدات للأمنية المجردة على تونس بعد الثورة

المبحث الأول: تهديد الإرهاب والهجرة غير الشرعية على تونس.

المطلب الأول: تهديد الإرهاب على تونس.

المطلب الثاني: تهديد الهجرة غير الشرعية على تونس.

المبحث الثاني: تهديد الفساد المالي والإداري والمديونية الخارجية على تونس

المطلب الأول: تهديد الفساد المالي والإداري على تونس.

المطلب الثاني: تهديد المديونية الخارجية على تونس

بعد الثورة

تمهيد:

لقد كان للتحول القيمي الذي شهده العالم المعاصر أثرا بالغا في دفع مسار التحول للمسلمات البنائية المرتبطة بمفهوم الأمن ، و يبرز مع ذلك التحول أيضا ظهور تهديدات أمنية جديدة و معقدة زعزت عدة مناطق عبر العالم ،رغم أن الدول التي أخذت نموذج التغيير الثوري مثل تونس و التي اعتبرت الثورة إعلانا تاريخيا عن نهاية دولة ما بعد الاستقلال الناقص إلى تشكيل تدريجي لنموذج عربي ديمقراطي لم تكن بمنأى من ظهور هذه التهديدات، ومهما يكن من أمر ، وإن كان وضعها الجديد مؤهلة للعب دور أهم من ذلك الذي كانت تقوم به الماضي ،فإنها كغيرها من الدول مدعوة لمواجهة تحديات أمنية مشتركة ،من أهمها الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الفساد الإداري و المالي و المديونية تحديات لا يمكن غض النظر عليها أو الاستهانة بها خاصة في ظل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس، و هذا ما سنحاول استطراده في هذا الفصل المقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: تهديد الإرهاب و الهجرة غير الشرعية على تونس.

المبحث الثاني: تهديد الفساد الإداري و المالي و المديونية على تونس.

بعد الثورة

المبحث الأول: تهديد الإرهاب و الهجرة غير الشرعية على تونس

المطلب الأول: تهديد الإرهاب على تونس

1- رصد الظاهرة الإرهابية في تونس:

تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمع الدولي اليوم و تتضح خطورة هذه الظاهرة في عدد الخسائر البشرية و المادية الناجمة عنه، و لا يقتصر الإرهاب اليوم على أفعال يرتكبها فردا أو مجموعة أفراد بدافع الحصول على منافع مادية أو أساسية بل أنه يشمل أيضا حملات واسعة تشنها جماعات دولية لقمع حركات تحررية وطنية أو لغرض سياسات أو اتجاهات داخلية أو خارجية على دول أخرى، بيد أن التطور الذي تعيشه الأسرة الدولية و بصفة خاصة منذ نهاية الحرب الباردة و لحد الآن، جعل إرهاب الدولة أحد العناصر الأساسية في ديناميكية التعامل المعاصر¹، في حين أن الأمم المتحدة تعبر عن الإرهاب "بأنه جريمة ضد سلم و أمن البشرية جمعاء"، و يعرفه عبد العزيز سرحان أنه "كل اعتداء على الأرواح و الأموال و الممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة، بما في ذلك الأساسية لمحكمة العدل الدولية"، فإن ذلك يبين أن الإرهاب يعد عملا من أعمال العنف، يتسم بالوحشية المفرطة، و بما يبثه من رعب في النفوس يتعدى حدود رقعة جغرافية معينة أو إقليم دولة محددة.

و يكون الإرهاب وسيلة لتحقيق أهداف غالبا ما يكون سياسية و عليه فإن الإرهاب يشكل انتهاكا صارما لحقوق الإنسان و الشرعية الدولية و القواعد القانونية من جهة، و القواعد العرفية و الدينية من جهة أخرى، و يؤدي الى إثارة الرعب و الخوف و الفرع في النفوس بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص و يشكل تهديدا للأمن و السلم الدوليين، و يعرض الاستقرار الداخلي و الدولي و الحضارة البشرية و العلاقات الودية بين الأمم و الدول للخطر².

و هذا ما آلت إليه تونس حاليا، حيث أنها تنخرط في معركة غير تقليدية ضد الجماعات الإرهابية الناشطة في مناطق البلاد الحدودية و المرتفعات و المدن، و تسعى هذه التنظيمات إلى

1 - رمضان محمد حمدان، "الارهاب الدولي و تداعياته على الأمن و السلم العالمي: دراسة تحليلية من منظور إجتماعي"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 01، جوان 2011، ص 268-283.

بعد الثورة

عرقلة انتقال تونس إلى الديمقراطية عن طريق استهداف مختلف الشخصيات المادية و المعنوية في مختلف المناطق دون تمييز.

و تعود أصول الحركة الجهادية في تونس إلى فترة ما قبل ثورة الحرية و الكرامة ، إبان عهد الرئيس زين العابدين بن علي **1987-2011** الذي حكم البلاد بقبضة حديدية قد فرض الرقابة على أفكار الناس و معتقداتهم ، ولم يذخر جهدا في محاصرة الاستعراض العلني للتدين الإسلامي فعمد إلى مراقبة المساجد و منع اللحية و الحجاب ، و غلق الكتاتيب و قد فرضت هذه السياسات العلمانية على مواطني تونس و أحجمت على أي نوع من الحوار مع الإسلاميين الذين أخذوا من المقاومة السرية ذريعة لتتحى النظام الجائر و إقامة شرع الله عن طريق العنف كسبيل للتغيير خاصة ما أسفر عليه العفو الممنوح للمسجونين بعد الثورة **2011** الذي أوكل بإعادة ترتيب صفوفها و دخول الحياة العامة.

و في تونس ما بعد الثورة ، ظهرت ثلاث جماعات جهادية بارزة هي :أنصار الشريعة ،كتيبة عقبة بن نافع،و تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". حيث كان تنظيم "أنصار الشريعة" الجماعة الأولى التي ظهرت إلى العلن في **17** أبريل **2011** بزعامة "أبو عياض التونسي"، ضمن قاعدة شعبية واسعة صنعتها لنفسها من النشاط الدعوي الذي امتد في مختلف محافظات تونس، من ذلك حاولت حركة النهضة إقناع التنظيم بتأسيس حزب قانوني تلافيا لكل أبواب العنف و التطرف عن السلطة و باعتبار أن الديمقراطية شكلا من أشكال الشرك و الوثنية ، فقد حذرت من مشاركة أي مواطن في الانتخابات التشريعية **2011**، التي تعتبر الهيكل الفعلي للديمقراطية ، و ما كان منها إلا أن تضمن اعتصام سلمي أمام السفارة العراقية بإطلاق سراح التونسيين الذين حاربوا مع تنظيم القاعدة في العراق **2005-2007**، و هجوم إرهابي على السفارة الأمريكية الذي أدى إلى اعتقال و مقتل عدد من المتظاهرين المحسوبين على الجماعة في سبتمبر **2012**، وردًا على ذلك عمدت هذه الأخيرة بتكثيف نشاطها الدعوي الجهادي عبر مختلف القنوات خاصة المساجد، و تشجيع المواطنين للسفر إلى سوريا، والأدهى من ذلك هو توطيد العلاقة بينها و بين تنظيمات إقليمية بما فيها "أنصار الشريعة في ليبيا"¹، وهنا قامت حركة النهضة في أوت **2013** بإدراج تنظيم "أنصار الشريعة في تونس" كمنظمة إرهابية ، خاصة بعد اعتقال السياسيين "شكري بلعيد" في **06** فيفري

¹ - أنور الجمعاوي ، "تطور الارهاب التونسي" ،مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ،ص 1-3، متحصل عليه: rawabetcenter

بعد الثورة

و"محمد البراهمي" في 25 جويلية عل التوالي من نفس العام ، وقد أدى ذلك إلى اضطرار الجماعة إلى نقل نشاطها إلى العمل السري و انخفاض الفجوة ،آلا و هي "كتيبة عقبة بن نافع". و تعتبر " كتيبة عقبة بن نافع"، الفرع التونسي ل"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " بزعامة "أبو يحيى الجزائري" الذي له علاقة وثيقة "بأبي مصعب عبد الودود"، أمير القاعدة في المغرب ،حيث ينسب للكتيبة جل العمليات المسلحة ضد الحكومة منذ ديسمبر 2012، بما فيها ذبح جنود الحكومة بجبل الشعانبي ، و مهاجمة مراكز الحرس الوطني و الثكنات العسكرية ،و الهجوم على "متحف باردو" الوطني 18 مارس 2015،الذي أسفر عن مقتل 22 سائحا ، التي تبنت الكتيبة مسؤوليته ، ردا على ذلك فقد تسببت القوات الأمنية و العسكرية التونسية في وقوع خسارة فادحة بصفوف قيادة الجماعة من خلال تنفيذ مدهامات و عمليات استباقية ناجحة ما دفع الكتيبة الالتحاق إلى الجبال وقطع خيوط إمداداتها و تقييد حركتها .

و تماشيا مع سياسة الصد و الرد بين القوات الأمنية العسكرية التونسية وبين الجماعات الإرهابية ،فقد ظهرت على السطح في أواخر 2014 " تنظيم الدولة الإسلامية"-داعش-، الذي لاقى تجاوبا من من تبقى من أنصار الشريعة خارج السجن ،و من المنتمين إلى كتيبة عقبة بن نافع ، و الذي يعتبر أكثر إغراء للمستقطبين الجدد بسبب تهيئة و حضوره الإعلامي المكثف و امتداده الجغرافي و ما يحضى به من مال و عتاد،وفي هذا السياق ظهرت على الساحة جماعتين أعلنتا الولاء لتنظيم داعش ، هما "جند الخلافة بتونس" و جماعة "طلّاع جند الخلافة"،و التي ادعت هذه الأخيرة مسؤوليتها عن تنفيذ الهجوم الدامي على متحف باردو 2013، وكذا الهجوم على منتجع سوسة في جوان 2015، الذي أسفر عن 40 قتيل مع 55 قتيل في هجوم بنقردان الحدودية في 07 مارس 2016.¹

ومن هذا المعطى فقد صار جليا أن هناك تطورا ملحوظا و تصاعديا للظاهرة الإرهابية في تونس كما ونوعا ، إذ تم رصد ذلك من خلال ثلاث معطيات خطيرة وهي :

- ارتقاء الحركة الإرهابية من السجون والفوضى إلى حالة التنظيم والتشكيل.

- اتساع نطاق التهريب عبر عدة نقاط منها ولاية تطاوين 2011 وبنقردان الذي سعى إلى إزالة الدولة المدنية الحديثة.

¹ - أنور الجمعاوي ، المرجع السابق ، ص3.

بعد الثورة

- اختراق أجهزة الدولة والأجهزة الأمنية إثر ضعفها مباشرة بعد الثورة وصعود الإسلام السياسي إلى السلطة بعد الانتخابات.

إن سعي الجماعات الإرهابية على إنشاء معسكرات التدريب في تونس كان غرضه الأوحيد هو قيام مشروع دولة الخلافة والقضاء على مشروع الدولة المدنية الوطنية في تونس، إذ تم اكتشاف أول المعسكرات داخل تونس في 10 ديسمبر 2012، في جبل "السنك" بالقصرين بدليل وثيقة مبيعة كتيبة عقبة بن نافع لـ عبد المالك دروكدال المكنى بـ: "أبي مصعب عبد الودود"، أمير القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكذا على إثر تسجيلات كتيبة المثلثون التي يشرف على إدارتها الإرهابي الجزائري مختار بلمختار المكنى بـ: الأعور، التي كشفت أنه هناك روابط تنظيمية تمول و تدعم من طرف تنظيم القاعدة في اليمن عن طريق الإرهابي "طه الأطرش".

وهذا ما يدل على أن الحركات الإرهابية في تونس تعدت الدور المحلي و تبنت أدوار إقليمية و دولية استنادا إلى شبكات التسفير المنظمة التي أسستها هذه الجماعات خاصة إلى بؤر التوتر في الشرق الأوسط بعد أن تورطت مع أغلب القيادات و التنظيمات الإرهابية سواء الإقليمية و الدولية، حيث استغلت الفضاء الليبي لتدرب كوادرها على جل الوسائل العسكرية لعل أشهرها معسكر درنة، قبل أن تتمكن من إنشاء معسكراتها الخاصة، كدار الضيافة و معسكر مسرطة، إلى معسكر العجيلات الذي دمر في 2016، مما يدعو ذلك إلى أن الجماعات الإرهابية تهدف بالأساس إلى مراكمة الخبرات القتالية عن طريق الالتقاء بالقيادات الإرهابية العالمية الذي يدل على أن العمليات الإرهابية في تونس تتطور لا محالاً¹.

2- منظور السلطة السياسية للإرهاب:

بعد الإطاحة ببن علي 2011، أتاحت الصعوبات التي واجهت الحكومة الانتقالية خلال محاولة إعادة القانون و النظام بسرعة و تحسين الظروف الاقتصادية، أمام امتداد السلفيين الأكثر تطرفا، و ساهم مسار الديمقراطية المتعرج في زيادة تطرف بعض التونسيين الذين كانوا يشعرون بالسخط من العملية السياسية و فشلها في الاستجابة إلى مخاوفهم و تظلماتهم². كما سمح الانفلات الأمني الذي ساد بعد الثورة إلى تنظيم شبكات لتفريب السلاح إلى البلاد عبر الحدود الليبية و الجزائرية مع ضعف القدرات الأمنية الحدودية للتصدي لظاهرة التفريب، مما سمح بسهولة اختراق

¹ عبد الرحمان الهذيلي، الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، 2016، ص 1-5

² - محمد سليم هاشم شوبكي، المرجع السابق، ص 153.

بعد الثورة

الحدود التونسية من قبل الجماعات الإجرامية و الجهادية ،بيد أن الجغرافيا التي شاءت أن تقحم تونس بين أكبر مصدرين للعنف و التطرف في المغرب العربي بين الجزائر التي تعشش فيها الجماعات المسلحة منذ التسعينات، و بين ليبيا التي أغرق القذافي صحرائها الممتدة بالسلاح أثناء الثورة التي انفجرت ضده، و البلدان مفتوحتان على مناطق متوترة في مقدمتها تشاد و النيجر و مالي، و هذه الأجواء شكلت بيئة مواتية لاستقبال أفكار السلفية الجهادية و القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،و تنظيم الدولة الإسلامية داعش، الذي شكل أحسن نسخة في ثقافة العنف و بشاعته،حيث أن حزام العنف الذي يحيط بتونس سواء الجانب الليبي أو الجزائري الذي يمتد آلاف الكيلومترات و الذي يتخلله مساحات هائلة من الصحاري المليئة بالدروب من الصعب السيطرة عليه أو ضبطه خاصة ظل القدرات العسكرية المحدودة لدى تونس التي لم تضع بالحسبان مواجهة من ذلك القبيل مع جماعات العنف والإرهاب بهذه القوة¹.

و يبدو جليا أيضا أن عناصر مختلف التنظيمات الإرهابية سواء القاعدة في المغرب العربي أو داعش، دخلت مؤخرا بمرحلة التسليح السريع ،جراء تداعيات الأزمة الليبية التي أفضت إلى هشاشة الدولة و غيابها بالأحرى،و انتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة ،حيث أن مرحلة التسليح أضحت بشكل جدي لكل من تنظيم القاعدة في المغرب و المجموعات الموالية لداعش و مجموعة أنصار الشريعة انطلاقا من ليبيا²، الشيء الذي جعل هذه المجموعات المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة و تنتقل الى الطابع الحربي التقليدي الأكثر

استقرارا و ذلك على ضوء الإمدادات العسكرية الثقيلة المتوفرة خاصة أن تقديرات الحكومة للتعامل مع هذه التيارات جاءت مخالفة لما ترمي إليه من محاولة دمج هذه التيارات بطريقة سلمية و مدنية في الواقع السياسي التونسي و إشراكها بالسعي إلى الاستقرار السياسي و الأمني،إلا أنها خذلت بتحركات بعض هذه التيارات التي ذهبت للعنف للتعبير عن مواقفها و تحملت مسؤولية التأخر في رد هذه الجماعات مما أربك المشهد السياسي التونسي.³

ومن بين الأحداث التي جعلت الأوضاع تتفاقم في تونس هو اغتيال زعماء المعارضة العلمانية اليسارية في 2013 على التوالي أحدهما "شكري بلعيد" الذي تسبب مصرعه استقالة

¹ - أنور بوخرص، "ساعة الحساب: مسيرة تونس الخضراء نحو الاستقرار السياسي". [د.ب.ن]:مركز كارنيجي للشرق الاوسط، 2015، ص04-10، متحصل عليه: 13:24، 2017-03-30، <http://carnegi-mec-org/2015-04-02-ar-pub-59618>.

² -أحمد إدريس، "تونس و المنطقة المتوسطة أمام التحديات الأمنية". وراقات سياسية، [د.ب.ن]:مركز الدراسات المتوسطة والدولية، 2016، ص2.

³ - محمد سليم هاشم الشوكي، المرجع السابق، ص156.

بعد الثورة

حكومة الأمين العام لحركة النهضة "حمادي الجبالي"، وعين "على العريض" رئيساً للحكومة بدلاً عنه، و الثاني "محمد البراهمي"، الأمر الذي ترتب عنه استقالة حكومة على العريض و خروجه من حركة النهضة من الحكومة، ومن ثم تشكلت حكومة جديدة غير حزبية برئاسة "مهدي جمعة". و في 2014 هاجمت العناصر الإرهابية قوات الحكومة في منطقة جبل الشعانبي الحدودية مع الجزائر، فقتلت 14 جندياً و أصابت 18 آخرين، و كانت تلك ضربة موجعة اهتزت لها تونس و ما دعا احتوائها إلا باستقالة رئيس أركان جيش البر الجنرال محمد صالح حامدي من منصبه.

أما الجريمة الأبعث وقعت في المتحف الوطني بباردو 2015 و قد فاقت الجرائم التي حصلت منذ الاستقلال التي حصدت 60 قتيل من بينهم 17 سائحا أجنبيا لاقوا حذفهم، و هذا ما وجه ضربة كبيرة للاقتصاد التونسي الذي تعد السياحة أحد أهم المصادر التي يعتمد عليها، و على إثر هذا عقد الرئيس باجي قائد السبسي لقاء مع قادة الأحزاب السياسية لمناقشة الحدث، كما أنه ترأس اجتماعا للحكومة، كذلك خصص البرلمان جلسة لدراسة كيفية مواجهة هذا الموقف في حين اعترف رئيس الوزراء أن التقصير الأمني كان له دور في تسيير ارتكاب الجرائم، و بالتوازي مع هذه التحركات السياسية دعى مجلس الأمن الوطني و المجلس الأعلى للجيش التونسية للانعقاد، مما يتبين أن السياسة تتحرك جنبا الى جنب مع الأمن لمواجهة المواقف العنيفة.¹ الى جانب ذلك يكمن التحدي الأكبر في كيفية عمليات مكافحة الإرهاب من منطلق ضرورة عدم إقصاء المجتمعات المغبونة و تقويضها التي أخصيت بعد صعوبات جمة.²

المطلب الثاني : تهديد الهجرة غير الشرعية على تونس

1- رصد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تونس:

يخيم شبخ الهجرة غير الشرعية بين التونسيين العاجزين عن منع أبنائهم من خوض غمار الخطر على متن قوارب صغيرة، تنطلق من عدة نقاط ممتدة على طول الشريط الساحلي التونسي الذي يقدر بـ 1300 كلم، كثير من الرحلات تنتهي بمأساة الفقد في عرض البحر، أو الاعتقال في سجون إيطاليا التي غالبا ما يقصدها المخاطرون.³

1 - فهمي هويدي، "خبرة تونس في مواجهة الارهاب"، ص 1-3، متحصل عليه: www.aljazeera.net/knowled.gagate/opinions، 2015/03/23، 2017-03-30، 13:07.

2 - أنور بو خرص، المرجع السابق، ص 1.

3 - ميرفت عوف، "رغم الثورات معدلات غير مسبوق لظاهرة الهجرة غير الشرعية بين التونسيين"، 2016، ص 1، متحصل عليه: <http://www.sasapost>

بعد الثورة

و في سبيل معرفة أبعاد هذا التهديد الجديد الذي يخيم على الشباب التونسي توجب علينا تحليل هذه الظاهرة من خلال تعريفها على أنها "الهجرة التي تتم بطريقة غير قانونية نظرا لصعوبة السفر و صعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر و أصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة¹.

كما أنها تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد دون تأشيرات أو دون إذن للدخول المسبق أو اللاحق، ويستخدمون المهاجرون غير الشرعيين أساليب عديدة للوصول الى الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص منها التعاقد مع شبكات التهريب، التسلل من خلال الحدود، استخدام الوثائق والجوازات المزورة ويرجع هذا الى الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تنشط حركة تهريب الأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، من جانب هذا فإن الهجرة غير الشرعية أصبحت اليوم عاملا مؤرقا سواء الدول المستقبلية أو المرسله للهجرة، وحتى دول العبور كدول المغرب العربي².

وتعد تونس من الدول المصدرة للهجرة حيث أكثر من **15000** تونسي حسب إحصائيات **2017**، هاجروا الى أوروبا خلال السنوات الأخيرة، فالواقع التونسي بعد اندلاع الثورة سبب صدمة كبرى في صفوف الشباب، الذي لم يستوعبوا كل هذه التحولات على الصعيد السياسي في مقابل انهيار اقتصادي واجتماعي، وجد الشباب التونسي نفسه أمام خيارين: إما الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، أو الالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" أو غيرها من التنظيمات المسلحة.

رغم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست جديدة على المجتمع التونسي إلا ان ما يثير القلق هو تناميها بشكل ملفت بعد الثورة، استنادا إلى الأعداد المفزعة من الشباب التونسي سواء العاطلين عن العمل أو حاملي الشهادات الجامعية، وتظهر الدراسة التي قدمها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أن حوالي **80%** من المهاجرين ينحدرون من الجهات المحرومة والأحياء الشعبية الفقيرة و**46%** منهم يتراوح أعمارهم بين **15** إلى **24** عاما، و **24%** منهم من التلاميذ وهي تسب فاقته السيطرة عليها من طرف الحكومة في مكافحتها.

<http://www.migratoin-of-young-tunisiains.com/2017/10/05-03-28>.

¹ -فايزة خلو، "البعد الامني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010". مذكرة ماجستير، (معهد العلوم

السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 03، 2011)، ص 36.

² -ليندة عكروم، المرجع السابق، ص 90-91.

بعد الثورة

وترجع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تونس لعدة أسباب جوهرية من أبرزها تدني الأوضاع والاجتماعية و الاقتصادية التي عملت على ترسيخ قناعة في أذهان الشباب التونسي بأن المستقبل القريب في بلادهم لا يشير بما هو أفضل خاصة و أن مخططات التنمية الإستراتيجية لم تعدل بالقدر الكافي الذي يمكنه من تقليص نسبة البطالة المتعاظمة أو فتح آفاق جديدة للشباب وهذا ما أفقد الثقة في الساسة وصناع القرار في قدرتهم أو رغبتهم أصلا في التغيير.

كما يمكننا الإشارة إلى أن ظروف ما بعد الثورة عموما سهلت عمليات الهجرة غير الشرعية، كفقدان السيطرة على الحدود، وحالة الانفلات الأمني التي تشهدها سواحل تونس لإضافة إلى تأزم الوضع في ليبيا، وغياب المراقبة الأمنية على الشواطئ الليبية كذلك لا يمكن إغفال جهد المافيا وعصابات التهجير التي تمكنت من جعل الهجرة غير شرعية تجارة مربحة.

إلى جانب ذلك فإن لارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية بين التونسيين ناجم عن زيادة استقطاب الجماعات المسلحة للشباب التونسي بتقديم الوعود والمزايا المادية في حال خروجهم للقتال معهم وبعد تنظيم "الدولة الإسلامية" أبرز الجماعات المستقطبة حيث تستوطن في الحدود الليبية التونسية، مما يسهل ذلك عليها والتي تعمل في المقابل على عمليات التسفير إلى جميع مناطق العالم خاصة إلى بؤر التوتر قصد التواطؤ معها، إذا ارتفع عدد التونسيين في سوريا وحدها إلى 8000 تونسي محتلة بذلك المرتب الرابعة في قائمة جنسيات المسلحين في التنظيم بعد الشيشان والسعودية ولبنان، ولا يقتصر التهجير إلى سوريا وحدها بل يمتد إلى العراق ولبنان وليبيا بهدف تعويض ما فقده التونسيين من كرامة في بلادهم بالعنف والترهيب.¹

وعموما أن الهجرة غير الشرعية في تونس وغيرها يصعب تفسيرها لتعقد دوافعها وغموض المسألة بسبب تداخلها مع جوانب عديدة أخرى، فهي تتراوح بين كونها تهديد فعلي أو تهديد مفتعل، حيث أنها قد تعود إلى تراجع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المصدرة للهجرة لتدفع بهم نحو مناطق أخرى لتحسين أوضاعهم المعيشية ولتوفر عوامل الجذب في الدول المستقبلة للهجرة، كما أنه مفتعل من طرف الجماعات الإرهابية من طرف شبكات تسفير عالمية تعمل بطريقة غير مباشرة في تنظيم تهريب الأشخاص لمختلف مناطق العالم.²

2- تداعيات الهجرة غير الشرعية على تونس:

¹ - ميرفت عوف، المرجع السابق، ص 1-3.

² - ليندة كروم، المرجع السابق، ص 111.

بعد الثورة

تعتبر الهجرة عموماً أداة فعالة لتخفيض الضغط على سوق العمل الوطنية، ووسيلة هامة لجلب مداخيل معتبرة من العملة الصعبة بفضل التحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية من ناحية، كما تحفز الشراكة مع دول الجوار بزيادة المبادلات التجارية وتداول الأموال والخدمات والتدفقات المالية والمعلوماتية بين الطرفين¹، لكن رغم هذه الامتيازات الكبيرة التي يمكن أن تقدمها الهجرة غير الشرعية لدولها سواء المصدرة أو المستقبلة للهجرة، إلا أن هذه الامتيازات تتم وتنتشر بطريقة غير عشوائية وبما أن انطلاق الحراك العربي كان من تونس، فقد كانت هي المنطقة الأولى التي تزايد فيها إيقاع الهجرة الشرعية، وكانت هذه الهجرة نوعاً من التعبير عن الاحتجاج، حيث أن الصورة الاقتصادية والاجتماعية لتونس بعد الثورة لم تكن تعكس إلا زيادة إنتاج المهاجرين نحو الدول الأوروبية وصار الحديث عن الهجرة لا يقتصر عن هجرة شعوب بأكملها، بعد إن حل القمع والاضطرابات السياسية وغياب التنمية، والواقع اليأس والوجه الشاحب للديمقراطية في تونس غداة سقوط بن علي، وتنتهي هذه الهجرة غالباً بالغرق أو في أحسن الحالات الإنقاذ من الموت والإيقاف بمراكز الإيواء ثم الترحيل².

وتونس حالها كحال معظم الدول التي تستجلب شعوبها العديد من العوامل المحفزة للهجرة، مما انعكس ذلك سلباً عليها سواء داخلياً أو خارجياً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، وتعتبر الآثار السياسية للهجرة في مقدمة الآثار التي أصبحت قد مثل هاجساً مغلقاً، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض وخارج الآثار القانونية، وخارج منافذ الحدود لعبور الأشخاص، تؤثر بشكل مباشر على العلاقات السياسية بين الدول المصدرة والمستقبلة ودول العبور، وهذا ما يشكل عبئاً ثقيلاً على هذه الدول مما يمثل خطراً على أمنها السياسي و استقرارها، كما تجعل العلاقات في حالة توتر وتبادل فاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة، وكل ذلك بالإضافة إلى المعاملات التفضيلية التي تقدم للجاليات المختلفة في الدول المستقبلة للهجرة التي تكون الامتيازات ممنوحة لجالية على حساب جالية أخرى، والتي تتحقق على أساس قوة وعمق العلاقات السياسية بين الدول المستقبلة والدول المصدرة للهجرة.

¹ - باتريس إييو؛ حمزة مدب؛ محمد حمد، تونس بعد الـ14 يناير/ كانون الثاني وإقتصاديا السياسي والإجتماعي: رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية والمتوسطية لحقوق الإنسان، تونس: الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان، 2011، ص 52.

² - عبد الواحد أكمر، " الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط". مجلة المستقبل العربي، الأردن: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 29.

بعد الثورة

كما تؤثر هذه الظاهرة على الاقتصاد التونسي بحرمان البلاد عن بعض رؤوس الأموال والأيدي العاملة من بين كفاءات أبنائها، مما تؤدي إلى ضعف الإنتاج القومي، الذي ينعكس سلبا على عدم توازن الاقتصاد الوطني، وهذا ما يستدعي الوقوع في مأزق استغلال الأوضاع الاقتصادية من طرف الدول الأجنبية والتي تصل إلى المديونية في أغلب الأحيان، كما تؤدي الهجرة إلى نقص عدد السكان في الريف مما يضعف الإنتاج الزراعي بنقص اليد العاملة التي تحتاج إليها الزراعة. إلى جانب ذلك فالهجرة تؤثر على الوحدة القومية التونسية وتضعف الولاء الوطني مما يشغل المهاجرون لأغراض سلبية كالاخيانة والتجسس.

هذا من التأثيرات الداخلية التي تتجر عن ظاهرة الهجرة في تونس أما باعتبار الهجرة غير الشرعية تهديد إقليمي، فيشارك الشباب المهاجر التونسي مع عدة أجناس أخرى من الليبيين بصفة خاصة والجزائريين والسوريين المستجدين في المنطقة¹، كما لا ننسى الأجناس الإفريقية الأخرى، مثل المالين والتشاديين والنيجيريين وغيرهم من قاطعي الحدود، حيث تشير الإحصائيات في 2015 أن حوالي 50.000 ألف مهاجر إفريقي دخلوا أوروبا منهم 30.000 دخلوا عبر الشواطئ الإيطالية، ليرتفع نمو الهجرة السرية الى 25%، حيث يستعمل المهاجرون ثلاث ممرات رئيسية في البحر الأبيض المتوسط:

* الممر الغربي بين المغرب وإسبانيا.

* الممر الأوسط بين ليبيا وتونس.

* الممر الشرقي بين ليبيا وإيطاليا.

وحسب الوكالة الأوروبية "فرونالكس"² أن الممر الغربي هو الممر الوحيد الآمن من محاولات الهجرة السرية، وتشهد الدول الأوروبية الجنوبية مشاكل كبيرة بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، وخصوصا إيطاليا التي يصلها يوميا عبر البحر حوالي 500 مهاجر متوسط، بينهما شهد الإتحاد الأوروبي 2014 تدفق 170 ألف، ويقدر الهالكين من خلال محاولات الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط بالآلاف، منطلقين من ليبيا في معظم الأحيان².

¹ - عادل أبو بكر الطلحي، الشباب وظاهرة الهجرة الشرعية الى أوروبا. ليبيا: المنظمة الليبية الشبابية لحقوق الإنسان، [د، س، ن]، ص 19-21.

² - أحمد إدريس، المرجع السابق، ص 3-4.

بعد الثورة

إنّ البحر الأبيض المتوسط أصبح هو الطريق الأخطر في العالم، كما وصفته المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث غرق به أكثر من **3400** ألف مهاجر سنة **2014**، أي بمعدل غرق شخص كل **4** ساعات حسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والهجرة، والمعطى الجديد في الهجرة هي دخول الجنسية السورية، ولطالما أرق موضوع الهجرة حكومات جنوب البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي، وتونس من أكثر الأنظمة التي لعبت دور الحارس لمنع الهجرة خاصة بعد الثورة، حيث أكتسح البحر الأبيض المتوسط بغوص الزوارق والهجرة السرية، وفي ظل غياب الدولة في ليبيا، فقد سيطرت العصابات التي نشطت شبكات التهريب التي تؤمن الراغبين في المنازل والمستودعات قبل تهجيرهم على متن قوارب لا تملك الحد الأدنى من مواصفات السلامة، وكانت إيطاليا من أول البلدان المتضررين بسبب قربها من السواحل التونسية، وتفيد الأرقام أن القوات البحرية التونسية استطاعت أن تفكك مئات العمليات للهجرة بسبب الرقابة.

ورجوعا إلى الاضطرابات التي تسود المنطقة، فقد صار المصطلح اللجوء أكثر تجاوبا وقبولاً من قبل الأوروبيين بالتعامل مع قوارب الهجرة السرية على أنها قوارب اللاجئين فارين من حروب مميتة، ففي إحصائيات **2014** يوجد بين يدي بلدان الإتحاد الأوروبي ما يقارب **260** ألف طلب لجو للإقامة ، وذلك ضمن التصنيف* التي قدمته الأمم المتحدة على أنهم لاجئين.

* هي هيئة مستقل متخصصة مكلفة بتنسيق التعاون العملي بين الدول الأعضاء في ميدان الحماية للحدود أنشأها الإتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 في إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية.

* رغم أن السبب الرئيسي لنزوح الشباب التونسي هو سياسي بالأساس إلا أنه لا يتوافق هذا التصنيف مع إتفاقية 1901 للاجئين، المعتمدة من قبل الأمم المتحدة، والتي لا تميز بين لاجئ سياسي ولاجئ لأسباب إنسانية، بحيث كلاهما وحدا : " فاللاجئ هو كل شخص ترك بلده بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه الى فئة إجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلاد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب الخوف ان يستظل بحماية ذلك البلد"

بعد الثورة

المبحث الثاني: تهديد الفساد الإداري والمديونية في تونس

المطلب الأول: تهديد الفساد الإداري و المالي

1- اتساع الفساد الإداري و المالي في تونس:

لا يختلف اثنان على كون الفساد ظاهرة مرفوضة من قبل الجميع ومع هذا الرفض فإنها حاله موجودة ومنتشرة تصيب جميع مؤسسات الدولة مهما كانت طبيعتها ،ونجد أن من يمارس الفساد هم أناس بمختلف مستويات الهيكل التنظيمي والمواقع الاجتماعية والسياسية ، ولهذا الغرض استدعى تحديد معنى دقيق وواضح لمفهوم الفساد الذي يعتبر هو جميع المحاولات التي يقوم بها المدراء والعاملون يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة غير المشروطة فوق المصلحة العامة ، متجاوزين القيم التي تعدوا باحترامها وخدمتها والعمل على تطبيقها ،وفي هذا الإطار فإن هذه الممارسات الفاسدة والمخلة بالمصلحة العامة أو مصلحة المؤسسة يمكن أن تبقى عرضة للاختلاف بسبب عدم الاتفاق عليها.¹

لذلك فان استيعاب ضرورة مكافحة الفساد والتي تتطلب جهودا مستمرة تعد أمرا صعبا في بعض الأحيان ، خاصة من طرف الأجهزة والهيئات المشكلة للدولة ، ومن جراء الاستياء منها خرج الجماهير للشوارع قصد المطالبة بالحريات المدنية و احترام كرامة الإنسان ، أي أن الفساد محور شعور الناس بالعدالة والظلم ، وكما هو الحال دائما فإن هذه الهيئات هي التي تتحمل مسؤولية حماية وصيانة ثروة الدولة ومواردها ، ورخاء موطنها ، إلا أن ذلك حال إلى ضرورة سقوط النظام الفاسد باستخدام إستراتيجيات المقاومة المدنية في محاربة الفساد والقمع التي تكلفت بالإطاحة بين علي قصد التغيير الجدي.²

والفساد ظاهرة معقدة مركبة تشمل الاحتمالات التي تمس الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي الأخلاقي ، وقد يتخذ الفساد أشكالا مختلفة ومتعددة من أبرزها

- الفساد السياسي كاستخدام المال العام في العمليات الانتخابية .
- الفساد الإداري و الاقتصادي والفساد المالي، وكذلك المؤسسي حيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة الفساد.

¹ -عز الدين بن تركي، منصف شرقي، " الفساد الإداري:أسبابه - آثاره و طرق مكافحته إشارة لتجارب بعض الدول".الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، 6-7 ماي، (مخبر مالية بنوك و إدارة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2012)، ص2.

² -أروى حسن ،"مكافحة الفساد في الدول العربية ... إلى أين نتجه ". المجلة، العدد 1586، أغسطس 2013، ص44.

بعد الثورة

ويمكن التمييز بين الفساد الصغير هو الذي يمارس من فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين وينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام الرشاوى، والفساد الكبير الذي يقوم به المسؤولين لتحقيق مصالح مادية، هو أهم وأخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة .

وهذا ما يشكل اليوم تحديا كبيرا أمام تونس، حيث أن الفساد زاد وتفاقم خلال السنوات التي تلت الثورة فيها بشكل غير مسبق وطال العديد من القطاعات التي من المفروض أن تكون بمنأى عن كل الممارسات اللا أخلاقية، كالرشوة والتحايل والاستيلاء على المال العام والولاءات والمعارف، وليس أدل على ذلك أكثر من أن تونس تراجعت إلى المرتبة **79** على مؤشر الشفافية الدولية * سنة **2014** بعد ما كانت في المرتبة **59** سنة أي برصيد **38** نقطة من **100** نقطة ممكنة وما يشير إلى تفشي ظاهرة الفساد داخل المجتمع التونسي هو شيوع ظاهرة الغناء الفاحش و المفاجئ في المجتمع، و الرشوة و المحسوبية و الولاء لذي القربى و المناصب والوظائف، إضافة إلى بيع الممتلكات العامة لتحقيق منافع ومكاسب خاصة وانتشار الابتزاز المتمثلة في التعقيدات الإجرائية، الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من البلاد.¹

لقد سجلت الهيئة الوطنية المكلفة بمراقبة الفساد.* في تونس أن البلاد تشهد توسع لفساد الصغير بأكثر من ما كان عليه قبل الثورة كالرشوة والولاءات والأكتاف والمعارف ن وهذا ما أكده تقرير البنك الأوربي كذلك على تفشي الفساد في تونس بحيث سجلت الدوائر الحكومية تحايلا كبيرا على الصفقات العمومية التي كلفت الدولة خسارة **18%** من حجم الصفقات سنة **2014**.² كما كشفت مصادر عن الجمعية التونسية للمراقبين العمومية من خلال دراسة تم انجازها حول انتشار الفساد الأصغر في تونس، فإن التونسيين قد دفعوا **450** مليار دينار في **2013** لتسهيل معاملاتهم، وحسب منظمة الشفافية المالية، فإن نسبة الرشوة في تونس مرتفعة تصل إلى **27%**.³

* هو مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في الدول و يعنى المؤشر برصد الفساد الإداري و المالي المشهود في 168 دولة، و الوقوف على مدى جدية أصحاب القرار في البلدان المعنية في مكافحة الفساد، و يستند القائمون عليه الى مسوحات و بيانات و مقابلات ميدانية مع رجال الأعمال و محللين و خبراء لديهم إطلاع واسع على مدى إنتشار ظاهرة الفساد في الاقتصاد على مدار النظر.
1- فردوس كشيدة، " محاربة الفساد في تونس مسؤولية الجميع"، 2016، ص3، متحصل عليه: <http://www.noonpost.org/content/14319>، 13-04-2017، 16:27.

* تعتبر هيئة مكافحة الفساد توأصلا للجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة و الفساد التي تشكلت سنة 2011، حيث أورثت 3000 ملف للفساد في مختلف القطاعات لم يدرس منها إلا 10%.

2- أنور الجمعاوي، " تحديات مكافحة الفساد في تونس"، 2016، ص1، متحصل عليه: <http://www.alaraby.co.uk-opinion>، 11-04-2017، 16:11.

3- "الفساد في تونس: بارونات تتحكم و دولة صامتة"، ص1 متحصل عليه: <http://www.alaraby.co.uk/?id=78403>، 12-04-2017، 18:30.

بعد الثورة

ويرجع هذا إلى عوامل عديدة ملائمة جعلت من الفساد ينمو أكثر فأكثر وتكون العقبة الرئيسية أمام الإصلاح والتنمية والاستثمار الصحيح، ومن أهم هذه العوامل التي جعلت الفساد ينتشر في تونس هي الحساسية والضعف التي تتميز بها الفترة الانتقالية مع انعدام المراقبة وتهميش دور السلطة القضائية وفقدان العدالة وعدم معاقبة المسؤولين الكبار الذين تورطوا في عمليات الفساد ونهب المال العام إضافة إلى تراخي الحكومات المتعاقبة وتخاذلها في معالجة المسألة وغياب الإدارة السياسية في مكافحة هذه الظاهرة¹.

وذلك ما يدفع إلى تجنب الأحزاب الكبرى الخوض بعمق في ملفات الفساد المتشعبة نظراً لعلاقتها الوطيدة بالمال السياسي، وأيضاً في علاقة هذه الأحزاب برجال الأعمال خاصة الضالعين منهم في قضايا الفساد، وهذا ما جعلها النقطة السوداء في سجل الحكومة المتعاقبة بعد الثورة والأدهى من ذلك أنهم أصبحوا من الفاعلين السياسيين وأصحاب القرار و جزءاً من تركيبة الحكومة. رغم أن مكافحة الفساد و تحقيق العدل الاجتماعي كان الشعار المركزي لسبع حكومات تعاقبت الثورة ، إلا أنها جميعاً أخفقت في مكافحته بل حتى احتوائه و الحد من انتشاره ، فبعدما كان حكراً على الأسرة الحاكمة و الأصهار في العهد السابق ، بات اليوم رياضة مشاعة ومصدراً للإثراء السريع في متناول جميع أفراد الشعب من الموظف الصغير إلى المسئول الكبير.²

2- آثار الفساد الإداري على تونس:

يعتبر الفساد آفة خطيرة على المجتمع ، وهو ظاهرة عالمية تشكوا منها كل الدول ، لما لها من خطر على الأمن الاجتماعي و النمو الاقتصادي و الأداء الإداري ، فالفساد داء ينهش النسيج الاجتماعي من جوانبه الدولية ، باعتباره يقوض الديمقراطية ويشوه السياسة العامة للبلاد كما يدفع إلى إساءة توزيع المواد و يضر بالقطاع الخاص و تنميته و يلحق أكبر الضرر للطبقات الاجتماعية البسيطة للفروق الشاسعة بينها وبين الغنية .

في المقابل يشير البعض إلى إن للفساد الإداري دوراً إيجابياً في تحقيق التعارض في التناقض بين القيم الاجتماعية وقواعد العمل الرسمي في الجهاز الإداري ، فهو يعمل على زيادة المشاركة ، ويساعد على التطبيق التدريجي للتحويلات في نظم العمل لكن للفساد الإداري آثار سلبية ضارة هي:

¹ - فردوس كشيبة ، نفس المرجع ، ص 2.

² - رشيد خشناة ، " الفساد بعد الثورة أكبر مما كان قبلها "، 2016، ص 1-2 ، متحصل عليه: <http://www.fundacionalfanal.org/ar>

بعد الثورة

1- الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها : فانتشار الفساد الإداري يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية مما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين، كما إن اتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يقتضي إلى فشل النظام الإداري.

2- إعاقة عملية التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي : حيث أن الفساد يخفض بشكل كبير معدلات الاستثمار، ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي، فما يرافق الفساد الإداري من دفع للرشاوى يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها الفساد.

3- إضعاف الاستقرار السياسي : فانتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي، وتدني مستوى الدخل والصراع داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتسلبها وتردي الأوضاع على كل الأوجه.

4- ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد : وهذا بغرض تحقيق مصالحها الخاصة حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصالح المنظومات الفاسدة بداخله عند انتشار الفساد، ويتم تحويله لمصالحها الخاصة بدلا من المصلحة العامة فالمستفيدون عن الفساد يعملون على نشر الفساد في أكبر عدد ممكن من الأجهزة و المؤسسات الحكومية يدعمهم في ذلك عدم المحاسبة والمساءلة القانونية

5- تدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية : هذا نتيجة من نتائج الفساد الإداري، وذلك بتدني مستوى الأجور والخدمات التي يقدمها الموظفين قصد الاستفادة من الرشاوى¹.

والوضع في تونس ليس بعيدا عن هذا فآثار الفساد حال دون تحقيق تنمية شاملة داخل المجتمع التونسي، مما بدل على ذلك تقارير المنظمات الدولية والوطنية، حيث أصبحت تونس تحتل مرتبة متقدمة في مؤشرات الفساد، وهي مصنفة من بين الدول الأكثر فسادا في العالم، بسبب عدم قدرة الدولة على اختراق المجتمع، وبسط سيطرتها في إدارة العلاقات الاجتماعية بين المواطنين، ووجودها القانوني، وأيضا عدم قدرتها على تحصيل الموارد وعلى رأسها الضرائب، حيث حدث العديد من التهريب الضريبي، إضافة الى عدم محاربة الاقتصاد الموازي الذي لا يحقق أي قيمة مضافة للاقتصاد، والذي لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته

1 - عز الدين بن تركي، منصف شرقي، المرجع السابق، ص 9.

بعد الثورة

في الحسابات الوطنية، والذي تجاوز 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ويضم المتهربين من الضرائب والرسوم الجمركية، مما يترتب عليه ضياع أموال طائلة من خزانة الدولة، ويؤدي إلى إعاقة عملية التنمية، وبالتالي منع من خلق قطاعات منتجة، مع استمرار ارتفاع الأسعار ومعدلات الفقر والبطالة والأمية وتدني مستوى الخدمات الصحية و التعليمية، زيادة حدة التفاوت الاجتماعي بين الفقراء و الأغنياء والذي انعكس سلبا على تركيبة المجتمع¹.

المطلب الثاني: تهديد المديونية الخارجية على تونس.

1- تفاقم أزمة المديونية في تونس:

يحض موضوع المديونية الخارجية بأهمية كبيرة بسبب تحولها الى أزمة مستعصية تعصف باقتصاديات البلدان خاصة النامية منها، وما يتمخض عنها من آثار سلبية حيث تعتبر المديونية كواحدة من اعقد المشاكل الاقتصادية في العصر الراهن، من جراء المخاطر التي تجتاح الاقتصاديات بسبب الفجوة القائمة بين معدل الادخار المحلي المتواضع ومعدل الاستثمار، فالمديونية هي الملجأ الوحيد لتلافي هذه الفجوة من وجهة نظرها، إلا أن هذا الملجأ يهدد بصفة مباشرة حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في البلدان، بل أصبح لبعضها أزمة اقتصادية تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، ويعتبر الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي من اهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية لتونس بعد الاستقلال وحتى بعد الثورة، تمثل ذلك في الأحجام الضخمة من القروض الخارجية التي حصلت عليها من مختلف المصادر².

من هذا الصدد تعرف المديونية على أنها عملية الاقتراض نقدا أو عينا من طرف الدولة أخرى، وتصبح المديونية خطرا على البلد المقترض عند عجزه عن السداد، أي الوفاء بمسئلاته سواء من الدين الأصلي أو الفوائد المقرونة بالقروض، رغم هذا فقد لجأت الدولة التونسية الى سياسة الاقتراض بغية تمويل التنمية وتحديث البلاد أي بهدف تهيئة التراب الوطني ودفع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية مع تحسين التعليم ونظام الصحة العمومية وتمويل البحث العلمي أي أن تونس اتخذت القروض أداة أساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية

¹ - فردوس كشيبة، المرجع السابق، ص3.

² - محمد رضا حتحات، "دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي". جامعة الشلف، ص1، متحصل عليه:

بعد الثورة

والاجتماعية المنشودة، لكن نظرا لمستواها المرتفع ولتعدد انعكاساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أصبحت المديونية من أبرز معضلات الواقع التونسي¹.

ورجوعا الى تشخيص الوضع الاقتصادي الصعب والوضعية الحرجة المالية العمومية لتونس، وتدني مستوى النمو وتقلص الاستثمارات بعد الثورة وتعطل آلية الإنتاج في عدد من القطاعات الحيوية فيها، فضلا عن تفشي البطالة خاصة في صفوف حاملي شهادات العليا كل هذه عوامل شجعت الحكومة التونسية على اللجوء إلى الاقتراض بصفة كبيرة ومستمرة.

ومن هذا وصلت تونس إلى مرحلة خطيرة من المديونية، حيث بلغت سنة 2015 إلى 15 مليار دينار تستنزف بدورها 50% من الناتج المحلي الخام نتيجة ارتفاع الاستهلاك والصرف الذي قفز من 4.5 مليار دينار في سنة 2011 إلى 11 مليار دينار في 2014، أما في 2017 فقد ارتفعت إلى 180.5 مليار دينار أي 40 مليار دولار، كما تقلصت المدخرات من العملة الصعبة لدى البنك المركزي التونسي إلى مستوى 12261.2 مليون دينار، وهذه أرقام ضخمة بالنسبة لدولة صغيرة كتونس².

وترجع هذه المبالغ الضخمة المستدانة من طرف الحكومات التونسية المتعاقبة بعد الثورة الى عدة مصادر من أهمها التمويلات القطرية التي تحصلت عليها تونس التي بلغت ألف مليون دولار بهدف تخصيصها لدعم ميزانية الدولة، وكذا صندوق النقد الدولي الذي قدم لها 320 مليون دولار ناهيك عن البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مع هذا استمرت تونس بإبرام قروض جديدة لغاية أخرى ألا وهي تسديد خدمة الدين الخارجي القديم سواء من الديون التي خلفها الرئيس السابق زين العابدين بن علي أو الديون التي التجأت إليها الحكومات بعد الثورة لكن نظرا إلى الطبيعة الخاصة للآلية الدين الخارجي، فإن شروط سداده يخلف مزيدا من الدين من ارتفاع قيمة الفوائد، وذلك بتحويل فائض قيمة العمل المحلي إلى رأس مال دولي من جديد³.

وقد كان الوقوع في داومة المديونية مسؤولية الحكومات المتتالية التي تذرعت بتمويل المشاريع التنموية ومجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، لكن بارتفاع مستواها وتراكم فوائدها تحولت الديون إلى عامل معمم للأزمة الاقتصادية حيث يقع الاقتصاد

¹ - فتحي الشاخي، "تونس: المديونية أو التنمية"، ص 1 متحصل عليه: <http://www.Tunisieattac.org/drupal.6.20/ar/mode/91>، 18:14، 2017/04/20.

² - محمد سميع، الباجي عكاز، "تحويل ديون تونس الى استثمارات: من المسؤول الحقيقي". تونس: نواة. 2015، ص 3، متحصل عليه: <http://nawaat.org/portail/?p:43885>، 11:10، 2017/04/10.

³ - فتحي الشاخي، المرجع السابق، ص 4.

بعد الثورة

التونسي تحت عبء قيمة الديون، ومعضلة سداد خدماتها من جهة وانعكاساتها استنزاف الموارد اللازمة لذلك من جهة أخرى.

وقد أدت سياسات الحكومات المتعاقبة إلى الارتهان لمؤسسات النقد الدولية الكبرى التي تمّولها، الأمر الذي بات يهدد السيادة الوطنية ويساهم في توظيف جزء هام من المدخرات الوطنية والمحاصيل الجبائية لتسديد خدمة الدين، وهو ما يتم على حساب تمويل المشاريع التنموية والاستثمارية، وتحسين ظروف عيش الطبقة الضعيفة¹. ما انجر عن ذلك دخول تونس في دائرة المديونية الصاروخية المتفاقمة بنسق متسارع جدا، والتي وصفت بالمديونية الكريهة باعتبار تضخمها من الحاجة المستمرة لمزيد من التداين فقط للحفاظ على القدرة على تسديد الأقساط المستحقة، وكل ذلك بحجة التمسك تونس منذ الاستقلال بتعهداتها والتزاماتها الدولية، والحال أن هذه السياسات افتقدتها حرية التصرف في موارد الميزانية لاسيما وأنها متأتية أساسا منذ **2012** من القروض المشروطة الممنوحة من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي²

فمن بين السياسات المشروطة التي قدمها صندوق النقد الدولي بمنحه للقروض لتونس هو تطبيق سياسة المالية الانكماشية أو التقشفية والتي يتم فيها رفع معدل الفائدة لجذب الودائع والحد من حجم القروض المقدمة من قبل مصارف المستثمرين الصغار والكبار، بغية المحافظة عليها وحمايتها من الانهيار الكامل، ولكن هذه السياسة المتبعة لها تأثيرها على المستثمرين إذ تعجزهم من الاقتراض نظرا لنسبة الفائدة العالية والشروط الصارمة للاقتراض، مما يؤدي إلى خلق المزيد من البطالة وانهيار المصانع والورش العامة، بالإضافة إلى تنفير المستثمر الأجنبي من القوم للاستثمار الأمر الذي يصيب بدوره البنوك هزة اقتصادية فورية ينتج عنها في نهاية المطاف انهيار السوق المصرفية وبالتالي انهيار الاقتصاد الجزئي أو الشامل للأفراد.

إلى جانب ذلك تقتضي سياسة التقشف رفع الضرائب بكافة أنواعها وإيقاف الدولة دعمها لبعض القطاعات الاقتصادية وغيرها من السياسات التي تخدم اقتصاد الدولة العمومي، ولكنها تؤثر بشكل سلبي جدا بالاقتصاد الأفراد الذي هو أساس الاقتصاد العمومي كما يقترح تطبيق سياسة تقشف الواردات وتنفيذ برنامج تقليل قيمة العملة برفع معدل الصادرات التي سيصبح من خلال سعرها طفيف بالنسبة للدولة المستوردة، ولكن يتمخض عن ذلك ارتفاع معدل التضخم

1 - محمد سميع الباجي عكاز، المرجع السابق ص 5.

2 - أحمد مصطفى، "المديونية خطر داهم على سيادة واستقلال تونس"، تونس: نواة 2015، ص 1. متحصل عليه: <http://nawaat.org>

بعد الثورة

المالي وانخفاض معدل الصادرات المرتبط ارتباطا طرديا بحجم الواردات التي تعد صادرات الدول الجارة مما يؤثر سلبا عليها ويقلل من التعاون التجاري بينها كما يقترح إغلاق المصانع والبنوك والشركات العاجزة عن دفع ديونها¹، ومما لا شك فيه أن إغلاق الكثير من البنوك والشركات سيؤدي حتما إلى ارتفاع معدل البطالة وسيعمل على المحلي والأجنبي بالبنوك ناهيك عن التبعات . المنجزة عن سياسات التقشف وربط الحزام.

كل ذلك تمثل في ارتباط تونس مع الشروط التابعة للقروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي، أما عن الجانب الأوروبي فقد تمثل ذلك بصفة مختلفة أكثر منها عمقا والذي تبلور في انخراط تونس في قمة دوفيل الفرنسية في ماي 2011 كونها تقدم لتونس برنامج ضخم من المساعدات المالية بقيمة تناهز 80 مليار دولار في إطار ما يسمى بالشراكة الجديدة المفتوحة بغرض تيسير بناء الديمقراطية في العالم العربي، لكن هذه الدول الأوروبية ربطت هذه المساعدات وفقا للبيان الختامي بالبقاء على انخراط تونس في منظومة اقتصاد السوق وعلاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد التزمت تونس بالفعل بهذه التعهدات من خلال استمرارها في تسديد الديون الموصفة بالكريهة للنظام السابق وكذا توقيعها في أبريل 2014 على برنامج العمل الذي التزمت بموجبه بتوسيع انخراطها في هذه المنظومة وفتح قطاع الخدمات وبقية القطاعات الاقتصادية أمام المنافسة الأوروبية غير المتكافئة باعتبار أن هشاشة الاقتصاد التونسي وبالذات في القطاعات الخدمية المستهدفة يقتضي التريث وعدم التسرع رغم الضغوط الأوروبية المتواصلة لحث تونس على إبرام اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمعقدة².

ومن هذا فإن النتائج الكارثية للسياسات الاقتصادية والمالية المتبعة من طرف تونس بعد الثورة نتج عنها انخرام في التوازنات المالية الكبرى وارتفاع المديونية إلى معدلات خطيرة وانهايار قيمة العملة الوطنية وارتفاع تضخم الأسعار جعل الخبراء والاقتصاديون متخوفون من مستقبل تونس نتيجة فقدانها الاستقلالية في القرارات السيادية في رسم خياراتها الاقتصادية والتنموية بحكم تبعاتها المفرطة للتدين والاقتراض الخارجي³.

2- تبعات المديونية على الاقتصاد التونسي:

1 - جلال سلمي، "خيارات تونس لمواجهة الخنقة الاقتصادية"، 2016، ص2، متحصل عليه: <http://www.noonpost.org/content/14319/2017/04/18/>، 18:50.

2 - أحمد بن مصطفى، "من أجل إنتقال ديمقراطي حقيقي بتونس". تونس: نواة، 2014، ص2، متحصل عليه: <http://nawaat.org/portai/13/10/2014-04-26-2017>، 18:15.

3 - أحمد بن مصطفى، المرجع السابق، ص5.

بعد الثورة

يعتبر التدابير الخارجي من أهم الضغوطات والتحديات التي تعرض إليها القطر التونسي خاصة بعد الاستقلال إذ توجهت تونس لتسديد ديون النظام السابق الذي اقترض حوالي 41 مليار دينار طيلة 23 سنة مدة حكمه، لهذا ارتأت حكومات ما بعد الثورة في تونس مواصلة تسديد ديون النظام السابق بحجة الحفاظ على التقييم السيادي الذي يخول لها حرية النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية بشروط ميسرة، ومع هذا شهد التقييم السيادي تدهورا مطردا تحت تأثير انهيار المؤشرات الاقتصادية وانخفاض مداخيل البلاد من العملة الصعبة بفعل تراجع الصادرات وموارد السياحة وتدهور الموارد الذاتية إلى معدلات خطيرة تزايد نفقات الاستهلاك مقابل تعطل الإنتاج في القطاعات الحيوية مثل الفسفاط، مما اضطرت السلطات الحاكمة للجوء المتزايد الاقتراض الخارجي والخضوع للتمويلات المشروطة المرتبطة بالبرامج الإصلاحية والتشفية لصندوق النقد الدولي¹.

ناهيك عن المخاطر الناجمة من الاتفاقيات والمعاهدات غير المتكافئة القائمة مع تونس والاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع الدول الصناعية الكبرى وما يتصل بها من تمويلات و قروض مشروطة ، التي يترتب عنها المزيد من القيود والضغوط التي ساهمت إلى حد كبير في تعميق أزمة المديونية وتكريس حالة شبه انهيار الاقتصادي الذي تعيشه تونس مع فقدان استقلالية قرارها السياسي في رسم خياراتها الدبلوماسية وتوجهاتها الاقتصادية². ومما لا شك فيه إن الانفتاح الكلي يؤدي بطريقة أو بأخرى تعريض البلاد والسوق المحلية إلى أخطار مدمرة ، فلاندماج داخل السوق العالمية والتبعية المتنامية تفضي إلى تنامي ثقل المنافسة العالمية الساحق داخل السوق المحلية ، إذ يرافق الاقتصاد على خارج منافسة متزايدة تضغط بثقلها على قطاعات اقتصادية أساسية وتشكل عبء على مستوى ميزانية الدولة ، بحكم ضرورة تمويل برامج التأهيل الشركات وتجهيزات البنية الأساسية والموارد البشرية ، وقد واكب ذلك الارتفاع الحاد للأسعار المواد الأساسية ، وهو ما أثر بشكل كبير على السوق المحلية التي رفعت عنها الحماية الجمركية بشكل تام ، بالإضافة إلى كونها تشهد تبعية متزايدة للسوق العالمية بالنسبة لجزء هام من احتياجاتها من المواد الأولية ومواد

1 - أحمد بن مصطفى، " المديونية خطر داهم على استقلال و سيادة تونس "، المرجع السابق، ص 3.

2 - أحمد بن مصطفى، " من أجل إرساء شراكة حقيقية بين تونس و الاتحاد الأوروبي " تونس:نواة، 2015، ص 3، متحصل عليه: <http://nawaat.org>

بعد الثورة

التجهيز ومن المواد الغذائية والطاقة والتي طالت هذه الزيادة بجهة الطبقات الشعبية خاصة سكان الجنوب ، حيث تواتر ارتفاع الأسعار مع مضاعفات أزمة الشغل¹.

خلاصة الفصل الثاني:

¹ - فتحي الشاخي، الرجوع السابق، ص3.

بعد الثورة

حسب ما تطرقنا إليه من التهديدات الإقليمية التي مست القطر التونسي المتمثلة في تهديدي الإرهاب والهجرة غير الشرعية التي أثر بشكل مباشر وعميق في الكيان التونسي وما ترتب عليه من خسائر مادية وبشرية، وكذا تحول مستوى التركيز من محاولة الوصول إلى ترسيخ الأمن المنتظر ما بعد الثورة وإزاحة النظام الاستبدادي، إلى التأثيرات العميقة التي برزت من تبعات تلك الثورة التي حالت إلى ظهور تحديات داخلية أكثر عمقا من أولها ألا انتشار الفساد المالي و الإداري و كذا تفاقم أزمة المديونية الخارجية، ويعتبر هذا التهديد الرباعي هو من أخطر التهديدات التي تواجهها تونس والتي يتضح تأثيرها على الكيان التونسي أخطر من ذي قبل مما كانت عليه قبل الثورة، ولهذا السبب استوجب عليها ضرورة مواجهتها بما يخول لها المحافظة على هذا الكيان، وذلك من للاتجاه نحو التقييم الفعلي لمدى نجاح ثورة الحرية والكرامة في تونس، والذي سنتطرق إليها في الفصل الثالث من هذا البحث.



الفصل الثالث

سياسات النظام السياسي التونسي في مواجهة التهديدات ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلها.

المبحث الأول: سياسات النظام السياسي التونسي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: سياسات مكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية في تونس.

المطلب الثاني: سياسات مكافحة الفساد المالي و الإداري و الحد من

المديونية في تونس.

المبحث الثاني: تداعيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في تونس.

المطلب الأول: عراقيل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في تونس.

المطلب الثاني: مآل الانتقال الديمقراطي في ظل التهديدات الأمنية

الجديدة.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

تمهيد

يعتبر الواقع المعاش في تونس يعد ثورة 2011 جراً تقام و ازدحام التهديدات الأمنية الجديدة على ساحتها حقيقة لابد من الاعتراف بها، وذلك من جراء الانعكاسات البالغة التي أنجزت عن استفحالها، فتعد الخسائر التي خلفتها الهجمات الإرهابية على تونس لا تضاهي قضايا الفساد التي خلفتها النظام السابق و الذي تبناه النظام الجديد ، و إن عدم القدرة على تلبية الطلبات الشعبية من الشغل جراء تراجع التنمية الاقتصادية بسبب المديونية التي عُجزت من ميزانية الدولة حملت على التضحية بأبنائها جراء الهجرة غير الشرعية في عرض البحر، لدى استوعبت الحكومات التونسية المتعاقبة ضرورة التصدي لهذه المعضلات الأمنية التي تهدد استقرارها و تؤثر على عملية الانتقال الديمقراطي الذي تبنتها بعد معاناتها من عقود الاستبداد و لهذا ارتأينا في هذا الفصل أن نوضح ذلك عبر مبحثين هما:

- المبحث الأول: سياسات النظام التونسي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

- المبحث الثاني: تداعيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في تونس.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

المبحث الأول: سياسات النظام السياسي التونسي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الأول: سياسات مكافحة الإرهاب و الهجرة الغير شرعية في تونس

1- سياسة مكافحة الإرهاب في تونس :

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أخطر التحديات التي تواجه تونس ،حيث لم تعد محاربتها شأنًا محليًا ينحصر في حدود دولة ما ، وإنما تعدى ذلك لتصبح هدف المجتمع الدولي بأسره، لذلك سارعت تونس إلى تطوير قانونها الداخلي لمكافحة الإرهاب ،وذلك من خلال اندماجها في المنظمة الدولية الموسعة ، ومن خلال مواكبتها للقوانين الدولية والقوانين الأجنبية الحديثة ،وأیضا من خلال تطبيق محتوى هذه القوانين الدولية على أرض الواقع ،كما طورت المنظومة القضائية و المنظومة الأمنية من خلال منع غسيل الأموال و التصدي للإرهاب.

كما آلت أيضا إلى الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالإرهاب لمكافحة هذه الظاهرة ، والقضاء عليها ، ونادت أيضا بوجود عمل مشترك وتعاون بين جميع الدول والأفراد وفق رؤية واضحة حتى لا تجد الجماعات المتطرفة أي ثغرات لتنفيذ أجندتها ،رغم وجود فارق كبير في الإمكانيات والتكنولوجيا بين الدول.

ويمكن تبيان أهم الآليات التي اعتمدها تونس في مكافحة الإرهاب من خلال ما يلي :

أ- البعد القانوني:

رغم أن الإرهاب ضرب تونس وأربك عمل مؤسساتها، إلا انه وجب التصدي له ضمن مشروع وطني لمقاومته فسعت إلى إعادة تسليح الجهاز القضائي بنصوص قانونية متشددة تجاه الأعمال الإرهابية ومن ذلك فقد اعتبرت تونس من أول البلدان التي كانت سباقة في سن قانون متعلق بالتصدي لظاهرة الإرهاب ، بعد سنتين من اعتداءات 11 من سبتمبر 2001 من خلال سنها للقانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب و منع غسيل الأموال¹.

¹ - مركز الدراسات الاستراتيجية و الدبلوماسية، "ورقة بحثية حول واقع الإرهاب في تونس". قطر: مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، 2015، ص 1.

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

والذي يتوافق إلى حد ما مع أحكام القانون الدولي إلا أنه تم تجميده بعد الثورة ، نظرا لأنه تم سنه من قبل النظام السابق مع اعتراض بعض الحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني على بنوده التي تتعارض مع احترام حقوق الإنسان.¹

وعلى إثر ذلك أعادت تونس إصدار قانون الإرهاب المعدل عن قانون **2003** فجاء القانون الأساسي عدد **26** سنة **2015** المؤرخ في **07** أوت **2015** المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال من أجل استئناف مقاومة الإرهاب ، وتضمن القانون الجديد **143** فصلا مستندا بذلك مع ما ورد في المعاهدات والاتفاقيات الدولية و الإقليمية² .

حيث تعرض في قسمه الثاني من بابه الأول إلى الجرائم الإرهابية والعقوبات المقرر لها والذي يتراوح العقاب فيها من عام إلى السجن مدى الحياة وغرامة مالية تقدر بألف دينار مع تطبيق عقوبة الإعدام إلى عقوبات أخرى تختلف باختلاف طبيعة ونوع الجريمة المقترفة و المنصوص عليها بالفصل **13** وما بعده.

وقد شملت هذه العقوبات جرائم متعددة وصفت بالإرهابية ، مثل جرائم اختطاف الأشخاص وحجزهم واختطاف الطائرات والسفن أو كل شخص انضم وساعد تنظيم إرهابي أو أرشده أو موله بالمعدات أو الأموال قصد حمل الدولة أو المنظمة الدولية على الفعل، ويعد مرتكبي الجريمة الإرهابية أيضا كل شخص تلقى تدريبات عسكرية في نطاق تنظيم إرهابي داخل التراب التونسي أو خارجه .

كما تعرض في القسم الرابع إحداث " قطب قضائي لمكافحة الإرهاب " وكان مهمة التعهد بالجرائم الإرهابية في كامل تراب الجمهورية ، أما في القسم السادس من الباب الأول من القانون فقد أحدات " لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب " توكل لها عدة مهام من أهمها التعاون والتنسيق بين نظيرتها الأجنبية وكذلك إعداد تقرير سنوي يرفع إلى رئيس الدولة يتضمن نشاطها ومقترحاتها لتطوير آليات مكافحة الإرهاب ، ثم انتقل في الفصول التي تليها إلى توفير الحماية للمعنيين

¹ - السيد بن حسن ، "قراءة قانونية: مكافحة الإرهاب في القانون التونسي و القانون الدولي " ص.1، متحصل عليه: <http://www.assabah.com> ، 10:00 ، 2017-05-12 ، .tn.print/122910/2016 .

² - نور الدين العلوي ، " تونس: ثنائية مواجهة الارهاب و الحفاظ على حقوق الإنسان " قطر :مركز الجزيرة للدراسات ، 2015، ص.2.

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

بمكافحة الجرائم الإرهابية من قضاة و أمنيين و عسكريين وشهود ، كما وضع آليات جديدة تعنى بضحايا الإرهاب ومساعدة عائلاتهم بتقديم التعويضات لهم¹.

أما في الباب الثالث فقد خصصه التصدي إلى المسالك المالية غير الشرعية سواء جميع أنواع الدعم التنظيمات التي لها علاقة بالجرائم الإرهابية أو التبرعات و المساعدات المالية المجهولة المصدر ، كما تناول المشروع في القسم الثاني من الباب الثاني أحداث "لجنة التحليل المالية " توكل لها مهمة تعقب المعاملات المالية المستترابه و التصريح بها والمساعدة على وضع برامج لمنع المسالك المالية غير المشروطة.

ب- التعاون الدولي في المجال الأمني و القضائي:

باعتبار إن تونس ليست وحدها منتجة الإرهاب فهي إذا ليست معنية بمقاومتها وحدها ،لدى فإن مقاومة الإرهاب معركة عالمية إقليمية لأنها تهدد مناطق عديدة في مختلف أنحاء العالم ، لذلك اهتم المجتمع الدولي بمواجهة هذه الظاهرة بسن العديد من الاتفاقيات والمواثيق تدين الإرهاب، وتحدد قواعد الوقاية من خلال ثلاث أبعاد وهي:

- تجريم تمويل الإرهاب ومراعاة المواثيق الدولية للحقوق المدنية والسياسية

- تجريم تشكيل التنظيمات الإرهابية والذي يرتبط مباشرة بالحدود الجغرافية مع دول الجوار ، مما يجعلها تستفاد من تجاربها خاصة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب في التشريعات والنظم والأساليب

- التعاون مع آليات تنفيذ القانون من حيث إجراءات تسليم الإرهابيين وإجراءات الإنابة القضائية وحماية الشهود.²

ومن بين أم الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي عمدت تونس إلى مكافحة الإرهاب عن طريقها:

- توقيع الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب **1999**.
- توقيع الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب **2010**.
- توقيع الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية **2010**.

1 - السيد بن حسن ، مرجع سابق ،ص 2.

2 - مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية ،المرجع السابق ،ص 4.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

- توقيع اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب.

- توقيع اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومحاربه¹.

ج- المعالجة الأمنية:

حضي الانتقال الديمقراطي السلس للسلطة في تونس إلى البدء الفعلي بإصلاحات الجهاز الأمني سعياً لمواجهة تصاعد الإرهاب والجماعات المسلحة والخلايا النائمة وفقاً لما خول له صلاحيات خصوصاً بعد تعرضها للهجمات الدموية التي أسفرت على سقوط سياسيين ومدنيين وأجانب وسياح، واستناداً إلى حالة الطوارئ التي فرض في أكتوبر 2015، فقد سمح للقوات العسكرية إلى اعتقال حوالي 2000 شخص مشتبه بهم ما بين 2015 و 2016 ووضعت العشرات منهم رهن الإقامة الجبرية بينما منعت أكثر من 5 آلاف شخص من السفر خشية انضمامهم إلى جماعات متطرفة في سوريا ولبنان ناهيك عن عمليات السيطرة على المساجد وتعليق نشاطات عشرات الجمعيات المشبوهة في وقفها مع الإرهاب، وكذا عمليات التفكيك الواسعة للخلايا الإرهابية داخل التراب الوطني، وعلى الحدود التونسية الجزائرية والليبية من عمليات التطويق الحدودي بينها، كما عمدت على حصر الإرهابيين العائدين من بؤر التوتر سواء من سوريا أو ليبيا أو أفغانستان و العراق وغيرها².

د- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف و الإرهاب:

و هي الإستراتيجية التي وقعت من طرف رئيس الجمهورية التونسي في 07 نوفمبر 2016 التي تم إعدادها من طرف "اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب" بقرار صادر عن مجلس الأمن القومي التونسي في 12 فيفري 2015 بعد مرور إعدادها عبر مراحل بالاشتراك مع المجتمع المدني، و تركز الإستراتيجية على أربع أسس وهي: الوقاية، الحماية، التتبع، الرد، و تعتمد على مقاربة من أربع محاور رئيسية و هي:

- المقاربة السياسية العامة.

- المقاربة الأمنية و القانونية.

¹ - عمر بن حزم، " دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب "، مذكرة ماجستير، (قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011)، ص 199.

² - محمد صالح رجب، "تونس في مرمى نيران الإرهاب رغم التحسن الأمني". ص 1-2، متحصل عليه: <http://al-ain-com/article/tunisia-range-terroism-improvement-Security>، 14-05-2017.

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلها

- المقاربة الاقتصادية الاجتماعية.

- المقاربة التربوية و الثقافية و الدينية.

تعتمد الإستراتيجية في تحليلها من منطلق أن الإرهاب في تونس هو نتاج العوامل متنوعة مرتبطة أساسا بالتشدد و التطرف العنيف و الجريمة المنظمة العابرة للحدود و انتشار السلاح و الذخيرة إلى جانب عدم الاستقرار السياسية بالمنطقة، فشددت الإستراتيجية بدورها لهذه المخاطر يتم بقطع الطريق أمام محاولات الاستقطاب التي تقوم بها المجموعات الإرهابية بصورة مباشرة وغير مباشرة في المساجد و المؤسسات ، كما يتم التصدي أيضا عبر العمل على بناء ثقافة الحوار و السلام و التسامح و احترام جميع الأديان و المعتقدات و الثقافات ، كما نصت على ضرورة المنع القانوني للتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية و تعزيز مناهج التعليم و الحوار لمقاومة الفكر المتطرف و إضافة إلى دعم البحوث التحليلية حول دور المرأة في منع التطرف¹.

إضافة إلى أن الحكومة التونسية عمدت إلى توسيع عملية الرقابة على وسائل الاتصال التكنولوجي مثل نظام التلغرام و الفيسبوك و تويتر للحد من التواصل بين المجموعات الإرهابية التي تسعى لكسب أنصار و مؤيدين لها و محاولة تجنيدهم للقيام بعمليات إرهابية داخل تونس أو تسفيرهم إلى مناطق التوتر في الخارج خاصة الصفحات و المواقع ذات التوجه الإرهابي علما أنها نجحت في 2015 الإطاحة بالعديد من الخلايا الإرهابية من خلال تتبع نشاطها على الشبكة العنكبوتية².

2- سياسات مواجهة الهجرة غير الشرعية في تونس:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة اجتماعية بالأساس،تعتمد على لجوء المهاجر غير الشرعي إلى المغامرة بطريقة سرية،إلا هذا عمد بتحويلها الى مسألة أمنية بحتة و ذلك من جراء تهديداتها المباشرة للأمن المجتمعي و هذا ما أصبح يزعج و يؤرق الحكومات المتضررة من تلك الظاهرة،ومن هذا المنطلق عمدت السلطات التونسية بضرورة إيجاد آليات تهدف إلى الحد من تلك الظاهرة و التي أحرزت نجاحا نسبيا تمثل في انخفاض أعداد المهاجرين غير الشرعيين،ومن بين أهم الإجراءات هي سن مجموعة من القوانين تهدف إلى تشديد العقوبات الموقعة على

1 - محمد صالح رجب ، المرجع السابق ،ص 2

2 - محمد معمري ، " إعلام تونس 2016- سنة التحدي التكنولوجي و مقاومة الإرهاب " ، ص 2 ، 2016 ، متحصل عليه: www.alaraby-co-

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلها

المهاجرين و على عصابات التهريب التي تعمل في هذا المجال و توسع المشرع التونسي بدوره في تجريم كل عناصر منظومة الهجرة مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أو من يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تؤويهم.

كما شدد قانون العقوبات على الأشخاص الذي انخرطوا في جريمة الهجرة السرية بالسجن لمدة تتراوح ما بين **03 أشهر إلى 20** عاما، و بغرامة مالية تصل إلى نحو **100 ألف دينار** تونسي، و أعطى القانون المحكمة الحق في وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية، أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة، إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة الجريمة التي أطلق عليها المشرع اسم " الحرقان".

و في المقابل أعفى القانون بعض الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عمليات هجرة سرية من أي شكل من أشكال العقاب بشرط قيام هؤلاء الأشخاص بإعلام السلطة بوجود " المخطط الإجرامي" أو مدها بمعلومات تساهم في إحياء المخطط و القبض على منفذيه، و لم يكن الأسلوب القانوني هو الطريقة الوحيدة بل تبعت ذلك باتفاقيات ثنائية مع الدول المستقبلية خاصة إيطاليا التي تستقبل أعداد هائلة من التونسيين، فقد أسفرت الجهود عن توقيع مذكرة تفاهم "إعادة التوطين"، كما تم الاتفاق بين الطرفين على أن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات و الأجهزة و الزوارق السريعة و عقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالظاهرة بين البلدين¹.

كما وقعت تونس في مارس **2010** مع الاتحاد الأوروبي إعلان سياسي مشترك حول " حركة تنقل الأشخاص"، وذلك بمنع الوصول المهاجرين إلى أوروبا. إلى جانب ذلك عقدت قمة منتدى **5+5** في تونس سنة **2003**، كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشاكل من خلال التعاون الحقيقي في مسائل الهجرة، مع محاولة الاتفاق على جماعة تضم أيضا الدول الإفريقية التي يتسبب اليها المهاجرون، وبالتالي ضرورة الرجوع المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية.

وبالنسبة إلى البلدان الأوروبية التي تستقبل المهاجرين فقد وجدت نفسها مضطرة لسن قوانين تحريم الهجرة غير الشرعية كما في إيطاليا وافق القانون **2002** و **2009** وذلك بمعاقبة

¹ - قسم الدراسات و البحوث، " الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس"، قطر : مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، 2012، ص 1.

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلها

المهاجرين، ومن قدم لهم المساعدة حتى ولو كانوا في حالة خطر مع غرامة مالية، إلى أن أعقبت بقانون 2014 بعد حادثة غرق سفينة قرب جزيرة لمبيدوزا، التي ذهب ضحيتها أكثر من 3000 شخص والذي يلغي بدوره اعتبار الهجرة غير القانونية جريمة من جراء امتناع الضحايا عن طلب المساعدة، والتي أخذت بها فرنسا بدورها، والذي يتوافق مع مقررات محكمة العدل التابعة للإتحاد الأوروبي التي تمنع من اعتقال المهاجرين إلا في الحالات التي ترتكب فيها مخالفات أخرى يعاقب عليه القانون بالسجن ويعوض القانون الحالي السجن بالطرد¹، ويعتبر قانون الهجرة الفرنسي

من أكثر القوانين مرونة مع التعامل مع المهاجرين غير قانونيين إذ يمنح هؤلاء بعض الامتيازات التي لا توجد في القوانين الأوروبية الأخرى مثل الحق بالعلاج.

أما بالنسبة إلى أسبانيا فقد عمدت على طرد المهاجرين و يمكن أن تعوض بالسجن بمدة لا تتجاوز 6 أشهر، مع غرامة تتراوح بين عشر آلاف ومائة ألف يورو، على كل من يتورط في إدخال المهاجرين غير قانونيين وهي العقوبة نفسها التي تفرض على من يشغلهم مع إيقاف محل الشغل لمدة تتراوح بين 6 أشهر إلى خمسة سنوات.

إلى جانب ذلك فقد خصص الاتحاد الأوروبي ميزانية تدخل في معالجة قضية الهجرة في إطار ما يسمى "بالآلية الأوروبية للحوار" التي تتضمن إضافة إلى موضوع الهجرة مجالات أخرى تهم التعاون الإقليمي، ويستفيد من هذا الدعم المادي إضافة إلى بلدان الجوار، بلدان الاتحاد الأوروبي نفسه، خاصة الدول الأكثر تضررا فقد قدرت هذه الميزانية خلال الفترة الممتدة ما يسمى عامي 2014-2020 بخمسة مليار يورو، خصصت 209 مليون يورو منها للدول جنوب المتوسط.

ومع كل هذا، فلا نلمس أن أنشطة الهجرة سوف تتراجع، ما دام الطلب عليها موجود وما دامت تمنح "الآمال بغد أفضل" للمهاجرين غير الشرعيين، وما دام بعض هؤلاء يعتبر أن " مهمتها إنسانية"، وما دامت الأرباح التي تجنيها تتجاوز ما يمكن تصوره، بحيث تقدر بمليارات الدولارات حسب وكالة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة².

المطلب الثاني: سياسات مكافحة الفساد المالي و الإداري و الحد من المديونية في تونس

1 - عبد الواحد أكميز، المرجع السابق، ص 32-33.

2 - عبد الواحد أكميز، المرجع السابق، ص 33.

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

1- مكافحة الفساد المالي و الإداري في تونس :

تعد مكافحة الفساد أصعب التحديات التي تواجهها تونس، وبعد سنوات طويلة من نقشي الظاهرة خاصة بعد الثورة بعدد من القطاعات تبدو مهمة محاربتة ومكافحته تتطلب جهدا جبارا لتجاوز الأزمة وحتى التخفيف منها، والتي من شأنها جعلت الحكومة التونسية وحتى المجتمع المني يتسلح بعدة لا تبدو هينة في محتواها وجزائها لكل من يساعد من قريب أو من بعيد في انتشار ونقشي هذه الظاهرة في المجتمع التونسي¹.

وتعد السياسة التي أنتجتها السياسة التونسية في محاولة الحد من هذه الظاهرة ذات تشكيلة مختلفة وتمس في ظاهرها جميع الأبعاد وتتغلغل في لب العمليات الإدارية بهدف التشخيص و التمحيص الجيد لهذه الظاهرة وكذا محاولة إرساء النزاهة والشفافية في مختلف المؤسسات وحتى في سلوكيات الأفراد، وبما أن مكافحة الفساد هي قبل كل شيء معركة قانونية لا بد فيها من ترسانة قوانين ناجعة تضمن الوقاية والتكفل ردع مرتكبيه والذي يتحقق ذلك في بادئ الأمر بوجود سلطة قضائية مستقلة ومتخصصة تتولى إنقاذ هذه القوانين، فيتراوح دور القضاء في محاكمة جرائم الفساد بين الدور العلاجي المتمثل في الردع الخاص، من خلال المحاسبة وتطبيق القوانين بكل حياد، والدور الاستقلالي الذي يجرد ارتباطها بالسلطتين التشريعية والتنفيذية مما يجعلها أكثر كفاءة وقوة لكشف جرائم الفساد ومعاقبة مرتكبيه والذي نص عليه صراحة الفصل 102 من دستور 2014 على أن القضاء سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، وكذا الفصل 109 الذي أقر تجريم التدخل في سير القضاء مهما كانت الصفة.

وفي ذات السياق فقد أحكم الدستور في كل من الفصل 10 تضع الآليات الكفيلة بضمان استخلاص الضريبة ومقاومة التهريب والغش... الخ، إلى جانب ذلك نجد الفصل 130 المتمثل في إحداث إدارة الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد في 2016 التي من مهامها رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص و التقصي فيها والتحقق منها وإحالتها إلى الجهات المعنية².

1 - محمد بن لطيف، " دور القضاء العدلي في مكافحة الفساد " . شؤون ليبية، تونس: المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا ، 2016 ، ص 46- 47.

2 - محمد بن لطيف ، المرجع السابق ، ص 48.

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

أما الإطار القانوني الذي اعتمده السلطة التونسية تمثلت في جملة من الآليات القانونية و القضائية تكفل بدورها تتبع الجزائي لجرائم الفساد من أهمها الفصل 96 من المجلة الجزائية لجرائم الاختلاس من قبل الموظفين العموميين ، و الذي يعتبر فصول تتبع لجرائم الفساد المالي خاصة بعد الثورة التي اقترفها النظام السابق.

- صدور قانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك و المؤسسات المالية الذي أقر نظام قانوني خاص بحوكمة البنوك و المؤسسات المالية ضمن الفصل 169 والفصل 170 من نفس القانون.¹

- المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 المتعلق بمكافحة الفساد²

- القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 07 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب و غسل الأموال³ ،الذي يعتبر جريمة غسل الأموال من أخطر جرائم الفساد المالي لذلك خصص المشرع الباب الثاني من القانون يمنع بغسل الأموال* في كل من الفصل 93 إلى الفصل 97.

- توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2004 التي عقدت قمتها في ماي 2015 بتونس بتركيزها على مبدأ المساواة أمام القانون الذي في غيابه يمنح الباب للانفلات منه.

و في إطار السياسة الجزائية للسلطة التونسية فقد تم إحداث القطب الاقتصادي و المالي بمقتضى القانون الأساسي عدد 77 المؤرخ في 06 ديسمبر 2016 و الذي أعتبر من أهم الأقطاب المتعلقة بمحكمة الاستئناف بتونس و يختص أساسا بالبحث و التحقيق و الحكم في الجرائم الاقتصادية و المالية المتشعبة منه و ذلك بالطورين الابتدائي و الإستئنافي⁴.

إلى جانب ذلك خصص القضاء المالي دائرتين في مراقبة تصرف الأعوان العموميين و التي تعتبر من أهم الآليات للحفاظ على المال العام و حسن التصرف فيه و تمثلت في "دائرة

1 - على بن قوته ، رضا الزاوي ، " الفساد المالي و الإداري في تونس الأسباب و المظاهر و آليات المكافحة " . مجلة القانون و الأعمال ، جامعة الحسن الاول ، 2017 ، ص 5.

2 - محمد بن لطيف ، مرجع السابق ، ص 49.

3 - حمدي محمد محمود حسني ، السياسة الجنائية لمواجهة جريمة غسل الاموال : دراسة مقارنة بين التشريعات العربية . تونس:المركز القومي للاصدارات القانونية ، 2016 ، ص 13.

*تعد جريمة غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية التي ترتكب غالبا بطريقة منظمة على صعيد أكثر من دولة بهدف تركيبها بحسب الاحوال الى إضفاء صفة الشرعية على أموال غير نظيفة متحصلة من أنشطة إجرامية و مصادر غير شرعية عن طريق إخفاء المصدر الحقيقي الرئيسي الإجرامي لتلك الأموال .

4 - محمود داوود يعقوب ، " شرعية القطب القضائي المالي " . الأبحاث القانونية ، العدد 208-209 ، نوفمبر 2015 ، ص 31.

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

الحسابات "و "دائرة الجزر المالي"، و بذلك تمثل الوظيفة القضائية للقضاء المالي ضمانا لحسن تنفيذ عمليات الميزانية، و ذلك عبر تحديد المسؤولية الشخصية و المالية للمحاسب العمومي ، كما يمثل القضاء المالي آلية ناجحة للرفع من مردودية تحميل الموارد .

و بما أن جرائم الفساد تتميز بصعوبة كشفها إلى كونها جرائم متشعبة و معقدة و تستخدم في إخفاءها وسائل متطورة، فمن المتعين تبعا لذلك تعزيز أجهزة مبتكرة و آليات تساعد القواعد القانونية في أن تتجسد على أرض الواقع لذلك فقد عمدت السلطة التونسية استحداث هيئات غير قضائية تكفل ذلك ، و توجد في تونس ثلاث هيئات إدارية لرقابة المال العام ، و هي:

- هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية التابعة لرئاسة الحكومة .
- هيئة الرقابة العامة المالية التابعة لوزارة المالية وهي هيئة الرقابة العامة لأموال الدولة و الشؤون العقارية التابعة لوزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية.¹

كما تم إحداث خلايا " الحوكمة الرشيدة " في 2012 التي تقوم بمساعدة مصالح وزير الحكومة و مقاومة الفساد بكل ما يطلبه من تصاريح و بيانات و وثائق لإنجاز مهامه عبر نشر وحدات إدارية تكون مختصة في استباق تفشي الفساد للتوقي من أعراضه داخل الهياكل العمومية² الى جانب هذه الخلايا تم تكريس " الحوكمة المفتوحة " * كآلية جديدة تهدف إلى فسح المجال للأطراف غير الإدارية للمشاركة في مسار أخذ القرارات العمومية و متابعة تنفيذها و التي ظهرت و تعددت بعد الثورة " اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة و الفساد " التي تم إحداثها بمقتضى المرسوم عدد 07 لسنة 2011، كما تم إحداث " الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد " بمقتضى المرسوم الإطاري 120 لسنة 2011، و هي هيئة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و الإداري ، و تتولى اقتراح سياسات مكافحة الفساد و متابعة تنفيذها بالاتصال مع الجهات المعنية لمنع الفساد و توفير نظم ملائمة لكشفه ، كما تختص بالكشف عن مواطن الفساد في القطاعين العام و الخاص و تتلقى الشكاوى و الإشعارات حول الفساد و التحقيق فيها و إحالتها للجهات المعنية بما في ذلك القضاء³، و التي وقعت في 08 ديسمبر 2016 "

1 - شريفة قويدر ، "محكمة المحاسبات دعامة لحسن التصرف في المال العام " ، المدرسة الوطنية للإدارة ، 04 نوفمبر ، 2012، ص 5-6 .

2 - منشور الوزير الأول عدد 16 لسنة 2012 المؤرخ في 27 مارس المتعلق بتكريس الشفافية و الحوكمة الرشيدة و مقاومة الفساد .

* برز مفهوم الحوكمة المفتوحة تحديدا منذ سنة 2009 ، و سرعان ما تكشف الحديث عنه بمختلف المجالات سواء كان ذلك من قبل مختلف الحكومات التي عملت على تكريسه أو المنظمات الدولية التي تسعى الى دعم المبادرة في هذا المجال ، و مختلف مكونات المجتمع المدني التي تعمل على دفع الحكومات الى تجسيده

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد " بالمشاركة مع رئاسة الحكومة و رئاسة مجلس نواب الشعب التونسي .

كما تلعب دائرة المحاسبات دورا هاما -إضافة إلى الرقابة القضائية - حيث تتولى الدائرة مراقبة الأحزاب السياسية من خلال التأكد من مطابقة التصرف المالي لهذه الأحزاب، كما يودع لدى الدائرة التصاريح المختلفة بمكاسب أعضاء الحكومة و بعض الأعدان العموميين¹، إلى جانب ذلك إحداث القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب و منع غسل الأموال " لجنة التحاليل المالية " التي تهدف إلى منع المسالك المالية غير الشرعية للتقليل من مخاطر غسل الأموال².

كما لا ننسى الدور الإيجابي التي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني بوصفها الفاعل الجديد الذي شكل قوة ضغط اجتماعي داخل الدولة ،و ذلك بتدعيم جميع المشاريع الهادفة لمكافحة الفساد التي من بينها " مشروع أيادي الإصلاح لتعزيز الشفافية و مكافحة الفساد 2015-2016 " و "الجمعية التونسية لمكافحة الفساد " من أجل الحد من استئراء تلك الظواهر السلبية*، و من أبرز الجمعيات المتصدية لجرائم الفساد بصفة مباشرة منظمة "أنا يقظ"³ التي تعمل أساسا على أولويتين هما تعزيز الشفافية و مكافحة الفساد لأنها تعتقد بأن الفساد هو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الثورة ، فتتاضل على ذلك ضد الفساد في جميع أنحاء البلاد من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة و إشراك المواطنين ،كما تسعى المنظمة إلى تسيير الحصول على المعلومات من خلال استخدام التكنولوجيا و آليات الحوكمة الإلكترونية⁴، مما دعا ذلك إلى تشكيل ائتلاف بينها و بين 19 جمعية من المجتمع المدني في إطار تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 19

على أرض الواقع ، و أخيرا مؤسسات القطاع الخاص التي تتنافس و تجتهد على ابتكار حلول و منظومات تكنولوجية جديدة لمساعدة الحكومات على تنفيذ مشاريعها و اطلاق مبادراتها في ذلك الخصوص.

علي بن قوته ، رضا الزاوي، المرجع السابق، ص 9.

1 - الرائد الرسمي للجمهورية، العدد 104 بتاريخ 23 ديسمبر 2016، ص 4048

2- رشيد خشانة ، " إسهام المجتمع المدني في الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد بليبيا و تونس ". شؤون ليبية، تونس : المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا ، 2016 ، ص 73.

3- رشيد خشانة ، " إسهام المجتمع المدني في الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد بليبيا و تونس ". شؤون ليبية، تونس : المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا ، 2016 ، ص 73.

* هي منظمة رقابية مستقلة غير حزبية أنشأت بعد الثورة تجمع مجموعة من الشباب من مختلف مناطق البلاد ، مقرها تونس ، و لها أربع فروع جهوية ، يعمل أعضائها على الحفاظ على مكاسب الثورة ، و هي من بين المنظمات النادرة التي يبلغ معدل عمر أعضائها 23 سنة و قيادتها 24 سنة و 80% منهم نساء.

4 - أنا يقظ، كتيب حول تمويل الحملات الانتخابية في تونس : الرهانات و المراقبة . تونس ، السفارة البريطانية ، 2014 ، ص 44 -45.

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

أفريل 2017 ضمن ميثاق لائتلاف المجتمع المدني في إطار الحرص على توحيد جهود و دعم دوره في وضع و تنفيذ سياسات برامج مكافحة الفساد و الحوكمة الرشيدة و الشفافية، و هو يعد أيضا بداية نواة مجتمعية وطنية واسعة في نشر ثقافة مكافحة الفساد ، و من بين الجمعيات و المنظمات التي انضمت إلى الميثاق -إضافة إلى منظمة أنا يقظ - منظمة بوصلة -مركز دعم - الجمعية التونسية لمكافحة الفساد - الجمعية التونسية للمراقبين العموميين -المعهد الوطني العربي لرؤساء المؤسسات -مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية - عتيد- مراقبون - و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان .

إلى جانب ذلك فقد استحدثت منظمات المجتمع المدني في تونس تحت إطار الحوكمة المفتوحة " لجنة مشتركة وطنية " في 2013 بهدف تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي و مكافحة الفساد و دعم الديمقراطية عبر تعزيز مبدأ النفاذ إلى المعلومة و إرساء مبادئ الحوكمة المفتوحة¹.

2 - سياسات الحد من المديونية في تونس:

اعتمدت تونس منذ الاستقلال و بعد الثورة القروض الخارجية كأداة أساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة، لكن نظرا لمستواها المرتفع، و لتعدد انعكاساتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية أصبحت المديونية الخارجية من أبرز معضلات الواقع التونسي و أكبر تحدي للحكومة التونسية للوصول للتوازن المنشود.

و للحد من استفحال معضلة المديونية على اقتصادها أثرت السلطات الحكومية الاستمرار في نفس السياسات و التوجهات الاقتصادية المتبعة قبل الثورة و هي للاستدانة بالمزيد من طرف الدول و المؤسسات المالية الدولية ،و رغم ما دعا إليه الأطراف السياسية للمطالبة بإجراء تدقيق في المديونية بناء على نظرية المديونية القذرة لنظام السابق الذي يجيز العرف و القانون الدولي النظر في سبيل إلغائها إلا أنها اعتبرت من طرف الحكومة هي دافع يؤدي إلى فقدان شركائها الإستراتيجيين من دول و مؤسسات مالية و فقدان مساعداتهم المستمرة لها.

غير أن هذا اضطرت تونس مجددا منذ 2013 للبرامج الإصلاحية و القروض المشروطة لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي² ، و نظرا للطبيعة الآلية الدين الخارجي فإن

1 - عايشة قراني حسني ، " دور الحوكمة المحلية في مكافحة الفساد " . شؤون ليبية ، تونس :المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا ، 2016 ، ص 56-57.

2 - أحمد بن مصطفى ، " الحلول البديلة لمعالجة معضلة المديونية الخارجية التونسية" ، فيفري 2016 ، ص 2-4 ، متحصل عليه : <http://nawaat.org>

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

شروط سداه تخلق مزيدا من الدين عن طريق تحويل فائض قيمة العمل المحلي إلى رأسمال دولي إضافة إلى برامج التعديل الهيكلية التي طالت المساس بقانون هيكله البنك المركزي التونسي و تجميد الأجور و إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة إعادة الهيكلة، إضافة إلى تطبيق سياسة التقشف من تخفيض دعم الطاقة و زيادة سعر الكهرباء مع رفع سن التقاعد.

رغم أن قوانين المالية تعطي الأولوية الأولى لتسديد المديونية الخارجية على غرار طول سنوات ما بعد الثورة مع تنفيذ التدابير و الوصفات الليبرالية المفروضة لمؤسسات النقد العالمية قصد السيطرة على المديونية الخارجية ، كما عمدت إلى توظيف جزء من محاصيلها الجبائية في تسديد الدين إضافة إلى التحويلات الصافية المدفوعة للدائنين من الدخل المحلي ، و كل هذا لم يحول إلى لجوء الحكومة التونسية إلى التفاوض مع الإتحاد الأوروبي حول التبادل الحر الشامل و المعمق رغم المنافسة غير المتكافئة بينها و بين أوروبا إلا أنها عمدت إلى فتح منطقة التبادل الحرة بتكريس سياسة الخصوصية التي منحت إدماج الاقتصاد التونسي في الفضاء الأوروبي مرتبة " الشريك المميز"¹.

و في هذا الخضم سعى الإتحاد الأوروبي من جهته للانفتاح الاقتصادي الكلي لتونس وأسواقها أمام كل أشكال السلع و الأنشطة التجارية الاستثمارية الأوروبية ، باعتبار أن الاقتصاد التونسي سيستفيد من إمكانية النفاذ للسوق الأوروبية بترويج بضاعته دون قيود، في مقابل ذلك قدمت تونس مختلف التسهيلات و الامتيازات المقدمة للمستثمرين الأجانب استنادا لقوانينها بهدف الحفاظ على الاستثمارات الأجنبية و استقطابها لتوفير الشغل و مقاومة البطالة ، مثل ما سمح به قانون المالية 2015 للصناعات الأجنبية غير المقيمة " المصدرة كليا " ببيع نصف إنتاجها بتونس و رفع كافة القيود أمام المستثمرين الأجانب بكافة القطاعات².

و في إطار ما وعدت به تونس في " قمة دوفيل 2011 " بفرنسا عن تقديم الدول الأوروبية مساعدات مالية قصد تفعيل الانتقال الديمقراطي عمدت ألمانيا 2012 إلى تحويل ثلث الديون التونسية إلى مشاريع في حدود 60 مليون يورو ، وتم التنازل الفعلي عن الاعتمادات في ماي

./portail/?p=55104-30-04-15:21،2017.

¹ - حسناء عمري ، " المديونية الخارجية لتونس : استنزاف متواصلة لجهود الدولة " . ص 1-2 ، متحصل عليه : www.elmassaa.tn/amp ، 15-2017-05 ، 22:15.

² - أحمد بن مصطفى ، " من أجل إرساء شراكة حقيقية بين تونس و الإتحاد الأوروبي " . ص 4 ، 2015 ، متحصل عليه : <http://nawaat.org> ، 15-05-2017 ، portail/?p=52404 ، 22:45.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

2013 ، كما اتخذت بلجيكا خطوة مماثلة في 2014 في تنازلها عن 13.3 مليون يورو من مجمل الديون المتخلدة في ذمة تونس ، أما إيطاليا فقد أعلنت سنة 2015 عن إلغاء ديون تونس بقيمة 25 مليون يورو ، كل ذلك كمبادرة أوروبية للتخفيف من حدة الديون المثقلة على كاهل الدولة التونسية¹.

المبحث الثاني : تداعيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في تونس

المطلب الأول: عراقيل مواجهته التهديدات الأمنية الجديدة في تونس

1- العوائق الداخلية و الخارجية لمواجهة التهديدات:

إن الترسانة المتنوعة التي شكلتها تونس في إطار مكافحة و مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي استفحلت الساحة التونسية و الذي كان هدفها الدفع نحو الانفراج السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ، مع التقدم نحو الأمام في المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس إلى الاستقرار بعد الثورة ، إلا أن مسار السيطرة على التهديدات في تونس يواجه عدة عراقيل تحول دون ذلك ، وقد نجدها تارة داخلية تمس النظام و المجتمع في حد ذاته و تارة أخرى خارجية تمس الأوضاع الدولية التي لا يمكن لدولة منفردة كتونس أن تواجهها ، فمن العراقيل الداخلية التي حالت دون مواجهة التهديدات الأمنية في تونس نجد:

1.1- أزمة الشرعية :

لقد ارتبطت نشأة دولة الاستقلال و ترسيخ كيانها في تونس أساسا بتحقيق الرفاه الاجتماعي و تكريس شرعية الدولة على امتداد التراب الوطني عبر اضطلاعها بأدوارها الرئيسية في تحقيق الاستقرار السياسي و دعم البنية الاقتصادية و تقويم المجتمع ، و كل ذلك بعد الثورة التي كان جوهرها إعادة بناء شرعية الدولة و إعادة إنتاجها من جديد و القدرة على امتصاص الأزمات و التحديات التي تواجهها سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد ،

و على أرض الواقع لم تشهد المرحلة التي تلت الثورة فشلا في تحقيق آمال المجتمع التونسي فحسب رجوعا إلى الاحتجاجات الاجتماعية المتكررة ، بل ظهر فشلها أيضا في تفعيل وظيفتها الرقابية و التعديلية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا. وهذا يبين أن الدولة الناشئة لم تنجح

1 - أحمد بن مصطفى ، المرجع السابق ، ص 7.

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

بعد في تكريس قناعة لدى شرائح واسعة من المجتمع مفادها أن الدولة التي استنفروا لأجلها أصبحت أقل ظلما و فسادا و أكثر عدلا واحتراما للكرامة الفردية و الجماعية¹.

2.1- إرث ما قبل الثورة :

تمثل التبعات التي خلفتها الثورة تحديا كبيرا أمام السلطات التونسية من احتكار النظام السابق الثروات الوطنية و نقشي المحسوبية و الرشوة و الفساد و الوصولية بشكل لا يمكن السيطرة عليه، إضافة إلى قمع الحريات جراء السلطوية التي كانت تمارس من طرفه، لدى و جب على حكومة ما بعد الثورة إعادة ترتيب المصالح السياسية و الاقتصادية بما يتتافى مع المرحلة التي عان منها الشعب طوال حكم بورقيبة و بن علي و الذي يحتاج بدوره لجهد ووقت كبيرين للوصول إلى المبتغى المطلوب².

3.1- الثورة المضادة :

إن ما زاد إرباك المرحلة الانتقالية لتونس هو مزامنة ظهور الثورة المضادة لكل ما تقوم به الحكومة قصد التخفيف من حدة الأوضاع في البلاد ، و يتضح ذلك من محاولات لأطراف مناهضة للثورة استغلال الأوضاع المشحونة أصلا من أجل زيادة الاحتقان الاجتماعي و تأليب الرأي العام ضد الحكومة ، مستندين إلى الممارسات البيروقراطية و الثقافية المؤسسية عهد بورقيبة و بن علي التي لا تزال موجودة و فاعلة³، و تعدد الثورة المضادة إلى افتعال العنف و استهداف مؤسسات الدولة لإفشال مسار الانتقال الديمقراطي في تونس و إرباك الديمقراطية الناشئة في البلاد بغية السيطرة على الحكم.

إن الثورة المضادة تهدف إلى دفع المجتمع للانفعال باستمرار بالقضايا الهامشية عن القضايا الكبرى التي تستوجب الضرورة الوقوف عندها كي يصرف الاهتمام عن المستفيدين من الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، فتحاسب على الأخطاء الصغيرة و يفتح الباب للمناقشة فيها كي تحجب الجرائم الكبرى بدعوى محاربة الفساد و دعم حرية التعبير⁴، و ذلك بإكثار الحديث عن

¹ - وليد حدوق، " بعد خمس سنوات على ثورة تونس: هل تسقط الدولة؟"، 2016، ص3، متحصل عليه: 2017-05-25، Roudups.jadaliyya.com/pages/index-23803، 16:10.

¹ - خالد حنفي علي، " الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية"، 2013، ص2، متحصل عليه: www.afrigatenews.net: /content، 2017-05-28، 13:25.

³ - خليل العنابي، " تحديات يرسم الثورة التونسية"، ص1، متحصل عليه: www.alaraby.co-uk/opinion، 2017-05-28، 14:00.

⁴ - محمد الحداد، " من الثورة المضادة و كيف تنتصر"، متحصل عليه: www.kapitalis.com/anbaa-tounes، 2017-05-22، 18:10.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

الفساد السابق كي لا ينضر الناس للفساد الجديد ثم يعد ذلك وفاءا للثوار و بطولاتهم ، و يبرر الفشل في الإصلاح للحكومة بثقل التركة الموروثة قبل الثورة.

4.1- قصور سياسات المواجهة :

اعتبرت السياسات التي تقدمها الحكومة لأجل الحد أو التخفيف من التهديدات الأمنية من طرف العديد من الجهات سواء الأحزاب المعارضة أو بعض منظمات المجتمع المدني ، هي عبارة عن سياسات قاصرة تماما عن معالجة مثل هذه التهديدات خاصة الاقتصادية منها ، فهي مجرد معالجات إسعافية و تهدئة مرحلية لا تهدف إلى القضاء على التحديات من جذورها أو التخفيف النهائي من تبعاتها ، حتى يتسنى للمواطن التونسي أن يصادف على شرعية النظام الذي يحكمه و يؤيد سياساته الردعية لتلك التهديدات ، و يعود ذلك لأسباب مرتبطة أساسا بتركيبة الحكومة التي تعاني من انشغاقات مستمرة و عهديات متوالية لا تصبو إلى إيجاد سياسة موحدة بينها.

5.1- ضعف الإرادة السياسية: على الرغم من أن الحكومات المتعاقبة تتادي بسياسات الانفتاح الاقتصادي القائمة على حرية حركة رؤوس الأموال و مكافحة غسيل الأموال و الجريمة المنظمة و تشديد الرقابة على الحدود الدولية لمنع الإرهاب و الهجرة ، إلا أن سوء استغلال السلطة و الفساد المالي و الإداري و المؤسسات الضعيفة الأداء، مع عدم وجود محاسبة إدارية تحكم أصحاب السلطة الذي يغلب عليهم النزاع المدني ، كل هذا يؤدي إلى تآكل الدولة و غياب إرادتها السياسية في مواجهة العقبات التي تمر بها سواء الداخلية أو الخارجية .

رغم قيام الثورة الشعبية في تونس و إسقاط النظام الاستبدادي بها ، إلا أن مسارها لا يزال متعثرا لهشاشة الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية داخليا ، ناهيك أن التأثير الخارجي الذي مسها خاصة في عدم الاستقرار الذي تعاني منه ليبيا و الذي زاد من إرباك الوضع في تونس المرتبك سابقا أصلا ، خاصة في حالة استمرار الحرب الأهلية في ليبيا الذي تفكك فيها النظام للقرب الجغرافي و التداخل الاجتماعي و التأثير الاقتصادي المتبادل بين البلدين¹.

¹ - ديدوي ولد السالك، " مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي ". الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي،

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلها

اتخذت تداعيات الأزمة الليبية على تونس ثلاثة أشكال من التأثير تزيد الخطورة المتبادلة فيما بينها و المتمثلة في التأثيرات العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية .

فبات يبدو جليا أن تداعيات الأزمة الليبية على تونس يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا و إليها و تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية منها و إليها ، حيث أن ليبيا احتلت المرتبة الأولى كوجهة للإرهابيين التونسيين منذ 2011 إلى يومنا هذا نظرا إلى العامل الجغرافي و قربها من التراب التونسي و بوصفها دار الضيافة - بالمفهوم الإرهابي - يتم فيها إعادة بناء الشخصية الإرهابية و تدريبها و إعدادها للعمليات النوعية داخل تونس من جهة ثانية ، كما تعتبر حالة الفوضى التي صاحب المعارك في ليبيا وضعية مناسبة لتجميع المقاتلين و إرسالهم بشكل منظم و مكثف إلى سوريا¹. رغم أن المجموعات المسلحة في ليبيا لم تكن تتوفر على الإمكانيات و لا على المتفجرات و الأسلحة الخفيفة كالرشاشات أصبحت تمتلك بعد نفاذها أنواع عديدة من الصواريخ و المعدات العسكرية التي كان من السهل الحصول عليها من خلال السيطرة على مخازن الأسلحة التي كان في قبضة النظام الليبي يشكل اليوم أكبر تهديد على أمن المنطقة بشكل عام و أمن تونس بشكل أخص² .

ولا يمكن تجاهل تداعيات الأزمة في ليبيا على الاقتصاد التونسي كما تشكل ليبيا سوقا أساسية للبضائع التونسية ، إلا أنه باندلاع الأزمة الليبية و غلق المعابر بين البلدين جعل تونس تخسر هذه السوق الهامة و تتراجع مصالحها فيها و كساد المبادلات و عدم تدفق السلع فيما بينها ، وفي نفس الوقت هي بأمس الحاجة إليها ، مما سيضاعف من مشاكلها الاقتصادية ، و هو ما سينعكس عن الوضع الاجتماعي و السياسي، و يزيد من إمكانيات تعثر مسار الانتقال الديمقراطي لغياب المناخ السياسي و الاجتماعي المساعد لذلك .

إلى جانب أن الأزمة الليبية أدت إلى تدفق مئات الآلاف من العمال الأجانب على الأراضي التونسية نازحين من ليبيا، و قيام تونس بتوفير لهم الخدمات الأساسية سيزيد في مشاكل اقتصادها الذي كان يعاني أصلا من تبعات الثورة لتحمله أعباء إضافية بفعل هؤلاء

1 - عبد الرحمن الهذيلي ، المرجع السابق، ص 7 .

2 - أحمد إدريس، المرجع السابق ، ص 2 .

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

اللاجئين مع صعوبة تحديد تلك الكلفة في الوقت الحاضر ، لأن بقاء بعضهم قد يطول على الأراضي التونسية لعدم وجود دولة راغبة في استقبالهم كليا ¹.

1- تردي الأوضاع الاقتصادية:

تعتبر الخنقة الاقتصادية التي تعاني منها تونس طوال السنين الماضية هي السبب الرئيسي في اشتعال ثورة الحرية و الكرامة و السبب الرئيسي في عدم إمكانية الدولة تحقيق آمال المواطنين في العيش الكريم ، و السبب الرئيسي في تصاعد الاحتجاجات المتكررة بعد الثورة و عدم إمكانية الدولة من السيطرة عليها، يرجع ذلك نظرا لما تمر به تونس من فوضى و انفلات و انهيار للنظام العام ، فقد ورثت تونس تركة اقتصادية ثقيلة كشفت عن حجم التناقضات بين ما قدم من خطابات لتحسين الوضع الاقتصادي وواقع الحال الذي لا يبعد وصفه كثيرا عن الوضع الكارثي ، حيث أن نسبة النمو الاقتصادي بلغت **1.8** تحت الصفر و عدد العاطلين عن العمل بلغ **700** ألف عاطل بنسبة تتجاوز **18%** من القوة العاملة ، مما تراجع أداء الاقتصاد التونسي إلى أن تم خفض التصنيف الائتماني السيادي لها لدرجة عالية.

أم على الصعيد الاجتماعي فقد خلف نظام بن علي وراءه نسبة عالية من الفقر تمس ربع سكان البلاد ، حيث وصلت إلى **25%** ، و ذلك وفقا لمقاييس العالمية التي تحدد عتبة الفقر بدولارين للفرد الواحد يوميا ، و نظرا لاختلال ميزانية التنمية الجهوية سواء في العهد السابق أو عهد بورقيبة فإن الفقر يسود في أغلب المناطق ما عدى الشريط الساحلي ، حيث تتركز المشاريع الكبرى و تضخ رؤوس الأموال و الاستثمارات الداخلية و الخارجية ، و خاصة القطاع السياحي الذي يشغل نسبة **12%** من اليد العاملة التونسية، وفي البلاد ترتفع نسبة الفقر في المناطق الداخلية ، وخاصة في الجنوب و الغرب و الجنوب الغربي ، حيث تتركز الاحتجاجات و تتواصل منذ الثورة إلى يومنا هذا مطالبة بتحسين ظروف العيش و توفير فرص العمل و تحسين الخدمات الأساسية المتردية في جل المناطق ، و لا يكمن خطر تلك الاحتجاجات في موجة الغضب التي تصاحبها و التي تتحول إلى أشكال عنف تستهدف مصالح الدولة و ممثليها و رموزها فحسب ، و إنما في تهديدها لاستقرار تلك المناطق و هروب المستثمرين إلى مناطق أكثر أمنا ، و ربما

¹ - ديدوي ولد السالك ، المرجع السابق ، ص 5.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

مغادرة البلاد أصلا ، فيستمر التهميش و تستفحل البطالة و تدخل البلاد في حلقة مفرغة يصعب كسرها أو الخروج منها ¹.

المطلب الثاني : مآل الانتقال الديمقراطي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة

1- تأثير التهديدات على عملية الانتقال الديمقراطي في تونس:

تمثل تونس تجربة هامة في أدبيات التحول الديمقراطي و يلتفت إليها باعتبارها جمعت الكثير من العناصر و المحددات في تجربتها بعد الثورة ،و يمكن حصر عوامل النجاح النسبي في محددات خمس أساسية و هي :

* الوفاق أو التوافق الذي جمع بين العلمانيين و الإسلاميين بعد سقوط النظام.

* الفاعلون السياسيون أو النخب السياسية التي توفرت لهم إرادة النجاح في إحداث عملية الانتقال العسيرة.

* التحول إلى النظام البرلماني بعد أن كان رئاسيا جامدا.

* البحث عن المواثمة بين ما هو انجاز اقتصادي و سياسي ،بحيث أن الديمقراطية السياسية لا معنى لها بدون ديمقراطية اجتماعية تعبر عنها رغم تعثر التنمية في تونس بسبب المعارك الإيدولوجية.

* المساعدات الخارجية الدولية الهادفة إلى إنجاح التجربة الانتقالية في تونس.²

رغم هذه الانجازات إلا انه يبدو جليا و بوضوح حسب ما ذكر من قبل أن المسار الخاص بعملية الانتقال الديمقراطي على أرض الواقع في تونس متأثر بشكل مباشر من مختلف التهديدات الأمنية الجديدة التي استفحلت الساحة التونسية بعد الثورة ،و التي حالت دون الوصول الحقيقي إلى ترسيخ الديمقراطية في البلاد لذلك فإن مسألة تفشي الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الفساد

¹ - عز الدين عبد المولى ،، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي ". قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2016 ، ص 9.

² - سليم الحكيمي ، " تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس و مصر : رؤية مقارنة ". قطر :مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، 2016،ص1.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

المالي و الإداري و كذا المديونية من بين أهم معوقات الانتقال الديمقراطي و ذلك لعدة اعتبارات التي نذكر من بينها أن :

انتشار الإرهاب و التطرف في تونس يشكل خطر يهدد وحدة و كيان الدولة مباشرة ،فهو يجهض عملية الانتقال الديمقراطي و قد يقضي عليها تماما ، فبانتشار خطر الإرهاب و ازدياد تهديداته تكون الأولوية هو التخلص و الوقاية من ذلك الخطر و محاربتة و مكافحته بكافة الوسائل حتى لو تعارضت تلك الوسائل أو بعضها مع مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان¹ و الحريات مثل ما دعا به قانون مكافحة الإرهاب 2015 ، التي اعتبرته منظمات المجتمع المدني أنه يشكل خطرا على حقوق الإنسان و يفتقر إلى الضمانات الضرورية ضد الانتهاكات حيث أنه يسمح لقوات الأمن بالرقابة الواسعة على الأشخاص ، و تمديد احتجاز المشتبه بمعزل عن العالم الخارجي من 6 أيام إلى 15 يوم ، مع عقد جلسات مغلقة في المحاكم ، كما يمنع الشهود بالكشف عن هويتهم للمتهم في حالات غير معرفة بدقة ، مما عاب على هذا القانون كثيرا من المآخذ في احترام حقوق الإنسان و ضمان الحريات².

كما أفرزت الهجمات الإرهابية على بعض رموز السياسة من الضباط و الجنود التونسيين إرباكا في الوضع السياسي ، حتى أن بعض الحوادث الأمنية التي وقعت قبل أيام من الانتخابات التشريعية الثانية بغرض تعطيلها و شكلت ظاهرة الإرهاب فرصة لبعض أحزاب المعارضة حينما اتهمت ائتلاف الترويكا الحاكم بالتساهل مع الجماعات السلفية المتطرفة و التنظيمات الإرهابية الموجودة على الأرض مثل تنظيم أنصار الشريعة ، و غيرها ، كل ذلك يتسبب في تعطيل أو تجميد الانتقال الديمقراطي في سبيل تحقيق الاستقرار الأمني والسيطرة الأمنية التي تمكن من مجابهة و مكافحة الإرهاب³.

رغم أنّ المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس من أكثر الفترات إخراجا سواء للسلطة الحاكمة أو الفئات التي تبنت الثورة و ما حققته من نجاحات إلا أنها اعتبرت عملية انتقال ديمقراطي صوري من قبل أغلبية المواطنين الذين لجئوا إلى الهجرة غير الشرعية للهروب من ويلات البطالة

¹ - أبو الحسن بشير عمر، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و إشكالياته في ظل المتغيرات الحالية". [د.ب.ن]: مركز الدراسات و الأبحاث العلمانية في الوطن العربي، 2014، ص .

² - منظمة العفو الدولية، "تونس : قانون مكافحة الإرهاب يهدد الحقوق". [د.ب.ن] : منظمة العفو الدولية ، 2015 ، ص 1.

³ - عبد الرحمان يوسف سلامة، "التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010". مذكرة ماجستير ،(كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2016)، ص 208 .

الأممية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

و الفقر وتدني الأوضاع الاقتصادية و انخفاض وتيرة التنمية مع عدم الوفاء بالمشاريع الموعودة من قبل الحكومة ناهيك عن انتشار الفساد المالي والإداري ، التي هي نفس الأسباب التي أفرزت الثورة التونسية ، و لذلك فإن السياسات التي اتخذتها الحكومة للحيلولة بين المواطنين و الهجرة غير الشرعية لم تحل دون إقناعهم بأن عملية الانتقال الديمقراطي في تونس تصبو إلى تحقيق تطلعاتهم و آمالهم ، و هذا ما يؤثر بشكل مباشر على فعالية المسار الديمقراطي في تونس.

إضافة إلى اتساع دائرة التنافس الاقتصادي و السياسي الفاسد و ذلك أن المناورات السياسية في تونس تتطبع بوجود مكونين متنافسين ، من جهة المسار الهادف الى إرساء العملية الانتقالية للديمقراطية بقيادة المجلس الوطني التأسيسي ، و من جهة ثانية النخب القديمة التي تظم رجال أعمال و أشخاص نافذين سياسيا كانوا مقربين من دوائر السلطة في عهدي بن علي و بورقيبة ، من هذا أصبح التنافس واضحا بغية الاستئثار بالمناصب الحساسة في الدولة مثل مراكز التحكم و النفاذ إلى التمويل البنكي و كذا السيطرة على الاقتصاد الوطني الرسمي ، مما يساعد هذا على توسيع دائرة ديمقراطية الفساد و إصابة الإصلاحات بالشلل¹ ، وهذا ما يوجب اللا عدالة التي تغذي التفرقة بين المواطنين طبقيا من الالتجاء إلى نهب الثروات الوطنية و المحسوبة و الرشوة ، كل ذلك الصراع يعكس الأجواء السياسية الراهنة في تونس المخاطر التي يواجهها الانتقال الديمقراطي في ظل الفساد المالي و الإداري.

انتشار الاستقطاب : رغم أن الثورة التونسية نجحت في تثبيت أقدامها خاصة على الصعيد السياسي و بناء المؤسسات الانتقالية لكنها لا تزال تواجه صعوبات على الصعيد الاقتصادي ، باعتبار أن الثورة ورثت تركة اقتصادية ثقيلة كشفت عن المؤشرات السلبية لأداء الاقتصاد التونسي بتخفيض التصنيف السيادي لتونس إلى درجة عالية بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد و المالية العامة و الدين الخارجي² ، و هذا ما أدى بها إلى الدخول في شراكة غير متكافئة مع تحمل تبعات القروض الخارجية من المؤسسات النقدية الدولية التي تؤول إلى عمليات إصلاحية هيكلية شاملة ، فالخطر الآتي من الخارج هو تدخل القوى الرأسمالية العالمية كحكومات أو مؤسسات اقتصادية و بنكية بالخصوص ، خاصة إذا أصرت تونس أن تخرج من منطق

¹ - طارق الكحلوي ، " الفساد الديمقراطي " . 2017 ، ص 2 ، متحصل عليه: [http:// m.arabi21.com/story/1006952](http://m.arabi21.com/story/1006952) ، 2017 ، 22:10.

² - عبد الرحمان يوسف سلامة ، المرجع السابق ، ص 207.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلها

الليبرالية و التداين و خصوصة الاقتصاد و التضحية بالقطاعات الحيوية و تبعية لاقتصاد البلاد و ارتهان مستقبلها بالخارج¹، كل ذلك كان سببه المباشر فشل الدولة في إدارة الموارد الاقتصادية ، وعدم تحقيق عدالة التوزيع تعد جميعها أسبابا لانهايار شرعية النظام و البدء في عملية الانتقال الديمقراطي التي يكون دائما من أحد أهدافها التنمية الاقتصادية الشاملة و عدالة توزيع الموارد الاقتصادية ، فإن تعرض تونس لأزمات اقتصادية أثناء مسار عملية الديمقراطية أو استمرار حالة التدهور الاقتصادي التي تسببت في انهيار النظام السلطوي و تبقى دون معالجة لتلك الأزمات و إيجاد حلول لها دون حدوث إصلاح اقتصادي حقيقي و ملموس ، عندها يتحول الاقتصاد على عامل معيق لعملية الانتقال².

2- نجاح الانتقال الديمقراطي في تونس رغم التحديات:

إن تونس تعيش انتقالا ديمقراطيا ناجحا رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها المتمثلة في التحديات الأمنية و التنموية و الاجتماعية ، و يمكن بلورة التجربة الانتقالية في تونس من خلال ثلاث مسارات متوازية و متبادلة التأثير ، و هي المسار الديمقراطي و المسار الأمني و المسار التنموي أو الاقتصادي الاجتماعي.

فبالنسبة للمسار الديمقراطي فقد تقدمت تونس أشواطاً مهمة تمثلت في انتخاب مجلس تأسيسي و تشكيل حكومة شرعية 2011 ، تلاه التوافق على الدستور و المصادقة عليه في جانفي 2014 ، مع تغيير القوانين المنظمة للحريات و إجراء انتخابات تشريعية و رئاسية كما سنت قوانين للمحكمة الدستورية و المجلس الأعلى للقضاء و غيرها من الانجازات السياسية ، و بهذا فقد تمكنت تونس من تجاوز كثير من العقبات باللجوء إلى الحوار بين أهم الأطراف و بدعم و مساعدة المجتمع المدني و هو ما جلب لأربعة منظمات تونسية جائزة نوبل للسلام 2015 ، و غيرها رغم أن الاستقرار السياسي لم يتحقق بما فيه الكفاية نظرا لتعاقب ست حكومات متتالية مما تعثرت عمليات الإصلاح فيها إبان ذلك.

أما المسار الأمني الذي لم يتوقع أن يخرج عن إصلاح المؤسسة الأمنية في تنظيماتها و قوانينها ، غير أن شبكات الإرهاب و التهريب استغلت الانفلات الذي تلا الثورة و ضعف مؤسسات

1 - عميرة عليّة الصغير ، " الثورة و الديمقراطية في تونس : العوائق و الشروط " . الانتقال الديمقراطي و الاصلاح الدستوري في البلدان المغاربية ، سوسة : مجمع الاطرش للكتاب المختص ، 2013 ، ص 17.

2 - أبو الحسن بشير عمر ، المرجع السابق ، ص 7.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

الدولة و الأوضاع المتفجرة في ليبيا و سهولة اقتناء السلاح منها القيام بعمليات إرهابية كبيرة في البلدين هذا ما جعل المسار الأمني أعقد و أصعب بكثير و أثر سلبا على الاقتصاد و خاصة على الاستثمار و السياحة و على صورة البلاد ، وقد تمكنت تونس من التقدم في حربها على جميع الوجهات من انفلات و فوضى و إرهاب و جريمة إضافة إلى الإصلاحات الأمنية التي تقدمت بالقضاء على الإرهابيين أو سجنهم و ملاحقتهم مما دفعت هذه التحديات الأمنية إلى ترفيع كبير و مستمر في ميزانية الدفاع و الأمن¹.

المسار الاقتصادي الاجتماعي أو التتموي ، وذلك ببروز حقيقة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الهشة بعد الثورة حيث انفجرت مطالب شعبية ملحة تراوحت بين المطالبة بالقضاء على التفاوت الجهوي الكبير بين الشريط الساحلي و بقية المناطق الداخلية و التفاوت داخل الولاية نفسها بين المدينة و الريف و كذا المطالبة بالتشغيل و إصلاح القوانين التشغيلية مع إعادة تجهيز المؤسسة الأمنية و دعم المؤسسة العسكرية و غيرها ، و كان واضحا أن ميزانية الدولة لا تسمح بالاستجابة لكل تلك المطالب مقارنة بنسبة النمو التي لا يمكن من ذلك ، و لذلك فقد استوجب على الدولة الإقدام إلى إصلاحات تتعلق بتطوير مجلة الاستثمار و الإصلاح الجبائي و إصلاح الصناديق الاجتماعية والمؤسسات البنكية و قانون الصفقات و سياسات الدعم لترشيدها و قانون الشراكة بين القانون العام و الخاص ، هذا في نفس الوقت الذي يتطلب فيه البناء الديمقراطي جهودا كبيرة و قوانين جديدة من الدستور إلى القانون الانتخابي إلى المحكمة الدستورية إلى العدالة الانتقالية التي تحتاج إلى نفقات كبيرة².

إن التأثير المتبادل بين المسارات الثلاثة استوجبت جعلها الإطار الأمثل لمواصلة الحرب على الإرهاب و مواصلة الإصلاحات و تحقيق النمو و حماية الديمقراطية و ترسيخها ، يحتاج بدوره إلى حكومة ذات قاعدة عريضة تسندها أهم الأطراف السياسية و الاجتماعية ، و لم تتوقف الإصلاحات لمواجهة التحديات التي تمر بها تونس و لكنها تأثر نسقها بسبب كثرة تغيير الحكومات و بالأوضاع الوطنية و الإقليمية ، و كذا التحركات الاجتماعية الداخلية التي كان لها تأثير سلبي على الإنتاجية.

1 - علي العريض ، " الانتقال الديمقراطي و الاقتصادي في تونس " . المؤتمر الدولي العاشر حول الوضع العام لتونس : آفاق المستقبل في ضوء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ، (قمة كونكورديا ، نيويورك، 19-20 سبتمبر 2016)، ص 1.

2 - علي العريض ، المرجع السابق ، ص 2.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

يمكن القول أن العملية الانتقالية في تونس حققت العديد من المكتسبات على صعيد الحريات العامة و التنظيم و الاستقرار و التخلص من الدولة البوليسية و إشاعة ثقافة المحاسبة و كتابة الدستور و دور الجيش التونسي في انسياب العملية الديمقراطية دون عراقيل أو تدخل في لعبة التوازنات السياسية ، هذا لا ينفي وجود تحديات ما زالت موجودة تحتاج لتضافر الجهود لتجاوزها من أجل تونس ، فظاهرة تفشي الإرهاب وتدهور الحالة الاقتصادية ، مخاطر حقيقية تتطلب من التونسيين بكافة أطيافهم السياسية للتصدي لها عبر التماسك والوحدة واحترام إرادة المواطن التونسي من خلال الحفاظ على منجزات الثورة ، رغم هذه الصورة المتباينة في قراءة المظهر التونسي ، إلا أن تونس تبقى حالة منفردة عن واقعها العربي ، فالواقع مختلف تماما في سوريا - ليبيا - مصر واليمن التي شهدت ثورات دامية و قاتلة وذلك بفضل منجزات الثورة التي أسست للتحديث السياسي وتكريس الحريات.

الأمنية ومآل الانتقال الديمقراطي في ظلما

خلاصة الفصل الثالث:

رغم ما قدمته السلطات التونسية من سياسات مختلفة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة إلا أنها اعتبرت غير كافية لاستيعاب ما يمكن استيعابه من آثار هذه التهديدات التي فرضت طبيعتها أن تنتشعب و تتغلغل إلى الشخصية الوطنية التي لم تجد ما تعترف به إلا بمجموعة من القوانين غير سارية المفعول من وجهة نظرها والتي لا يمكن أن ننكرها بدعوى أن السلطات التونسية بالفعل لم تجد ما تقدمه سوى تلك الترسانة من القوانين و السياسات المحتشمة التي اتخذتها من أجل الحد من امتداد أخطار التهديدات على العملية الانتقالية التي تمر بها، والتي أثر عليها بالفعل بمختلف الجوانب كما ذكرنا سابقا، إلا أن الديمقراطية الناشئة في تونس تستطيع أن تستوعب هذه الأوضاع المتردية بشكل أو بآخر، ويكون ذلك بالرجوع إلى الرغبة الملحة سواء من طرف السلطات السياسية أو المواطنين البسطاء بعد الثورة في العيش بدولة الاستقرار والعدالة والقانون.



الخاتمة

لقد أفرزت التحولات الجذرية العميقة التي مست السياسة العالمية مجموعة من الديناميكيات الجديدة والفاعلة على المسرح الدولي، أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع سرعة وتيرة هذه التحولات ما أوجد ضرورة قصوى لإيجاد مفاهيم حديثة، وإعادة صياغة منظورات تستجيب لهذه التحولات، ولهذا وجدت الدول نفسها مرغمة على الاستجابة بدورها لهذه التحولات والصياغات الجديدة التي أفرزت عنها، مما تطرقنا إليه من الكشف عن تفاعلات دولة تونس - كنموذج- مع هذه الديناميكيات الجديدة المتمثلة في التهديدات الأمنية، ومن خلال ما استعرضناه سابقا توصلنا إلى عدة استنتاجات جوهرية نستطيع من خلالها استشفاف تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على تونس وهي:

- إن التحوّل الذي عرفه مفهوم الأمن ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات و المخاطر التي تهدد أمن الدول، والتي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود والقارات - كما استعرضنا سابقا من نماذج- أثبتت أن الدول غير قادرة على حماية حدودها وأمن مواطنيها بمفردها، ومن هذا فإنّ مسألة الأمن تقتضي بالأساس هندسة وترتيبات أمنية جديدة تتجاوز محدودية الدولة و تدخل في إطار التعاون الإقليمي أو الدولي للقدرة على المواجهة.

- على هذا الأساس فإن المقاربات النظرية للأمن وخاصة التقليدية منها تراجعت في الاستسلام على أن البعد العسكري والمواجهة المسلحة هي وحدها الكفيلة بالحد من تلك التهديدات التي اختلفت طبيعتها و مناطق استهدافها كلياً، خاصة النظرية الواقعية التي أعطت المجال إلى ما بعدها من النظريات بتبني فكر تعاوني واسع أكثر استيعاباً لتلك الطبيعة التي مست قطاعات مختلفة من حياة الدول.

- لقد حضيت تونس بعد ثورة 2011 مكانة مميزة من بين الدول التي شهدت ثورات مماثلة والمنسلخة من عقود الاستبداد التي عاشتها سابقا، لذلك فإن مسألة الأمن أصبحت من أهم القضايا الأكثر حساسية بالنسبة لها، وذلك بغية ضمان وجودها والحفاظ على مكتسباتها بعد الثورة، وتونس كغيرها من الدول فرضت عليها الظروف الداخلية والدولية للمرحلة الانتقالية أن تدخل في دوامة التهديدات الأمنية الجديدة التي أثرت عليها بصيغة بالغة من جميع النواحي سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

- اعتبرت الهجمات الإرهابية المتكررة على تونس من أكثر الكوابيس المؤرقة للسلطات السياسية والمجتمع التونسي على حد سواء من جراء الخسائر المادية والبشرية المُنجَرة عنها، والمتولدة بدورها من الحدود الجزائرية والليبية بينها و بين تونس، رغم أن تونس جندت نفسها بعدة سياسات واستراتيجيات لمكافحة الإرهاب في أراضيها إلا أن عدم التكامل الإقليمي بينها وبين جيرانها أدّى إلى تراجع الجهود الداخلية في مواجهة هذه الظاهرة العنيفة و الدامية في أراضيها.

- من جرّاء الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها تونس حذت الفئات الشعبية الولوج إلى عرض البحر والهجرة إلى أوروبا للقاء المستقبل المنشود خارج الوطن بطريقة غير شرعية، كما شهدت تونس هجرة شعب بكامله ليست فقط أفراد محددة فقد تبنت سياسات تستوعب العدد الهائل من المهاجرين للسيطرة على هذه الظاهرة وفق مقورها والإمكانيات المتاحة، وهذا ما انعكس عليها سلبا في أنها ركزت على علاج أعراض الظاهرة وليست أسبابها وجورها الذي يختفي إلا بالخروج من الخنقة الاقتصادية التي تمر بها وكذا ضرورة الاستجابة للمطالب الشعبية المقدمة من طرف شعبها.

- يؤكد الفساد المالي و الإداري الذي انتشر بصفة غير مسبوقه في تونس أن قابلية أصحاب السلطة إلى نهب ثروات البلاد أكثر منه إلى الإصلاح و النهوض بالدولة، والأدهى من ذلك أن الفساد الصغير يعد معضلة أمنية بآتم معنى الكلمة ليست من ناحية وجوده فحسب بل من ناحية عدم الاعتراف بوجوده، لهذا يعتبر الفساد في تونس أخطر من الإرهاب رغم ما يخلفه هذا الأخير، رغم أنّ الإرهاب يحمل قناعات إرهابية واضحة غير أنه أخفّ من الذي يحمل شعلة الإصلاح بقناعات إفسادية، ولذلك فالتحدي الأول لتونس هو تبني حملة تغيير القناعات ليست بوضع ترسانة من القوانين لا تجد من يطبقها، ولا تجد من يقف أمام المساءلة ودعم العدالة الانتقالية في تونس.

- لا تقل مخاطر المديونية الخارجية على تونس من سابقتها، فهي لم تزد من تجذّر الأزمة الاقتصادية فحسب بل أدخلت تونس في دوامة الشروط التي تذرعت بها الدول والمؤسسات المالية الدولية لإخراج تونس من هذا الوضع المتردي عبر القروض المشروطة التي فرضت عليها إصلاحات هيكلية وصلت إلى الحد الذي لا يجب أن تصل إليه، ناهيك عن اتفاقيات الشراكة غير المتكافئة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، التي فرضت عليها وجوب الانفتاح الاقتصادي على السوق

العالمية وفتح الأسواق الداخلية للسلع الأوروبية بأقل الشروط، كل هذا اعتقاداً منها أنها سياسة مجدية يمكن أن تساعدنا من الحد من المليارات الضخمة المستدانة من الخارج، إلا أننا نعتبر هذه السياسة من أضعف السياسات التي تبنتها تونس للتقليل من المديونية الخارجية الواقعة على عاتقها.

ولهذا استوجب علينا طرح بعض التوصيات التي يمكن من خلالها محاولة استيعاب تونس للتهديدات الأمنية الجديدة والمحافظة على سلاسة عملية الانتقال الديمقراطي من بينها:

* بالنسبة للإرهاب: يجب تحديد تعريف الجريمة الإرهابية والجرائم المتصلة به بشكل دقيق، والذي افتقده قانون الإرهاب 2015.

* اجتثاث مصادر الإرهاب من مختلف الجوانب المادية والتنظيمية والتمويلية.

* إنشاء قطب مركزي يضع جميع الأطراف المتداخلة والمعنية بالموضوع، يعنى بمباشرة التحريات والأبحاث والمحاكمة مع التركيز عند التعيينات في المجالات الأمنية والقضائية على عنصري الخبرة والكفاءة.

* يجب وضع مقاربة شاملة ضمن إستراتيجية تتطرق بتحديد الأسباب الجذرية التي تشمل الفقر والخصاصة والبطالة والفساد والتهميش الاقتصادي والاستلاب الثقافي.

* يجب تعميق سياسة التعاون وتبادل المعلومات بين مختلف أجهزة البلدان المجاورة خاصة الجزائر قصد وضع آليات تنفيذ القانون من أجل إجراءات تسليم الإرهابيين وإجراء الإنابة القضائية و حماية الشهود.

* بالنسبة للهجرة غير الشرعية: ضرورة قيام الحكومة بتوفير احتياجات الشباب من فرص العمل التي هي الهدف وراء هجرتهم للخارج.

* التحرك الجاد نحو التنمية الفعالة والمستدامة لخلق المزيد من فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.

* العمل على تحقيق مبدأ المساواة الاقتصادية والمادية بين طبقات وفئات المجتمع المختلفة، مع تحقيق التوازن بين مناطق السواحل والجنوب المهمش وتوفير الشغل تدريجيا مع مراعاة حالة البلاد الاقتصادية.

* إنجاز مشاريع تنموية في المناطق الحدودية شرقا وغربا.

* فرض عقوبات رادعة على الأفراد و الجماعات التي تدير أو تسهل عمليات تهريب البشر بشكل غير شرعي.

* بالنسبة للفساد المالي والإداري: ضرورة القيام بتوعية مجتمعية لهذه الظاهرة الخطيرة، ومدى تأثيرها على المجتمع والأفراد، وتنمية دورهم في مكافحتها و القضاء عليها.

* دعم منظمة الشفافية و مكافحة الفساد بشتى الوسائل المادية والكفاءات لتستطيع السيطرة على مرتكبي الفساد وحل الملفات العالقة.

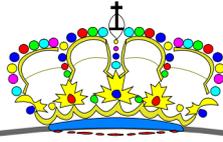
* تفعيل دور أجهزة الرقابة الإدارية وتوئيتها صلاحيات واسعة لمحاسبة المقصرين وملاحقتهم.

* الاستعلام عن مصادر ثروات المسؤولين بشكل دوري.

* استخدام أساليب الحكومة الالكترونية لتقليل احتكاك المواطنين بالموظف العام، وما قد ينجز عنه من إغراء بتسهيل الإجراءات الإدارية له.

* تشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد بشتى أنواعه.

* أما المديونية الخارجية: فتحتاج إلى مقارنة متكاملة لحلها تشمل مراجعة جذرية لسياسة التداين المفرط وللسياسة الاقتصادية والتنموية، ولعلاقة الشراكة والتعاون مع شركائها الاستراتيجيين، فضلا عن مقاومة الفساد المستشري، كما تحتاج إلى مراجعة حصيلة العلاقات المختلة مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية، وأيضا إيجاد السبل الكفيلة بإيقاف نزيف تدفق الثروات خارج تونس، كما تحتاج تونس لاسترداد قرارها الوطني، مما يجعلها قادرة على الصمود أمام الضغوط الخارجية والدفاع عن مصالحها الوطنية أمام الدول الأجنبي بتعزيز الحوار الوطني وتوحيد الآراء حول التنمية المستدامة.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

المراجع :

1. الكتب:

- 1) أبو بكر الطلحي عادل، الشباب وظاهرة الهجرة الشرعية إلى أوروبا. ليبيا: المنظمة الليبية الشبابية لحقوق الإنسان، [د. س. ن.].
- 2) أليسون غراهام، أثر العولمة في الأمن القومي و العالمي: الحكم في العالم يتجه نحو العولمة. تر: محمد شريف الطراح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.
- 3) أنا يقظ، كتيب حول تمويل الحملات الانتخابية في تونس: الرهانات والمراقبة. تونس، السفارة البريطانية، 2014.
- 4) إيبو باتريس، مدب حمزة، حمد محمد، تونس بعد ال14 يناير/ كانون الثاني واقتصاديا السياسي والاجتماعي: رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية والمتوسطية لحقوق الإنسان. تونس: الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان، 2011.
- 5) بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- 6) بيليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 7) التهامي الهاني، الثورة في تونس و الدور الوطني لاتحاد العام للشغل التونسي. تونس: المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2013.
- 8) عشقي أنور ماجد، الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة: التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2006.
- 9) قوجيلي سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012.

- (10) محمد محمود حسني حمدي، السياسة الجنائية لمواجهة جريمة غسل الأموال: دراسة مقارنة بين التشريعات العربية. تونس: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016.
- (11) الهذيلي عبد الرحمان، الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2016.

II. الدوريات

- (1) إدريس أحمد، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية. ورقات سياسية، [د.ب.ن]: مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2016.
- (2) آكмир عبد الواحد، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط. مجلة المستقبل العربي، الأردن: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
- (3) بن صغير عبد العظيم، الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني. العالم الاستراتيجي، العدد 03، ماي 2008.
- (4) بن عنتر عبد النور، تطوّر مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005.
- (5) بن قوته علي رضا، الفساد المالي والإداري في تونس الأسباب والمظاهر وآليات مكافحة. مجلة القانون وريادة الأعمال، جامعة الحسن الأول، 2017.
- (6) بن لطيف محمد، دور القضاء العدلي في مكافحة الفساد. شؤون ليبية، تونس: المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا، 2016.
- (7) الجمعاوي أنور، المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق. سياسات عربية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ع: 2، جانفي 2014.
- (8) حسن أروى، مكافحة الفساد في الدول العربية... إلى أين نتجه، العدد 1586، أغسطس 2013.
- (9) حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي و تداعياته على الأمن والسلام العالمي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، ع: 01، جوان 2011.
- (10) خشانة رشيد، إسهام المجتمع المدني في الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بليبيا وتونس. شؤون ليبية، تونس: المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا، 2016.
- (11) عبد الله حربي سليمان، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته و تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

- 12) على أحمد حسن الحاج، حرب أفغانستان: التحول من الجيوسياسي إلى الجيوثقافي. المستقبل العربي، العدد 276، فيفري 2008.
- 13) علية الصغير عميرة، الثورة والديمقراطية في تونس: العوائق والشروط. الانتقال الديمقراطي و الإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية، سوسة: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2013.
- 14) فريجة أحمد، الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016.
- 15) قرافي حسني عايشة، دور الحوكمة المحلية في مكافحة الفساد. شؤون ليبية، تونس: المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا، 2016.
- 16) قويدر شريفة، محكمة المحاسبات دعامة لحسن التصرف في المال العام، المدرسة الوطنية للإدارة، نوفمبر 2012.
- 17) ولد السالك ديدي، مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي. الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 6، سبتمبر 2011.
- 18) يعقوب محمود داوود، شرعية القطب القضائي المالي. الأخبار القانونية، العدد 208-209، نوفمبر 2015.

III. المعاجم و القواميس

- 1) الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ط 3، ج 1، بيروت: الموسوعة العربية للدراسات و النشر، 1990.
- 2) ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1968.

IV. الوثائق الرسمية

- 1) الرائد الرسمي للجمهورية، العدد 104 بتاريخ 23 ديسمبر 2016.
- 2) منشور الوزير الأول عدد 16 لسنة 2012 المؤرخ في 27 مارس المتعلق بتكريس الشفافية و الحوكمة الرشيدة و مقاومة الفساد.

V. الدراسات المنشورة:

- 1) بشير عمر أبو الحسن، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية. [د.ب.ن]: مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في الوطن العربي، 2014.

- (2) بن تركي عز الدين، شرفي منصف، الفساد الإداري: أسبابه - آثاره وطرق مكافحته إشارة لتجارب بعض الدول. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 ماي، (مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012).
- (3) الحكيمي سليم، " تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس و مصر : رؤية مقارنة. قطر: مركز الدراسات الاستراتيجية و الدبلوماسية، 2016.
- (4) حمدوش رياض، تطور الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية. الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، أفريل 2008.
- (5) رشام كهينة، قاسمي آسيا، التجربة التونسية في مجال السياحة: واقع، أبعاد، رهانات. الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر: واقع و آفاق، (المركز الجامعي العقيد آكلي محند الحاج، البويرة، [د.س.ن.]).
- (6) عبد المولى عز الدين، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016.
- (7) العريض علي، الانتقال الديمقراطي والاقتصادي في تونس. المؤتمر الدولي العاشر حول الوضع العام لتونس: آفاق المستقبل في ضوء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، (قمة كونكورديا، نيويورك، 19-20 سبتمبر 2016).
- (8) العلوي نور الدين، تونس: ثنائية مواجهة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
- (9) قسم الدراسات والبحوث، الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس، قطر: مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2012.
- (10) مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، ورقة بحثية حول واقع الإرهاب في تونس. قطر: مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2015.
- (11) منظمة العفو الدولية، تونس: قانون مكافحة الإرهاب يهدد الحقوق "[د.ب.ن.]: منظمة العفو الدولية، 2015.

VI. الدراسات غير المنشورة

- (1) بن حزم عمر، دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب. مذكرة ماجستير، (قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011).
- (2) تبناني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب. مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولودي معمري تيزيوزو 2014).
- (3) حرز الله منير، الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011. مذكرة ماستر، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015).
- (4) خلو فايضة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010. مذكرة ماجستير، (معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011).
- (5) دير أمينة، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي. مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014).
- (6) عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط. مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010).
- (7) هاشم شوبكي محمد سليم، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس. مذكرة ماستر، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016).
- (8) يوسف سلامة عبد الرحمان، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010. مذكرة ماجستير، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016).

VII. المكتبة الالكترونية:

- (1) الفساد في تونس: بارونات تتحكم ودولة صامتة. متحصل عليه: [HTTP://WWW.ALARABY.COM/KNOWLED.GEGAT/OPINIONS/2015/03/23-2017.13:07-03-30](http://WWW.ALARABY.COM/KNOWLED.GEGAT/OPINIONS/2015/03/23-2017.13:07-03-30).
- (2) بن بريك خميس، لمحة عن النظام السياسي لتونس. متحصل عليه: WWW.ALJAZEERA.NET, 2017-03-22, 21:05.

- (3) بن حسن السيد، "قراءة قانونية: مكافحة الإرهاب في القانون التونسي والقانون الدولي متحصل عليه: [HTTP://WWW.ASSABAH.COM.TN.PRINT/122910/2016](http://WWW.ASSABAH.COM.TN.PRINT/122910/2016)، 2017-05-12، 10:00.
- (4) بن سلطان بن عبد العزيز خالد، الثورة التونسية 2010-2011. موسوعة مقاتل الصحراء، [د.د.ن.]، 2013، متحصل عليه: WWW.MOQATEL.COM، 2017-03-16/OPENCHARE/INFORMATIO/INFORMATION.DOC.CVT.HTM، 19:32.
- (5) بن مصطفى أحمد، من أجل إرساء شراكة حقيقية بين تونس والاتحاد الأوروبي، تونس: نواة، 2015، متحصل عليه: [HTTP://NAWAAT.ORG.PORTAIL/?P=52404](http://NAWAAT.ORG.PORTAIL/?P=52404)، 2017/04/11، 17:30.
- (6) بن مصطفى أحمد، المديونية خطر داهم على سيادة واستقلال تونس، تونس: نواة، 2015، متحصل عليه: [HTTP://NAWAAT.ORG.PORTAIL/?P=42166](http://NAWAAT.ORG.PORTAIL/?P=42166)، 2017/04/10، 10:14.
- (7) بن مصطفى أحمد، من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي بتونس". تونس: نواة، 2014، متحصل عليه: [HTTP://NAWAAT.ORG.PORTAIL/13/10/2014](http://NAWAAT.ORG.PORTAIL/13/10/2014)، 2017-04-26، 18:15.
- (8) بن مصطفى أحمد، الحلول البديلة لمعالجة معضلة المديونية الخارجية التونسية، فيفري 2016، متحصل عليه: [HTTP://NAWAAT.ORG.PORTAIL/?P=55104](http://NAWAAT.ORG.PORTAIL/?P=55104)، 2017-04-30، 21:15.
- (9) بن مصطفى أحمد، من أجل إرساء شراكة حقيقية بين تونس والاتحاد الأوروبي. 2015، متحصل عليه: [HTTP://NAWAAT.ORG.PORTAIL/?P=52404](http://NAWAAT.ORG.PORTAIL/?P=52404)، 2017-05-15، 22:45.
- (10) بوخرص أنور، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخضراء نحو الاستقرار السياسي [د.ب.ن.]: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2015، متحصل عليه: [HTTP://CARNEGI-MEC-ORG/2015-04](http://CARNEGI-MEC-ORG/2015-04)، 2017-03-30.02-AR-PUB-59618، 13:24.
- (11) الجمعاوي أنور، تحديات مكافحة الفساد في تونس 2016، متحصل عليه: WWW.ALARABY:LFANAL، 2017-04-12، 19:14.
- (12) الجمعاوي أنور، تطور الإرهاب التونسي، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه: WWW.ABETCENTER.COM/ARCHIVES/13067، 2017-03-28، 20:54.
- (13) حتحات محمد رضا، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي. جامعة الشلف، متحصل عليه: WWW.KANTAKJI.COM، 2017/04/19، 20:16.
- (14) الحداد محمد، من الثورة المضادة و كيف تنتصر. متحصل عليه: WWW.KAPITALIS.COM/ANBAA-TOUNES، 2017-05-22، 18:10.
- (15) حدوق وليد، بعد خمس سنوات على ثورة تونس: هل تسقط الدولة. 2016. متحصل عليه: ROUDUPS.JADALIYYA.COM/PAGES/INDEX-23803، 2017-05-25، 16:10.

- 16) حسناء عمري، المديونية الخارجية لتونس: استنزاف متواصلة لجهود الدولة، متحصل عليه: WWW.ELMASSAA.TN/AMP، 2017-05-15، 22:15.
- 17) حسين خليل، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام. لبنان: [د.د.ن.]، 2009، متحصل عليه DRKHALILHUSSIENBLOGSPOT.COM، 2017-03-30، 18:00.
- 8) حنفي علي خالد، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية. 2013، ص2، متحصل عليه: WWW.AFRIGATENEWS.NET/CONTENT، 2017-05-28، 13:25.
- 18) خشانة رشيد، الفساد بعد الثورة أكبر مما كان قبلها. 2016، متحصل عليه: [HTTP://WWW.FUNDACIONA.2016/AR/MODE/91](http://WWW.FUNDACIONA.2016/AR/MODE/91)، 2017/04/20، 18:14.
- 19) رجب محمد صالح، تونس في مرمى نيران الإرهاب رغم التحسن الأمني. متحصل عليه: [HTTP://AL-AIN-COM/ARTICLE/TUNISIA-RANGE-TERROISM-IMPROVEMENT-SECURITY](http://AL-AIN-COM/ARTICLE/TUNISIA-RANGE-TERROISM-IMPROVEMENT-SECURITY)، 2017-05-14، 19:40.
- 20) زقاغ عادل، إعادة صياغة مفهوم الأمن -برنامج البحث في الأمن المجتمعي. متحصل عليه: [HTTP://WWW.GEOCITIES.COM/ADELZZGGAGH/RECONI](http://WWW.GEOCITIES.COM/ADELZZGGAGH/RECONI)، 2017-02-10، 18:30.
- 21) سلمي جلال، خيارات تونس لمواجهة الخنقة الاقتصادية. 2016، متحصل عليه: [HTTP://WWW.NONPOST.ORG/CONTENT/14319](http://WWW.NONPOST.ORG/CONTENT/14319)، 2017/04/18، 18:50.
- 22) سميع محمد، عكاز الباجي، تحويل ديون تونس إلى استثمارات: من المسؤول الحقيقي. تونس: نواة، 2015، متحصل عليه: [HTTP://NAWAAT.ORG.PORTAIL/?P:43885](http://NAWAAT.ORG.PORTAIL/?P:43885)، 2017/04/10، 11:10.
- 23) الشامخي فتحي، تونس: المديونية أو التنمية، متحصل عليه: [HTTP://WWW.TUNISIEANTTAC.COG/DRUPA](http://WWW.TUNISIEANTTAC.COG/DRUPA).
- 24) عبد الرزاق جاسم خيرى، النظام السياسي التونسي بعد التغيير. متحصل عليه: WWW.IASJ، 2017-03-21، 20:54. 21NET/IASJ?FUNCMFULLTEXT&ALD:94797
- 25) العنابي خليل، تحديات يرسم الثورة التونسية، متحصل عليه: WWW.ALARABY.CO، 2017-05-28، 14:00. UK/OPINION
- 26) عوف ميرفت، رغم الثورات معدلات غير مسبوقه لظاهرة الهجرة غير الشرعية بين التونسيين. 2016. CO.UK-OPINIONJQ3UY11T-DPUF، 2017-04-11، 16:11.
- 27) الغوشي خولة، برلماني؟ رئاسي؟ أم مزدوج؟ غموض حول هوية النظام السياسي التونسي. متحصل عليه: [HTTP://NAWAAT.ORG](http://NAWAAT.ORG)، 2017-03-22، 20:54.
- 28) الكحلوي طارق، الفساد الديمقراطي. 2017، متحصل عليه: [HTTP://M.ARABI21.COM](http://M.ARABI21.COM)، 2017-05-22، 22:10. [/STORY/1006952](http://STORY/1006952)

- (29) كشيده فردوس، محاربة الفساد في تونس مسؤولية الجميع. 2016، متحصل عليه: [HTTP://WWW.NOONPOS.ORG/CONTENT/14319](http://WWW.NOONPOS.ORG/CONTENT/14319)، 2017-04-13، 16:27.
- (30) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، برنامجنا من أجل تنمية طموحة في خدمة التونسيين. تونس: [د.د.ن.]، 2016، متحصل عليه: [HTTP://WWW.SASAPOST.COM/MIGRATOIN-OF-YOUNG-TUNISIANS/](http://WWW.SASAPOST.COM/MIGRATOIN-OF-YOUNG-TUNISIANS/)، 2017-03-24، 15:14، متحصل عليه: [HTTP://WWW.SASAPOST.COM/MIGRATOIN-OF-YOUNG-TUNISIANS/](http://WWW.SASAPOST.COM/MIGRATOIN-OF-YOUNG-TUNISIANS/)، 2017-03-28، 10:05.
- (31) مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، الإحصائيات المتعلقة بالجمعيات 07 مارس 2017، متحصل عليه: WWW.IFADA.ORG.TN/AR/IDEX.PHP?ID.PAGE=13&LANG=AR، 2017-03-25، 18:38، 2017-03-17:40.
- (33) معمري محمد، إعلام تونس 2016- سنة التحدي التكنولوجي و مقاومة الإرهاب، 2016، متحصل عليه: WWW.ALARABY-CO-UK/MEDIANEWS.2016/1/3، 2017-05-12، 15:13.
- (34) هويدي فهمي، خبرة تونس في مواجهة الإرهاب. متحصل عليه: WWW.ALJAZEERA.NET، 2017-04-12، 18:30، /?ID=78403.

ثانياً: باللغة الأجنبية

I. les overages

- 1) BUZAN BARRY; LEVER HANSEN; **THE EVOLUTION OF INTERNATIONAL SECURITY** STUDE. USA: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS; 2009.
- 2) SMITH STEVE; **THE CONCEPT OF SECURITY IN A GLOBALIZING WORD**. LONDON: Routhedge; 2006.

II. Les périodiques

- 1) BALACQ THIERRY; " QU'EST CE QUE LA SECURITY NATIONAL?". **LAREVUE INTERNATIONAL EST STRATÉGIQUE** ;N °:52 ; FÉVRIER 2004.



فهرس الموضوعات

الرقم	العنوان	الصفحة
الإهداء		
شكر وعرفان		
01	مقدمة	أ...ي
02	الفصل الأول: المنطلقات النظرية و المفاهيمية للتهديدات الأمنية الجديدة.	40-19
03	المبحث الأول: ماهية التهديدات الأمنية الجديدة	30-20
04	المطلب الأول: الإطار العام لمفهوم الأمن	
05	1- الأمن لغة و اصطلاحا	23-20
06	2- مفاهيم الأمن وفق النظريات التقليدية و المقتربات الحديثة	27-24
07	المطلب الثاني: التطور المفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة	30-28
08	1- الإطار العام لمفهوم التهديد الأمني	29-28
09	2- طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة	30-29
10	المبحث الثاني: المقاربة الجيواستراتيجية و السياسية لتونس	40-31
11	المطلب الأول: المقاربة الجيواستراتيجية لتونس	
12	1- الأهمية الجغرافية	33
13	2- الأهمية الإستراتيجية	33-32
14	المطلب الثاني: المقاربة السياسية للنظام السياسي التونسي	39-33
15	1- بنية النظام السياسي التونسي بعد ثورة 2011	35-33
16	2- الفواعل السياسية في النظام السياسي التونسي بعد 2011	39-35
17	خلاصة الفصل الأول	40
18	الفصل الثاني: طبيعة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على تونس بعد الثورة	65-44
19	تمهيد	43
20	المبحث الأول: تهديد الإرهاب و المجرمة غير الشرعية على تونس	54-44
21	المطلب الأول: تهديد الإرهاب على تونس	59-44
22	1- رصد الظاهرة الإرهابية في تونس	47-44
23	2- منظور السلطة السياسية للإرهاب	49-47
24	المطلب الثاني : تهديد الهجرة غير الشرعية على تونس	54-49

51-49	1- رصد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تونس	25
54-51	2- تداعيات الهجرة غير الشرعية على تونس	26
64-55	المبحث الثاني: تهديد الفساد المالي و الإداري و المديونية الخارجية على تونس	27
59-55	المطلب الأول: تهديد الفساد المالي و الإداري على تونس	28
57-55	1- اتساع الفساد المالي و الإداري في تونس	29
59-57	2- آثار الفساد المالي و الإداري على تونس	30
64-59	المطلب الثاني: تهديد المديونية الخارجية على تونس	31
62-59	1- تفاقم أزمة المديونية في تونس	32
64-63	2- تبعات المديونية على الاقتصاد التونسي	33
65	خلاصة الفصل الثاني	34
92-68	الفصل الثالث: سياسات النظم السياسي التونسي في مواجهة التهديدات و مآل الانتقال الديمقراطي في ظلها.	35
82-69	المبحث الأول: سياسات النظم السياسي التونسي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	36
75-69	المطلب الأول: سياسات مكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية في تونس	37
73-69	1- سياسة مكافحة الإرهاب في تونس	38
75-73	2- سياسة مواجهة الهجرة غير الشرعية في تونس	39
92-76	المطلب الثاني: سياسات مكافحة الفساد المالي و الإداري و الحد من المديونية في تونس	40
80-76	1- مكافحة الفساد المالي و الإداري في تونس	41
82-80	2- سياسة الحد من المديونية في تونس	42
92-82	المبحث الثاني: تداعيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في تونس	43
87-82	المطلب الأول: عراقيل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في تونس	44
86-82	1- العوائق الداخلية والخارجية لمواجهة التهديدات	45
87-86	2- تردي الأوضاع الاقتصادية	46
92-87	المطلب الثاني: مآل الانتقال الديمقراطي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة	47
90-87	1- تأثير التهديدات على عملية الانتقال الديمقراطي في تونس	48

92-90	2-نجاح الانتقال الديمقراطي رغم التحديات	49
93	ظلمة الفصل الثالث	50
98-95	الخاتمة	51
107-100	قائمة المراجع	52
111-109	الفهرس	53

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

